

طَرِيقَةُ تَنْظِيمِ وَتَنْمِيَةِ الْمَجْتَمَعِ

تأليف
الدكتور أحمد كمال

كريم حبيب

مصطفى سامي

مكتبة الوحي العربي

٥ شارع كامل صدق (الفجالة)

تليفون ٩١٩٩٦٥

طَرِيقَةُ تَنْظِيمِ وَتَنْمِيَةِ الْمَجْتَمَعِ

تأليف

الدكتور أحمد كمال

دكتوراه في الخدمة الاجتماعية — جامعة كولومبيا
وعميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

كرم حبيب

ماجستير في العلوم الاجتماعية
جامعة القاهرة

مصطفى سامي

ماجستير في الخدمة الاجتماعية
جامعة الإسكندرية

مكتبة الوحي العربي

• شارع كامل صديق (الفيالة) •

تليفون ٩١٩٩٦٠

دار الجيل للطباعة، قصر المؤلوة - النجالة
تليفون ٩٠٥٢٩٦

مقدمة

إن المسؤولية التاريخية للأيام الخالدة التي يعيشها مجتمعنا العربي ، ومطالب معماره ضد الاستعمار والإمبريالية العالمية ، والتي لم تقف دون تقدمه الاقتصادي والاجتماعي ، تجعل من واجبنا أن نتزود بكل طاقتنا بالعلم والتكنولوجيا ، وأن نمشد كل قوانا ، لتلبية نداء وطننا المقدس في العمل والاندفاع نحو التنمية لبناء دولتنا الحديثة القائمة على أسس الديمقراطية السليمة من أجل مستقبل أفضل وحياة أكرم .

والخدمة الاجتماعية مهنة تقوم أساساً على ركيزة كبيرة من الديمقراطية والعلوم الاجتماعية . وهذه المهنة بطرقها العلمية ، تمثل في الحقيقة جانباً هاماً من التكنولوجيا الاجتماعية ، التي يمكن أن تساهم بإيجابية وعمق في بناء المجتمع العربي الحديث ، الجدير بحضارتنا العريقة ، وثقافتنا الأصيلة ، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣ الظافرة ، واشتراكيتنا العربية .

وفي تقديرنا أن طريقة تنظيم المجتمع في مهنة الخدمة الاجتماعية يمكنها أن تقوم بدور فعال في عمليات البناء الاجتماعي ، لمجتمعنا الناهض ، في مرحلة التحول الاشتراكي ، وخطط الإنماء الاجتماعي التي يأخذ بها مجتمعنا ، بعد أن سار في طريق التنمية الشاملة .

وطريقة تنظيم المجتمع تعتمد أساساً على إيجاد التضامن ، ونشر التعاون ، وبإحلال التفاعل الاجتماعي الإيجابي مكان السلبية المقبوضة ، وتأكيد المشاركة

الشعبية بين القوى العاملة ، لضمان سلامة المجتمع ، وغرس مبادئ الديمقراطية على أسس علمية تطبيقية سليمة .

« وتنظيم المجتمع » كطريقة لا يد وأن تتعدد وجهات النظر بشأنها ، ولعل القارئ يلمس أننا ما أردنا بهذا الكتاب غير العرض والمناقشة ، بهدف تعميق الفكرة ، بما يساعد على توضيح الأسس ، والمفاهيم ، والعمليات ، والنظريات والأجهزة ، والأوضاع الأساسية في طريقة « تنظيم المجتمع » لمهنة الخدمة الاجتماعية لإبراز دورها ومسؤولياتها في النهوض بمجتمعنا العربي العزيز .

والله نسأل التوفيق والسداد ؟

المؤلفون

أكتوبر ١٩٧٠

الباب الأول

التعريف بتنظيم وتنمية المجتمع

الفصل الأول

مدخل إلى المجتمع والتنظيم

تمثل كل بيئة قطرية أيكولوجية وحدة عمرانية ، تشتمل على مؤسسات ومنظمات يرتبط بعضها ببعض الآخر بعلاقات وظيفية ، وتكون مع غيرها بمثابة خلايا النسيج البنائي والوظيفي للوحدة الكبرى ، وكلما كبرت البيئات القطرية هذه زاد تنظيمها الاجتماعي تعقداً ، وتختلف هذه المؤسسات والمنظمات عادة باختلاف الوحدات المورفولوجية الأيكولوجية ، فمؤسسات القبائل البدوية والرعوية تختلف عن المؤسسات المناظرة لها في البيئة الريفية أو في المدنية .

وهناك علاقة ارتباطية بين كثافة السكان والنماذج الثقافية وخاصة في النواحي التي يبدو فيها نشاط الفرد المباشر في استغلال موارد بيئته الطبيعية ، سواء أكان ذلك عن طريق الرعي ، أو الزراعة البدائية ، أو الزراعة للتقدمة الآلية ، أو التصنيع .

ولمنهر السكان أثره في التغيرات التي ذهب إليها كثير من العلماء وعلى رأسهم العالم الألماني « فرديناند تونيز »⁽¹⁾ F. Tonnies (١٨٥٥ - ١٩٣٦) ، إذ يعتبر أن التركيبات الاجتماعية نماذج عليا وهو يقسمها إلى نوعين كبيرين :
١ - Gemeinschaft ويقابل اصطلاح Commuinity وهو ما يقابل في اللغة العربية « المجتمع المحلي » .

(1) J.A poasioen : The Analysis of Social Change Reconsidered a Sociological, Study, IV, Mouton & co., 1962 pp. 23-24

٢ — Gesellschaft ويقابل اصطلاح Society وهو ما يقابل في اللغة العربية « المجتمع الكبير » .

ويقوم هذا التقسيم أساساً على حجم السكان ، إذ أن قلة حجم وحدة البناء ، وكيانه الوظيفي في المجتمع الحلي يعمل على إيجاد بناء اجتماعي متميز بعلاقات التشابه في التكوين وبسيادة القانون ، والقيم المحلية في السلوك ، وبدرجة عالية من الضبط الاجتماعي ، والتضامن وقوة الربط ، فالعلاقات هنا بين الأفراد علاقات مباشرة Face to Face relationship .

أما المجتمع الكبير ، أو المجتمع العام ، فإنه ينقسم إلى مجتمعات كثيرة وهيئات ومؤسسات وظيفية متعددة قائمة على أساس إرادي ، والعلاقات بين أفرادها ذات أبعاد مختلفة ، وولادات متشعبة ، يضاف فيها الطابع الشخصي ، وتميز بسيادة القانون .

ولعل زيادة الكيانات الوظيفية نتيجة لزيادة كثافة السكان في منطقة ما عنها في منطقة أخرى ، أدت بنا إلى نماذج معينة من المجتمعات الصغيرة التي يشملها أي مجتمع عام .

ولكن ما هي عناصر أي مجتمع من المجتمعات ؟

المجتمع مجموعة متجانسة مترابطة من الناس ، تجمعهم وحدة مكانية ووحدة زمنية . ويقصد بالوحدة المكانية أن يكون لهذه المجموعة أرض يعيشون عليها ، كما يقصد بالوحدة الزمنية أن تكون معيشة هذه المجموعة من الناس لفترة طويلة من الزمان ، مع بعضهم البعض ، مما يوجد بينهم نظاماً معينة ، ومصالح وأهدافاً مشتركة واحدة ، وهكذا يرتبط حاضريهم بماضيهم بما يوحد في نظرهم إلى المستقبل .

مكونات المجتمع :

يتضح مما سبق أن مكونات المجتمع هي :

١ - جماعة من الناس :

فليست جماعات الحيوانات أو الحشرات مجتمعا ، ولكنها تجمعات ، إذ أن عالم الحيوان ليست لديه قدرة الخلق والابتكار والعمل والإنتاج ، كما هو الحال في عالم الإنسان .

٢ - وحدة مكانية :

ويقصد بها الأرض التي يعيش عليها جماعة من الناس ، لأن جماعة من الناس بدون أرض يعيشون عليها قوم متنقلون لهدف معين وسرعان ما يتفرقون .

٣ - وحدة زمانية :

وهي تساعد على تكوين روابط بين الناس ، مما يجعل لهذه الجماعة ماضيا وحاضرا ومستقبلا .

عناصر الوحدة الزمانية :

أولا - الماضي : ويقصد بـماضى المجتمع ما يأتى :

١ - التاريخ المشترك :

فكل جماعة من الناس تمر بتاريخ مشترك يسجل أفراحها وآلامها وكفاحها وانتصاراتها وهزائمها وبطولاتها . ويتولد من هذا التاريخ روابط مادية وروحية تربط ما بين أفراد المجتمع ، وتوحد ما بين قلوبهم بحيث يتوارثها أجيال المجتمع جيلا بعد جيل ، وتصبح جزءا هاما من تراثهم الاجتماعى .
Their Social Heritage .

٢ - التراث الاجتماعى

ويقصد به كل ما يتركه السلف للخلف ، أى ما يرثه الأبناء عن الآباء.
والأجداد سواء فى الجانب الثقافى أو الجانب الحضارى .

وتعتبر الثقافة عنصراً هاماً من عناصر التراث الاجتماعى . وتشمل الثقافة .
فما تشمله ما يتلقاه الفرد عن الجماعة التى يعيش فيها من مظاهر الفنون والعلوم
والمعارف والآداب والفلسفات والمقائد وما إليها . ويرجع إلى هذا التراث الفضل .
فما يصل إليه الأفراد فى المجتمع من مستوى اجتماعى وحضارى معين . وفى هذا
يقول العلامة « تيلور » E. B. Tylor أحد علماء الأنثروبولوجيا فى كتابه
« الثقافة البدائية » من أن الثقافة هى ذلك الكل المركب الذى تشمل للفرقة ،
والمقائد ، والفنون ، والأخلاق ، والقانون ، والعرف ، والعادات . . . وغيرها
مما يكتسبه الإنسان من حيث هو عضو فى المجتمع^(١) .

ويشمل التراث الثقافى أموراً معنوية وأخرى مادية . ولا تقل إحداها أهمية
عن الأخرى . ويقصر بعض المفكرين كلمة « ثقافة » على الأمور للمعنوية ، وكلمة
« حضارة » على المسائل المتعلقة بالناحية للمادية فى المجتمع ، وهى التى تتمثل فى
المخترعات والابتكارات والتنظيمات التى يلجأ إليها الإنسان لدعم كيانه الاجتماعى
وتحقيق أهدافه فى سهولة ويسر .

وواقع أنه لا ضير فى ميدان الدراسات الاجتماعية من استعمال ثقافة وحضارة
على مفهومات واحدة ، فليس ثمة خطأ إذا قلنا « التراث الحضارى » بدلا من

(1) E. B. Tylor : primitive Culture, Vol. I, Helt, New York
1889, p. I.

« التراث الثقافي » و « الأنماط الحضارية » بدلا من « الأنماط الثقافية » وذلك بدون تحديد فنى بين اللفظين وبدون وضع خط نظرى يفصل بين الناحيتين المعنوية والمادية فى الإنتاج الثقافى^(١) .

وتمتاز اللغة من أهم عناصر البيئة الاجتماعية ، فهى حجر الزاوية من كل تراث اجتماعى وثقافى لأنها وسيلة التفاهم وتبادل الآراء بين الناس ، ولا شك أن هناك تفاعل شديد وقوى بين اللغة وبين مختلف وجوه التراث الاجتماعى ، كما أنها المرآة الصادقة التى تعكس لنا تاريخ المجتمع ومراحل تطوره .

وبجانب اللغة هناك العادات ، وهى عبارة عن مجموعة من الأفعال والأعمال وألوان السلوك التى تنشأ فى قلب الجماعة بصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بمظاهر سلوكها وأوضاعها ، وهى تمثل ضرورة اجتماعية ، وتستمد قوتها من هذه الضرورة ، ولذلك لا يملك الأفراد الخروج على مقتضياتها والتزاماتها . وبجانب العادات توجد الأعراف والتقاليد . والأعراف عبارة عن طائفة من الأفكار والآراء والمعتقدات التى تنشأ فى جو الجماعة وتنعكس فيما يزاوله الأفراد من أعمال وما يلعبون إليه فى كثير من مظاهر سلوكهم . والعادة إذا ما انتشرت بين أفراد المجتمع أصبحت عرفا . والأعراف تقوم مقام النظم المكتوبة فى بعض المجتمعات ، كاحترام السن فهو عرف سائد فى مجتمعنا العربى . أما التقاليد فهى عبارة عن طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة ، أو طائفة ، أو بيئة محلية محدودة النطاق . وهى تنشأ من الرضاء والاتفاق الجمعى على إجراءات وأوضاع

(١) الدكتور مصطفى الضعاف : دعاء علم الاجتماع وحفائقة — مطبعة بنة الليان

المرتبى — الطبعة الثانية ١٩٥٦ م : ١٥٠

معينة خاصة بالمجتمع الحدود الذي تنشأ فيه . ولذلك فهي تستمد قوتها من قوة المجتمع الذي اصطلح عليها ، وتفرض سلطتها على الأفراد باسمه . والتقاليد شأنها شأن العادات والعرف ، فهي عبارة عن مصطلحات اجتماعية مزودة بصفة الجبر والإلزام ، وهي فوق ذلك صفة مميزة للطبقة التي تأخذ بها ، واحترامها علامة مؤكدة على مبلغ تضامن هذه الطبقة وحرصها على تحقيق قوتها الذاتية .

ويسود أفراد المجتمع بعض القيم الاجتماعية ، وهي عبارة عن نظرة وتقدير أفراد المجتمع لبعض الأمور ، كنظرتهم إلى الخير أو إلى الحق أو الجمال ، وغير ذلك من قيم كالتعاون والعلم واللال والمركز الاجتماعي .

ومن الملاحظ أن التراث الثقافي والحضارى للعاصر يمتاز بسرعة الذوب والانتشار نظراً لوجود العوامل اللواتية لتحقيق ذلك ، والمتمثل في ارتفاع وسائل المواصلات المادية المختلفة والتي يسرت بدورها في حركة المواصلات الفكرية والروحية بين شعوب المسكونة .

ثانياً — المحاضر : ويمثل فيما يأتى :

١ - المصالح المشتركة :

فكل انسان في حاجة إلى غيره من الناس ، ومعيشة الناس مع بعضهم تقوم على أسس من التبادل في المنافع والخدمات . ولا تقتصر المصالح المشتركة على أفراد المجتمع الواحد ، بل تمتد لها إلى مختلف المجتمعات والشعوب في علاقاتها مع بعضها .

٢ - النظم الواحدة :

فلكل مجتمع نظمه السياسية والاقتصادية والتربوية والاسرية ، وهى ما يعبّر عنها بالظواهر الاجتماعية . وكل ظاهرة من ظواهر المجتمع السوية لا بد وأن ينظمها قواعد وقوانين ، بعضها متعارف عليه يحفظه أفراد المجتمع فى صدورهم . والبعض الآخر تنظمه قوانين مكتوبة ومدونة .

ثالثا - المستقبل :

ويتمثل فى وحدة الأهداف والآمال ووعدة المصير ، فالناس فى المجتمع يعملون من أجل أهداف معينة ، كما أنهم يرتبطون بمصير واحد . وتتأثر بهذه الأهداف وهذا المصير فى الغالب الأفعال والإجراءات التى يزاورها أفراد المجتمع . كما تتأثر بها أفكارهم ، فالجاعة بأهدافها إنما تطيع أفرادها بميزات خاصة . ، وتضيف إلى رأس مالها الذى ورثته مكاسب جديدة ومفاهيم مستمرة بقدر ما توحى به ظروفها ، وما تتطلبه من مواقف وقيم جديدة .

البيئة الطبيعية :

يقصد بالبيئة الطبيعية كل ما يتعلق بالمنطقة التى يشغلها المجتمع من حيث التكوين والموقع والتضاريس ، وما يحيط بها من ظروف طبيعية ومناخية مختلفة . والبيئة الطبيعية بمناصرها المختلفة لها تأثيرها على نواحي الحياة الاجتماعية فى كثير من مظاهرها ، ولعل الناحية الاقتصادية هى أكثر نواحي الحياة الاجتماعية خضوعا لمقتضيات البيئة .

وببالغ كثير من مفسكرى الاجتماع فى تأثير البيئة الطبيعية على نواحي الحياة الاجتماعية المختلفة كالنواحي الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والأسرية

وغير ذلك من خدمات التنمية الاجتماعية، كالخدمات التعليمية والصحية والثقافية. ومن أمثال هؤلاء المفكرين العلامة العربى «عبدالرحمن ابن خلدون» والعلامة الفرنسى «مفتسيكيو» والعلامة الإنجليزى «دارون» والعلامة الألمانى «فردريك راتزل»، إلا أن هذه المبالغة لا يؤيدها واقع الحياة الاجتماعية، فالبيئة الطبيعية ما هى إلا عاملا واحداً من عوامل كثيرة تلعب دورها فى حياة المجتمعات.

والآن وبعد أن أوضحنا فى إيجاز ماهية المجتمع، والعناصر الداخلة فى تكوينه نلاحظ أن إخصائى تنظيم المجتمع لا يتمكن من ممارسة عمله بنجاح فى أى مجتمع من المجتمعات ما لم يكن ميسوراً لديه كافة البيانات الخاصة بهذا المجتمع. والذى تعنيه على التعرف الكامل للمجتمع الذى يتعامل معه.

والواقع أنه ليست هناك تقسيمات تصنف المجتمع تصنيفاً دقيقاً ومحدداً ويرجع ذلك لموامل مختلفة تدخل فى هذه التقسيمات، إذ بينما يعتقد بعض المفكرين أن أساس هذا التقسيم جغرافياً كساحة الأرض وطبيعتها مثلاً، نجد أن البعض الآخر يرى أن الأساس فى ذلك هو الخصائص الديموجرافية للسكان. ومنهم من ينظر فى هذا التقسيم إلى النواحى الاقتصادية وطبيعة الإنتاج من حيث هو. يميل للصناعة أو للزراعة وهكذا.

وإذا نظرنا إلى التكوين المورفولوجى لمجتمعنا العربى فى مصر نجد أنه يتكون فى واقعه من نمطين أساسيين هما: الريف والحضر وبينهما مفارقات ومتناقضات اجتماعية هامة.

ولعل القرية هى نموذج الريف، والمدينة هى النمط الحضرى الذى تقصده

في هذا التقسيم . ولكل من القرية والمدينة خصائصها المميزة التي تنعكس في مظاهر الحياة الاجتماعية عموماً . ولاشك أن دراسة هذه الخصائص تساعد إخصائى تنظيم المجتمع على النجاح في عمله لحد كبير ، لأنها تجعله أكثر علماً ودراية بطبيعة المجتمع الذى يعمل فيه .

ومجتمع القرية يتميز فى الغالب بالعزلة والانفراد وسيطرة الامادات والعرف والتقاليد . كما أنه مجتمع متماسك ، العلاقات بين أفراده علاقات الوجه للوجه و Face to Face relationships وهو مجتمع يقدر المصيبة ويعتز بالحسب والنسب وتسيطر الأسرة فيه على أفرادها سيطرة تامة ، ولهذا فإن الفردية فيه ضئيلة إلى حد كبير ، كما أنه مجتمع تنغلغل فى نفوس أفراده العاطفة الدينية ولعل هذه الظاهرة مرتبطة بطبيعة العمل الريفى ، إذ أن الريفى فى عمله مرتبط بالطبيعة من حيث طبيعة الأرض والمناخ وفصول السنة وغير ذلك من مظاهر طبيعية ، فالقطاع الزراعى هو طابع العمل العام لأفراده فى الغالب .

وهو مجتمع تسوده كثير من النزعات الانسكالية التى جعلت تغيّره بطيئاً إلى حد كبير ، مفتقراً إلى العلوم ، وإلى مجموعة من الأنشطة الاجتماعية التى تزيج عنه هذا الجمود ، وتولد فيه الرغبة الصادقة للتغيير والتبديل فى كثير من مظاهر حياته الاجتماعية لى تتماشى مع مظاهر الحضارة والتغير فى المجتمعات المتقدمة .

ونظراً لشدة حرص المجتمع الريفى على عاداته وتقاليد ووحدة تماسكه بالمصيبة ، فإنه يتميز بعدم التسامح خصوصاً فيما يتعلق بأمور دينه أو بشئون أسرته . . . ولهذا ترتفع فيه نسبة الجرائم والأخذ بالثأر ، وتسكث بين أفراده المنازعات والخصومات . ونظراً لشدة تماسك الريفى بأوامر دينه فإن إخصائى

تنظيم المجتمع لا يكتب له النجاح في عمله إلا إذا تمكن من الدخول إلى قلوب الريفيين عن طريق كسب ثقتهم بالعمل الصالح وبالإيمان الصادق . ولهذا أيضاً فإن مسجد القرية ودوار العمدة وحلقات الذكر تلعب دوراً كبيراً في حل مشاكل القرية وكثير من قضاياها .

والبطالة الموسمية والمقنعة تنتشر في الريف لحد كبير ، نظراً لطبيعة العمل الزراعي التي لها مواسمها وأوقاتها ، فالعمل الزراعي لا يكاد يستغرق وقت الريفي طيلة العام ، ولهذا نجد الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر بحثاً عن أفضل لتنظيم حياة الريفي المعيشية ، وتطلعاً إلى حياة أكثر تقدماً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

والمجتمع الريفي مجتمع ترتفع فيه نسبة الأمية لحد كبير وتتأصل فيه الأمراض نظراً لعدم اهتمام أفرادها بالواجبات الصحية ، ويرجع هذا — لحد ما — إلى الروح الاتسكالية التي يتميز بها أفرادها . كما أن من سمات الأسرة فيه كثرة عدد أفرادها ، ويرجع ذلك لعوامل كثيرة ، منها أن الريفي يميل للزواج المبكر ، وعدم استعمال ضوابط لتحديد النسل ، والنظر إلى الأولاد كوحدات اقتصادية تزيد من دخل الأسرة عن طريق ما يقوم به أفرادها من المساعدة في العمل لدى الغير عن طريق أجر تقدي أو عيني . كما أن للعصبية دورها في كثرة عدد الأولاد فالريفي يمتد بكثرة عدد أولاده على أساس أن كثرة عدد الأولاد يزيد من مكانته ويرفع من شأنه بين أهل قومه .

وإذا كانت هذه أهم سمات الريف وخصائصه فإن الحضر يختلف لحد كبير عن هذه الخصائص . فالواظن في الحضر أكثر تحرراً من زميله في الريف ، إذ

نستطيع أن نميز تحرر سكان الحضر — لحد ما — من العادات والتقاليد السائدة كما أن لكل فرد شخصيته المستقلة وآراؤه الخاصة .

والمجتمع الحضري مجتمع يتميز بنشاط اجتماعي بين أفراده ويمتيز هذا النشاط الاجتماعي مظهراً دينامياً للتدرج الطبقي ، بمعنى تحرك وانتقال الأفراد والجماعات من وضع اجتماعي معين إلى وضع اجتماعي آخر . فالفردي المدينة غالباً ما لا يقنع بوضعه الاجتماعي His Social Status بل هو يتطلع في الغالب إلى أن يتدرج من الطبقة الدنيا من أجل الدخول في الطبقات الأعلى .

وتؤدي الحركة الاجتماعية Social Movement لأفراد المجتمع الحضري إلى الحراك الاجتماعي Social Mobility بما ينطوي عليه من حدوث تبدل وتغير اجتماعي Social Change ، إذ أن الحركة الاجتماعية تؤدي عادة إلى سلسلة من التغيرات في نظم العلاقات المتبادلة بين الأفراد ، والفئات ، والجماعات ، نتيجة ما يركز عليه التنظيم الاجتماعي من فاعليات العمليات الاجتماعية المتشابهة .

والمجتمع الحضري مجتمع تقوم فيه الصناعة لحد ما ، ولهذا نجد أن المهنة الغالبة بين أفراده هي العمل الصناعي بمظهرها البدائي والمتقدم . وسكان المجتمع الحضري أكثر ضبطاً للنفس ، وأقل تأثراً بالماطنة ، يسيرهم التفكير التقديري ، وإحكام العقل ، وأثر الدين في حياتهم أقل منه بين سكان الريف .

وتميل الأسرة الحضرية إلى تحديد عدد أفرادها ، نظراً للمتطلبات الحياتية الكثيرة في المدينة ، ولهذا فإن الحضري يأخذ بوسائل تحديد النسل ، كما أن ظاهرة الزواج المبكر ضيقة النطاق نظراً لوجود وسائل كثيرة للتسلية والتمضية (٢٢ — تنظيم المجتمع)

تأوقات الفراغ ، والحضرى قد يتطلع إلى تعليم ابنائه بصورة أكثر جدية من الوضع بالنسبة للريف .

والخدمات فى المجتمع الحضرى مبسرة لحد كبير ، إذ تتوفر فيه جميع الخدمات والمرافق ، من مساكن ومدارس ومستشفيات وإنارة وإسكان. ولعل توفر هذه الخدمات فى المجتمع الحضرى مع فقر المجتمع الريفى فيها لحد كبير هو أحد العوامل للهجرة المستمرة الداخلية من الحضر إلى الريف .

وقد تزايد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بالمجتمعات الريفية بهدف تذويب الفوارق بين الريف والحضر ، والقضاء على الأبعاد الاجتماعية التى تفصل ما بين القرية والمدينة .

المجتمع المحلى

الواقع أن إخصائى تنظيم المجتمع يعمل فى ثلاثة أنواع من المجتمعات هى :

أولاً : مجتمع الأجهزة ، ويشمل أجهزة تنظيم المجتمع التى يعمل بداخلها إخصائى تنظيم المجتمع بخدمة هيئات اجتماعية أهلية وحكومية ، تعمل فى مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة . وينقسم مجتمع هذه الأجهزة إلى قسمين رئيسيين هما :

١ - المجتمع الجغرافى :

ويعرف بأنه جماعة من الناس يعيشون فى مساحة من الأرض تجعلهم فى اتصال مستمر ويمدهم هذا الاتصال للتعاون والعمل على وحدة المجتمع الذى

يعيشون فيه ، وعلى تماسكه ، ويتميزون بمميزات مشتركة ، ومؤسسات خاصة ،
ونظم اجتماعية معينة تنظم العلاقات فيما بينهم . وخصائص هذا المجتمع ومكوناته
هي كالتالي :-

- (ا) مجموعة من الأفراد وهو ما يعبر عنه بالسكان ..
- (ب) بقعة جغرافية محددة ثابتة إلى حد كبير وهي البيئة الطبيعية .
- (ج) مجموعة من المادات والتقاليد والروابط والقيم الاجتماعية تخلق فيهم
شعوراً بالانتماء لمجتمعهم .
- (د) اشتراكه على نظم اجتماعية مختلفة من اقتصادية والاسرية ودينية وتعليمية
وصحية وتربوية وثقافية وفنية ..
- (هـ) لهم وسائل وأساليب اتصال ولغة واحدة ..
- (و) يتفاعلون مع بعضهم مكونين علاقات اجتماعية يسودها طابع مميز
كالتعاون أو التنافس أو الصراع ..
- (ز) ينتظمون في نظام طبقى خاص ..

ونظراً للتطور في وسائل الاتصال ، فقد قلت العزلة بين المجتمعات عما قبل
وأصبح اصطلاح المجتمع الجغرافى مانعاً ، حيث يصعب تحديد حدوده الجغرافية ،
وذلك بالنسبة للعلاقات الإنسانية التى تنشأ بين الأفراد . وقد امتدت العلاقات
الإنسانية التى يعتمد عليها الفرد فى حياته خارج نطاق المجتمع الجغرافى الذى
يعيش فيه ، فقد ينتج الفلاح محصولاً معيناً فى قريته ثم يقوم بتسويقه فى قرية
أخرى ، فالمؤسسة الاقتصادية هنا بالنسبة له لم تمتد محصورة فى نطاق القرية التى

يعيش فيها ، وهذه الحالة أكثر وضوحاً في المناطق الحضرية والمدن ، إذ أن العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في مثل هذه المجتمعات تختلف إلى حد كبير عن تلك التي تنشأ في المجتمعات الريفية .

٢ - المجتمع الوظيفي :

ويستخدم هذا الاصطلاح عادة في عمليات تنظيم المجتمع ، ويعرف بأنه تلك المجموعة أو المجموعات من الأفراد الذين يشتركون في وظيفة واحدة ، أو رغبات وميول ومشكلات مشتركة ، إلا أنهم قد لا يعيشون في نفس البقعة الجغرافية الواحدة ولا تربط بينهم وحدة الأرض ، بل تجمعهم وتربط بينهم وحدة الميول والاهتمامات والمشكلات . وهناك ألوان من المجتمعات الوظيفية مثل مجتمع الطلبة ، ومجتمع الشباب ، ومجتمع المهندسين ، ومجتمع الأطباء ، ومجتمع الإحصائيين الاجتماعيين ... الخ .

ويمكن القول بأن كل فرد يعيش في مجتمعين في وقت واحد ، ويظهر ذلك بوضوح في المجتمعات الحضرية ، ففي المدينة مثلاً تقوى علاقة الفرد بمجتمعه الوظيفي أكثر من علاقته بمجتمعه الجغرافي ، فالإحصائي الاجتماعي مثلاً يرتبط مع الإحصائيين الاجتماعيين ويتفاعل معهم ويشارك اهتمامهم بشكل أقوى بكثير من ارتباطه بجيرانه في نفس الحي أو حتى في نفس السكن (مجتمعه الجغرافي) ، أما في القرية فغالبا ما يتطابق المجتمعان ، إذ يعمل غالبية سكان القرى بالزراعة في حدود مجتمعه .

ثانياً : المجتمع الحلي ، وهو من أصعب المفاهيم بدرجة جعلت بعض المفكرين يطالبون بالكف عن استخدامه لصعوبة الاتفاق على مفهوم واحد

بشأنه ، حيث أن المجتمع الحلى ليس فقط مكان يعيش فيه مجموعة من السكان ، ولكن مفهومه أوسع من ذلك إذ يشمل السكان والموقع والسكان والعلاقات الاجتماعية والتباين الاجتماعى والدور الاجتماعى طبقاً للمركز الاجتماعى ، ويتضمن أيضاً معايير السلوك ووسائل الضبط الاجتماعى والتنشئة الاجتماعية وغير ذلك من عمليات اجتماعية بما تنم عنه من علاقات اجتماعية مختلفة ومتنوعة لها صفاتها المميزة والموضحة لطبيعة سكان هذا المجتمع الحلى أو ذاك .

ثالثاً : المجتمع القومى ، وهو المجتمع الكبير الذى يضم عدة مجتمعات محلية ومنه يتكون الوطن .

ويعتمد تنظيم مجتمع الأجهزة على تنسيق وتخطيط الجهود بين الهيئات التى تعمل فى مجالات الرعاية الاجتماعية سواء فى المجتمعات الجغرافية أو المجتمعات الوظيفية .

ويقصد بتنظيم المجتمع الحلى مجموعة العمليات التى يطلق عليها « تنمية المجتمع الحلى » .

أما تنظيم المجتمع القومى فيقصد به مجموعة العمليات التى يطلق عليها الآن « التخطيط القومى » .

وعلى أى حال فإن طريقة تنظيم المجتمع الآن أصبحت من الشمول بحيث أنها تعمل فى هذه المجتمعات كلها ، وأن عملياتها ومبادئها ، بل ووسائلها واحدة فى جوهرها إلى حد كبير ، وإن كان التركيز فى بعضها يختلف عن الأخرى بالنسبة لنوع المجتمع ومدى حجم مشكلاته ومستوى نضجه الاجتماعى .

بعض الحقائق العامة عن المجتمعات :

عما تقدم يمكن أن توجز خصائص المجتمع في عملية تنظم المجتمع في النقاط التالية ::

١ — أن هناك مجتمعات جغرافية وأخرى تسمى مجتمعات وظيفية .

٢ — أن المجتمعات بصفة عامة ذات مستويات مختلفة منها المستوى الحلى .
(قرية ، مدينة ، محافظة) والمستوى الإقليمي ، والمستوى الدولى .

٣ — أن النظم الاجتماعية الموجودة في هذه المجتمعات لها أثرها الكبير في تيسير التعامل والحياة بين أفرادها ، ومن أمثلة هذه النظم الاجتماعية : النظام الاقتصادى والنظام الاسرى والنظام الدينى والنظام التعليمى والنظام الصحى والنظام الحكومى وكالخدمة الاجتماعية مثلاً فهى نظام اجتماعى أيضاً .

٤ — أن جميع المجتمعات تتطور من آن لآخر ، لأن أساليب حياة الناس والنظم الاجتماعية بالمجتمعات المختلفة تتطور وتتغير في وقت ما عنها في وقت آخر .

٥ — أن المجتمعات تتفاوت من حيث درجة تقدمها وحضارتها ومواردها البشرية والمادية والطبيعية ، وأن هناك مجتمعات ريفية ومجتمعات حضرية ومجتمعات نامية ومجتمعات متقدمة ، والمجتمع الواحد يمر في تاريخه الطويل بمراحل مختلفة فقد يكون مجتمعا في بادىء أمره يعتمد في اقتصادياته على الصيد ، ثم يتطور إلى الزراعة فالصناعة .
مثلاً .

٦ — يتأثر الإنسان بالمجتمع الذى يعيش فيه ويكتسب منه كثيراً من اتجاهاته وميوله وأسلوب حياته . ويتأثر المجتمع المحلى بالقوى الاجتماعية المحيطة به وبالنظم الاجتماعية السائدة فى غيره من المجتمعات . ويتميز مجتمع محلى عن مجتمع محلى آخر بسبب تلك المؤثرات والقوى .

٧ — يمكن أن ننظر إلى المجتمع من زوايا كثيرة ، منها أن المجتمع مكان له طبيعته التى تؤثر فى الإنسان ، ولذلك نجد بعض المجتمعات كثيفة سكانها وبعضها قليلة السكان ، وكثافة السكان لها أثرها فى التغير الاجتماعى لمختلف المجتمعات البشرية .

كذلك يمكن أن ننظر إلى المجتمع كمجموعة من الناس لهم أعماط معينة تحدد طبيعة سلوكهم وطبيعة الحياة الاجتماعية بينهم .

وكما أن المجتمع يتكون من أفراد فإنه يتكون من مجموعة من النظم الاجتماعية . والتفاعل بين هذه النظم له أهمية خاصة فى تنظيم المجتمع حيث ينادى الآن كثير من العلماء بأن نجاحهم فى التأثير على النظم الاجتماعية أهم بكثير من عملهم مع أية فئة فى المجتمع .

ويعتقد بعض علماء الخدمة الاجتماعية أن انتقال المهنة من العمل مع الإنسان إلى العمل فى إحداث تغييرات فى النظم الاجتماعية تدعيم للمهنة ومحاولة حاسمة للوصول بالمجتمع الإنسانى إلى التقدم المنشود ، ولا شك فى أن تغيير نظام اجتماعى أو تطويره يستلزم جهوداً كبيرة ووقتاً طويلاً لوقورن بما يستخدم مع المجتمعات أو الأفراد .

٨ — يلجأ بعض الكتاب إلى تعميم بعض المظاهر على مجتمع ما ، فيقولون مثلاً أن هذا مجتمع متقدم أو متحضر أو صناعي أو ريفي ، وأن علاقات سكانه تنسم بالطابع المادي ، أو أن أفراده متباعدون ، وهكذا من العموميات التي لا يقرها العلم ، إذ يجب علينا أن ندرس المجتمعات دراسة علمية عميقة قبل الحكم عليها ككل ، وعلى ذلك فإننا في تنظيم المجتمع يجب أن نتجنب تعميم الأحكام حتى لا نتعريف عن الطريق السليم في عملياتنا المهنية .

٩ — هناك فروق أساسية يجب الاهتمام بها تميز المجتمع المحلي عن المجتمع القوي من أهمها أن المجتمع المحلي محدود المساحة بالمقارنة بالمجتمع القوي الذي يشمل أكثر من مجتمع محلي واحد .

والعلاقات في المجتمع المحلي متبادلة ويطلق عليها في الغالب علاقات الوجه للوجه يشترك فيها إلى حد كبير جميع الأطراف ، ويقبلون عليها تلقائياً و يرغبتهم بعكس العلاقات في المجتمعات القومية التي تنصف بأنها علاقات مقبادة وتتميز بالمنفعة الاجبارية . وبينما الاتصالات في المجتمعات المحلية من النوع المباشر غير الرسمي يكون في المجتمعات القومية من النوع الرسمي ، ودرجة التماسك في المجتمعات المحلية تكون أكثر صلابة وقوة ، وأفراد المجتمع المحلي الواحد يشتركون في اهتمامات واحدة ويخضعون لقيم واحدة ، بينما نجد أن درجة التماسك أقل بكثير في المجتمعات القومية . وهذه الفروق واضحة في نواحي المعايير السلوكية والثقافية سواء في المجتمعات المحلية أو المجتمعات القومية .

مفهوم المجتمع المحلي :

لأهمية دراسة المجتمع المحلي في طريقة تنظيم المجتمع ، لاسيما بعد أن أصبح العمل مع المجتمعات ضرورة من أجل العمل على تقدم هذه المجتمعات — سنحاول في الصفحات المقبلة أن نعطي مزيداً من المناقشة لمفهوم المجتمع المحلي وتحليل بعض جوانبه وإبراز آراء بعض أساتذة الاجتماع والعاملين في مجالات الخدمة الاجتماعية حتى نكون على علم كاف بالمجتمعات المحلية وخصائصها مما يساعدنا على العمل فيها بنجاح كإخصائيين في تنظيم المجتمع .

رأى علم الاجتماع :

اصطلاح العلماء على أن العلم الذي يدرس المجتمع دراسة علمية هو « علم الاجتماع » وعلم الاجتماع عندما يدرس المجتمع دراسة واقعية ، يركز على التجمعات القائمة فعلاً والتي من مجموعها يتكون هذا المجتمع ، أو بمعنى آخر ، أن المجتمع عند كثير من علماء الاجتماع يعتبر فكرة أو تصوراً ، أما ماهو موجود في الواقع والذي يخضع للملاحظة العلمية ويمكن منه استخدام أدوات البحث المختلفة فهي الجماعات البشرية ، ولهذا يهتم علم الاجتماع الحديث بموضوع الجماعات ويعملها نقطة الارتكاز في البحث والتحليل .

وهذه الجماعات تعيش واقفاً اجتماعياً محدداً ، تمارس نشاطها في منطقة جغرافية محددة تضيق أو تنسع حسب الظروف . ويقولون عن معيشة الناس مع بعضهم ظواهر اجتماعية معينة هي موضوع دراسة هذا العلم سواء في تاجيتها الاستاتيكية أو الديناميكية ومن الواضح أن كل جماعة من هذه الجماعات

مختلف عن غيرها من جماعات أخرى تعيش على منطقة جغرافية أخرى ، ومن هنا تبرز عند الاجتماعيين فكرة تمييط المجتمع إلى أنماط رئيسية تقوم على ما لديهم من معرفة بالاختلافات بين مظاهر الحياة فيها ويمكن أن تنحصر هذه الأنماط في نمطين كبيرين يوجدان تقريباً في كل مجتمع إنسانى ، ويكاد يجمع علماء الاجتماع على أن هذين النمطين هما : الريف والحضر . وقد اصطلح علماء الاجتماع على إطلاق اسم المجتمع الحلى على كل منهما ، ريفياً كان أو حضرياً .

وهكذا ندين أن الباحثين في المجتمع الإنسانى يلتقون حول نقطة هامة ، وهى ضرورة وجود أساس إقليمي أو جغرافى للمجتمع الحلى ، وقد يختلفون في الخصائص التى تنسب إلى هذا المجتمع الحلى ، ولكنهم في نهاية الأمر يسلّمون بأن المجتمعات المحلية حقيقة واقعية أدق تصوراً وأكثر تحديداً من المجتمع الكبير .

وفى ما يلى بعض التعاريف التى تناولت المجتمع الحلى وخصائصه من وجهة نظر علماء الاجتماع :

١ - داي أوجبرن ونيمكوف Ogburn & Nimkoff :

من رأى أوجبرن ونيمكوف أن هناك نماذج متنوعة من المجتمعات المحلية ، فهناك مثلاً المجتمعات المحلية الريفية ، والمدن المزدهمة ، وهناك القرى والمدن الصغيرة ، ولا تختلف هذه المجتمعات من ناحية الحجم قط ، بل أنها تختلف أيضاً في خصائصها العامة ، ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات

المحلية ذات طابع صناعى تقوم حول المصانع ، كما أن بعضها يحمل الطابع الزراعى ويقع وسط الأرض الخصبة التى تروى بانتظام .

وعلى ذلك فإن المجتمع المحلى جماعة أو مجموعة من الجماعات تعيش فى إقليم معين ، وأن رابطة الإقامة فى منطقة محددة أحد الخصائص التى تميز المجتمع المحلى عن غيره من المجتمعات الأخرى بشرط التنظيم السكى للحياة الاجتماعية فى المنطقة التى يوجد عليها المجتمع المحلى . ومن رأيهما أن كلمة مجتمع محلى قد تطبق على مناطق متسمة فتطلق أيضاً على المجتمع الدولى أو المجتمع العالمى .

٢ - واى أو نولد جرين Arnold Green :

المجتمع المحلى هو تجمع لعدد من الناس يعيشون فى منطقة صغيرة دائمة . ويشارك بعضهم البعض فى وسائل الحياة ، ولذلك فإن المجتمع المحلى والمجتمع العام شيئاً واحداً . أما فى المجتمعات المتحضرة فإن المجتمع العام يتكون من مجتمعات محلية تتقاسم كل منها بطريقة أو أخرى حياة اجتماعية مشتركة . وفى الغالب يتميز كل مجتمع محلى عن الآخر فى الزى أو الخلق أو العادات . أو القواعد الاجتماعية والسنن الاجتماعية . ومن رأيه أن المجتمعات المحلية مجتمعات منفصلة شبه مستقلة .

ويختلف «جرين» قليلاً عن «أوجيرن ونيمكوف» لأنه فى المجتمع الحديث لا تكون الجماعات الإقليمية المحلية نواة التنظيم الاجتماعى السكى ، لأن التنظيم السياسى فى المجتمع الكبير لا يفرق بين القرية وبين المدينة ، ومعنى ذلك أن التنظيم الاجتماعى السكى فى المجتمع الحديث ينفذ إلى كل أجزائه المحلية ويفرض نوعاً من التشابه فى هذا المجال . ويدلل جرين على رأيه هذا بقوله إن جزءاً من

مدينة كبيرة لا يكون مجتمعاً محلياً ، على الرغم من أنه تجمع من أفراد يشغلون منطقة جغرافية محددة ، كما أن ظروف المدينة الحديثة تجعل الناس يسكنون في مكان ويعملون في مكان آخر ويقضون عطلاتهم في أماكن ماثلة . ولهذا تكون الحركة الاجتماعية في المدينة الكبيرة من شأنها أن تقلل من انطباق اصطلاح المجتمع المحلي على مثل هذا النوع من المجتمعات الإنسانية .

ويتضح من رأى جرين أنه يحاول أن يبين أن المجتمع المحلي لا ينطبق إلا على المجتمعات المعزولة نسبياً ذات الطابع الاجتماعي والثقافي المحدد ، أما تطبيقه على المدن ولا سيما الكبرى بالذات فإنه يحمل بين طياته عدم إدراك للخصائص الحضرية والحركة الاجتماعية للسكان والدائمة بين أقسام المدينة الواحدة . وهكذا فإن جرين يخالف من يطلقون اصطلاح المجتمع المحلي على أقسام من المدينة الواحدة أياً كان حجمها إذ هي تمثل مجتمعات محلية فرعية .

ومن غير شك أن خضوع المدينة لإدارة واحدة ولتنظيم اقتصادي وسياسي واحد أيضاً واشتراك سكانها في عدد كبير من الصفات المشتركة ، يجعل سكان المدينة يعيشون حياة اجتماعية كلية ويخضعون لتنظيم اجتماعي متكامل يواجه كل أنواع نشاطهم .

٣ - وای ووبرت ماک ایفر Robert MacIver وتشاولس بیچ Charles Page^(١) :

بري كل من ماک ایفر وبيچ أن كلمة مجتمع محلي تطلق على أعضاء أى جماعة

(1) Mac Iver R. & Chrales H. Page : Society, an Introductory Analysis, London, Macmillan & Co. Ltd., 1962 pp. 8-21

صغيرة أو كبيرة يعيشون معاً بطريقة يترتب عليها أن يشاركوا في الظروف الأساسية للحياة المشتركة ولا يشتركون في مصلحة معينة بالذات دون غيرها . ويتميز المجتمع المحلي بأن الفرد يستطيع أن يقضى حياته كلها داخله ، فالفرد لا يستطيع أن يقضى حياته في أحد المنظمات أو المؤسسات ، ولكنه يستطيع أن يعيش هذه الحياة داخل قبيلة أو قرية أو مدينة . إذن فالقياس الأساسي في المجتمع المحلي هو أن نجد كل علاقات الفرد الاجتماعية موجودة فيه . ويرى مالك أيفر ويبيح أن المجتمع المحلي يقوم على أساسين هامين هما :

(أ) الإقليم الذي يشغله .

(ب) الشعور المشترك الذي يربط أعضاء هذا المجتمع المحلي معاً ويعطيهم طابعاً خاصاً ويؤدي في نفس الوقت إلى تماسكهم اجتماعياً .

٤ - وای هنت Hunt :

يرى Hunt أن المجتمع يتكون من مجموع الناس الذين يعيشون في منطقة محلية والذين تكون لهم ، نتيجة للمعيشة المشتركة ، مصالح معينة ومشاكل مشتركة . ونظراً للتقارب للمعيشة بين أعضاء المجتمع المحلي فإنهم يتماثلون وينظمون ويتمتعون عليهم نتيجة لذلك أن يبحثوا عن طرق توفير الخدمات والسلع من جميع الأنواع وإقامة كافة التفضيلات الأخرى التي يتميز بها المجتمع ككل .

ويقول Hunt أن المجتمعات المحلية تختلف فيما بينها من حيث طابعها الاجتماعي العام وحجمها . فالمجتمعات الريفية أو القروية المحلية يبدو عليها الوحدة والتجانس أكثر من المجتمعات الحضرية الكبيرة التي تتميز بالعلاقات غير المباشرة بين أعضائها . ويجب أن نميز هنا ، طالما أننا جعلنا القرب المكاني

شرطاً في وجود المجتمع الحلى ، بين المجتمع الحلى وبين الجوار Neighborhood
هوذلك لأن الجوار تحكمه تنظيمات اجتماعية ليست في قوة التنظيمات التي تحكم
المجتمع الحلى .

• - وای لندبرج Lundberg :

يرى « لندبرج » أن تأثير الجغرافيا على حياة الإنسان محدود دائماً ويؤكد
في نفس الوقت أهمية العوامل الثقافية ، ولهذا فإن المجتمع الحلى ليس مجرد
تجمع الناس حيث يعيشون معاً تحت ظروف فرضها المناخ ومصادر الثروة
الطبيعية ، وكل النواحي الفيزيائية للأقليم الحلى ، بل أن المجتمع الحلى له تقاليد
وعادات وعرف تنظم العلاقات بين الإنسان وبين الطبيعة ، كما ينظمها في نفس
الوقت بين الإنسان وأخيه الإنسان .

فالمجتمع الحلى إذن ظاهرة ثقافية تحمل بمكان معين ، أو هو صورة السكان
الذين يعيشون داخل منطقة جغرافية محددة ويعيشون فيها حياة اجتماعية مشتركة
وليس معنى معيشة الإنسان في منطقة جغرافية أنه يصبح خاضعاً لها ، بل أن
الإنسان في واقع الأمر قد استطاع خلال تاريخه الطويل وعن طريق التكنولوجيا
أن يطورها باستمرار ، وأن يروض الطبيعة وأن يخضع البيئة الجغرافية لمشيئته
ولذلك فإن العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية ليست علاقة سلبية من جانب
الإنسان ، بل هي علاقة حوار ، تغلب فيها الإنسان بمقله وتفكيره وقدرته على
التعلم ، بحيث أن الظواهر الايكولوجية أصبحت تمثل التفاعل الذي يقوم بين
الإنسان وبيئته الطبيعية .

وهكذا يتضح لنا اهتمام علماء الاجتماع بالمجتمعات الحلية من وجهات نظر

معددة تملخص في أن التنظيمات الاجتماعية تمكن من الحياة للتكاملة في كل نوع من أنواعها .

اداء تنظيم المجتمع في المجتمع المحلي

تفصل التعاريف السابقة الخصائص الديموجرافية عند تحديد المجتمع المحلي والواقع أن السكان في أى مجتمع من المجتمعات هم أهم عناصر البناء الاجتماعى . بحيث أن جماعات السكان في كل منطقة من المناطق تكون وحدة مورفولوجية . تقدر عادة بعدد السكان ويمدى اتساع المساحة التى يحتلونها ، ويمارسون فيها . نشاطهم الاجتماعى .

ويوجد في عالمنا اليوم قرابة خمسة ملايين بيئة ريفية وتكاد تتميز بالتجانس بين عناصرها والتماثل في نظمها وهى تتراوح بين قبائل قليلة العدد في البادية وقرى مكتظة بالسكان . والملاحظ أنه يتوفر فيها العنصرين الآتيين :

الأول : الإقامة في مكان محدد Locality .

الثانى : مساهمة الأفراد في حياة واحدة Participation .

وهذه البيئات والتى يغلب عليها طابع التخلف هى في عرف البعض ما نقصده بالمجتمعات المحلية .

ويرى الدكتور محي الدين صابر أن المجتمع المحلي هو الاصطلاح الذى يستعمل في ترجمة كلمة Community والتي تناظر مصطلح مجتمع Society . والفرق بين الاصطلاحين في علم الاجتماع يرجع إلى أن المجتمع المحلي يشير إلى بناء اجتماعى معين ذى علاقات خاصة تتميز بالشابه في التكوين ، وبالقوة في نسيج

العلاقات التي يغلب عليها طابع المواجهة والصيغة الشخصية ، وتتميز كذلك بسيادة التقاليد والقيم الحلية في السلوك ، وبدرجة عالية من الضبط الاجتماعي . وذلك على عكس المجتمع الكبير الذي يقوم على التخصص في العمل وعلى العلاقات ذات الأبعاد المختلفة والولاءات المتشعبة . ويضعف فيها الطابع الشخصي . في العلاقات ويتميز بسيادة القانون والحقوق . وفي عبارة واسعة ، فإن المجتمع الحلى يشير بصفة عامة إلى المجتمع الريفي ، والمجتمع أو المجتمع الكبير يعبر عن المجتمع القومي ، الذي تمثل مجتمعات المدن .

وقد ذهب البعض مذاهب شتى في تحديد المجتمع الحلى ، فهناك فريق يرى أن ثمة مجموعات يمكن أن يرتد إلى واحدة منها أى مجتمع حلى ، بحيث إذا توافرت لمجتمع ما صفة من الصفات التي تتميز بها المجموعات الأربع اعتبر مجتمعاً حلياً . وهذه المجموعات هي :

أولاً : المناطق التي يختلف سكانها جغرافياً عن المناطق المجاورة مثل أودية الجبال أو سكان الجزر .

ثانياً : المناطق التي غلغل سكانها . لأسباب تاريخية أو انثروبولوجية . بعيدين عن التيارات الكبرى للحياة القومية والتعرض لتأثيرها .

ثالثاً : المناطق التي يمارس أهلها وسائل إنتاجية باليد ، وغير قادرة على مقاومة التنافس في النشاط القومي .

رابعاً : المناطق التي يكون مستوى الحياة فيها منخفضاً بصورة غير عادية ، إما لانعدام الموارد الطبيعية أو لعدم وفاء الدخل بالحاجات الاجتماعية . والحيوية .

ومحصر فريق آخر المجتمع الحلى في واحدة من الصور الثلاث الآتية :

أولاً : المناطق المصنعة ، ولكنها رغم ذلك متخلفة في تطورها الإقتصادي .
والاجتماعي بالقياس إلى المناطق الأخرى :

« ثانياً : الأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة .

« ثالثاً : المناطق الريفية المهملة أو الشبه المهملة ، لسبب أو لآخر كضعف
خصوبة أرضها ، أو عجز سكانها عن استغلالها ، أو لتغير ذلك من
أسباب .

كما يعرف المجتمع الحلي بأنه جماعة من الناس يعيشون في مساحة من الأرض
تجملهم في اتصال مستمر ، يساعدهم على التعاون وعلى العمل على وحدة المجتمع
الذي يعيشون فيه ، وعلى تماسكه ، كما يتميزون بخبرات مشتركة ومؤسسات خاصة
ونظام اجتماعية معينة تنظم العلاقات فيما بينهم . وكلما نرى هذا المجتمع وكبر حجمه ،
كلما ازداد عدد أفراداه وتعددت نظمته الاجتماعية . وعلى ذلك فالمجتمع الحلي
عبارة عن مجموعة من الأفراد تتميز حياتهم بطابع ثقافي مشترك ، وفي مثل هذا
المجتمع تتوافر كل أو بعض الخصائص التالية :

(أ) بقعة جغرافية محددة ثابتة إلى حد كبير .

(ب) مصالح اجتماعية واقتصادية مشتركة .

(ح) مجموعة من العادات والتقاليد والروابط والقيم الاجتماعية . تستثير
فيهم الشعور والإحساس بالإلتواء لمجتمعهم .

ومن الواضح أن هذه التعريفات للمجتمع الحلي تعتمد إما على الظروف
الجغرافية ، أو على نوع النشاط الاقتصادي . ولكن نصل إلى تحديد لوجه المجتمع
(٣٣ — تنظيم المجتمع)

الحلى يبين ملاحظه جميعاً ينبغى أن يضاف إلى هذا الإطار الجغرافى وإلى نوع النشاط الاقتصادية ، المضمون الاجتماعى الذى يتصل بطبيعة العلاقات ، وأنواع السلوك ، وأنماط القيم السائدة ، إذ أن مفهوم المجتمع الحلى يتضمن فكرة الاشتراك فى القيم والسلوك بجانب عامل المكان أو السكان . بمعنى أن الحيز الجغرافى والناس فقط لا يكونون المجتمع الحلى ، بل يجب أن يضاف إلى ذلك التقاليد والقيم والنظم الثابتة والسلوك العام للناس .

والآن يمكن محاولة تحديد مكونات المجتمع الحلى حتى نصل إلى مفهوم واضح عنه فيما يأتى :

المجتمع الحلى مجموعة من الأفراد يعيشون على بقعة محددة وثابتة ، لهم نشاطهم الواضح فى جميع مناحى الحياة ، ولهم وسائل وأساليب اتصالهم الفكرى بما يساعدهم على التفاعل مع بعضهم مكونين لملاقات اجتماعية يسودها طابع مميز فى التعاون أو التنافس أو الصراع ، ومنظمين فى تدرجات طبقية خاصة ، يسودهم شعور بالإلتواء لمجتمعهم الحلى الذى يتكون من مجموعة من المؤسسات تكون البناء التنظيمى للمجتمع وبحيث تأخذ على عاتقها مهمة القيام بدور فعال فى النهوض بالمجتمع .

والمجتمع الحلى تنظيم اجتماعى إذ يقوم مفهوم التنظيم الاجتماعى على فكرة التفاعل للنظم بين وحدتين أو أكثر ويعرف Talcott Parsons^(١) التنظيم

(١) Talcott parsons : The Social System, The Free Press of Glencoe, Collier - Macmillan, London, 1964.

الاجتماعى بأنه مجموعة من الأفراد تعمل معاً في موقف معين بفرض إشباع حاجاتها إلى آخر درجة ممكنة ويحدد علاقاتها ببعضها وبالموقف ثقافة معينة ويتصف التنظيم الاجتماعى بما يلى :

- (أ) أن يكون له هدف محدد هو فى الغالب إشباع حاجات وحداته .
- (ب) أن يعمل على استغلال البيئة ومواردها وصولاً إلى الهدف المحدد .
- (ج) أن تكون وحدات التنظيم متكاملة ومرتبطة ببعضها .
- (د) أن يوجد تفاعل بين وحدات التنظيم بحيث يخلق استمرار التفاعل اشكالاً ثابتة متشابهة من السلوك تعطيه اعتباره كتنظيم اجتماعى .

ومن العرض السابق لمختلف الآراء التى تناولت بالتعديد مفهوم « المجتمع الحلى » نجد أنه من الصعب الإتفاق على مفهوم واحد لهذا الاصطلاح ، وإن كان هذا الاختلاف فى الآراء قد أعطى تفسيرات وتوضيحات أكثر لمفهوم المجتمع الحلى . ولعل الاختلاف اختلاف فى وجهات النظر ، وليس اختلافاً فى الجوهر ، ولا شك أن كل إضافة إلى المفهوم تعطيه عمقاً فكرياً وعلمياً يمين الباحث فى هذا المجال .

الفصل الثاني

ماهية التغير الاجتماعي

الخدمة الاجتماعية مهنة تعمل في التغير الاجتماعي حتى أنه يطلق على الإخصائى الاجتماعي أحيانا « التغير الاجتماعي » Social Change Agent فما هو هذا التغير؟ وما هو طبيعته ومبادئه؟

التغير الاجتماعي عملية حتمية تلقائية مستمرة تخضع لها بيئة الفرد الخارجية والاجتماعية على السواء ، وتؤدي إلى بعض العمليات الاجتماعية المجمعية والمنفردة ، وتتطلب ضرورة تكيف الأفراد ومرونتهم وحرارهم الاجتماعي وفقا لما يتطلبه التغير من مستحدثات ومستلزمات . وكل ما يكتنف المجتمع في مظاهره المادية والروحية والجغرافية والاجتماعية من تقدم أو نكوص هو من قبيل التغير .

والتغير الاجتماعي هو أحد مظاهر الطبيعة الدينامية للمجتمع . ومن الملاحظ أن اصطلاح التغير الاجتماعي أعم من اصطلاحى التطور الاجتماعي والتقدم الاجتماعي إذا أنها مظاهران للتغير الاجتماعي .

ويعتبر أول كتاب نشر عن التغير الاجتماعي هو كتاب « ويليام فيلدنج أوجبرن » W. F. Ogburn عام ١٩٢٢ بعنوان « التغير الاجتماعي » Social Change^(١) . ويعطى « أوجبرن » أهمية كبرى للاختراعات في إحداث التغير الاجتماعي ، ولكن من الملاحظ أن « أوجبرن » لم يلجأ إلى تحديد واضح لمفهوم التغير يميزه عن مفهوم التطور .

(١) W. F. Ogburn : Social Change with Respest to Culture and Original Nature, Vicking Press, New York, 1952.

التغير والتقدم :

لقد استأثرت ظاهرة التغير في المجتمع بكثير من علماء الاجتماع فدرسوها على أنها تقدم ، وانتقلوا بهذا الاتجاه من عداد علماء الاجتماع الوضعي إلى أن يكونوا فلاسفة للتاريخ ، فتجدهم مثلاً قد درسوا التغير وطبقوه على الإنسانية متصورين أن هذا التغير هو تطور تقدمي ارتقائي مصحوب بتحسين مطرد ، وهكذا حاولوا الوصول إلى القوانين التطورية العامة لحركة الإنسانية في عموميتها .

وقد سيطرت فكرة التقدم على عقول مفكرى القرن التاسع عشر ، فكان « سانت سيمون » S. Simon مثلاً يبشر بعصر ذهبي قادم ، ونما نحو تلميذه « أوجيست كومت » A. Comte الذى كان يرى أن التقدم هو سير اجتماعي نحو هدف معين تقطعه الإنسانية في أدوار تطورية ارتقائية متتابعة ، وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التى تحدد بالضبط مداه وسرعته .

التغير والتطور :

يعتبر المفكر العربى « ابن خلدون » من أوائل المفكرين الذين تصوروا أن المجتمع يتطور في حركة دائرية لها حقبات متتالية ، بعضها يرمز للتقدم ، وبعضها يرمز للاضمحلال والتأخر .

وكانت نظرة « هربرت سبنسر » H. Spencer تنبئ به إلى أن الحياة الإنسانية تتطور نحو الارتقاء ، ولكنها تعود عند نقطة معينة إلى الانحلال والنكوص^(١) .

(١) J. A. pensioen, op. cit. p. 82

والواقع أن التغير الاجتماعى كظاهرة اجتماعية رئيسية فلنفسها تؤدى إلى عدد كبير من العلاقات الاجتماعية التى تحدث فى مجال العمليات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، إذ أصبحت النظرة إلى المجتمع نظرة دينامية تقوم على أساس أن تغير المجتمع حقيقة دائمة ، إذ أن الحياة الاجتماعية فى تغير دائم وتفاعل مستمر . وقد تختلف المجتمعات فى هذا الصدد ، ويرجع ذلك إلى مدى سرعة التغير وتعدد العوامل المسببة له .

وأيما كانت الاتجاهات فى تحديد طبيعة التغير ، فإن النظرة الموضوعية لحقيقة المجتمع تجعلنا ننظر إليه على أنه مجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية بحيث لا يبقى كما هو ، فكل ما يتم تغيره فى البناء الاجتماعى الكلى العام عن طريق تغير الأبنية والأنساق الثانوية الداخلة فى تكوينه ، أى فى طبيعة المجتمع ومضمونه وبناء الجماعات والنظم والعلاقات ، هى فى الحقيقة موضوع للتغير . فالطبيعة الدينامية للمجتمع تقتضى تمديدا مستمرا فى عناصره المكونة له ، والتغير الاجتماعى هو أحد مظاهر هذه الدينامية .

أما التقدم الاجتماعى فهو كل مظهر أو فكرة أو عمل ناجح يؤدى للسيطرة على البيئة السككية ، يساعد الإنسان على التحرر بقدر الإمكان من عامل الزمان وعامل المكان ، وذلك بالنسبة لمظاهر الحياة الاجتماعية للمادية منها وغير المادية وبحيث تؤدى إلى إطلاق النشاط الإنسانى وحفره للعمل فى حرية وتعاون من أجل تحقيق هدف معين ، وكل مرحلة تقطع فى اتجاه تحقيق هذا الهدف تعتبر تقدما ، والتقدم فكرة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان .

هذا بينما التطور هو التدرج على مراحل ، وذلك فى مدى معين من الزمان.

بحيث يؤدي إلى ظهور عدد كبير من الصور البنائية للمجتمع ، تنفر من صورها القليلة المحدودة ، والتي كانت موجودة في الماضي ، وذلك في اتجاه نحو الإتساع أو الشمول ، أو التقدم ، أو التعقيد ، وبحيث يكون التطور طبيعياً ، والتدرج على مراحل تلقائياً ، دون أن يكون هناك تدخل مقصود ، أو تخطيط لهذا التطوير .

والمجتمعات الحديثة تتميز بالتغير السريع سواء كان هذا التغير اجتماعياً أو اقتصادياً ، أو ثقافياً ، أو غير ذلك من نواح ، مخططاً له ، أو غير مخطط . وقد وصل الحال ببعض المجتمعات أن تغيرت بعض نظمها دون أن يلاحظها تغير مماثل في النظم الأخرى مما يتولد عنه « تخلف اجتماعي » Social Lag يظهر في صورة مشكلات اجتماعية متنوعة .

ومتعاب الإنسان الناجمة عن التغير كثيرة وتفاوتت في شدتها من مجتمع لآخر ، ومن الطبيعي أن يحاول الإنسان مواجهة تلك المشكلات الناجمة عن التغيرات التكنولوجية والاجتماعية ببرامج وأنشطة مختلفة تغاير ما كان متبعاً قبل ذلك . وهكذا تحدث تغيرات جديدة في البرامج الاجتماعية وانحطط الاجتماعية المختلفة يترتب عليها مواقف جديدة تنبع من خلالها مشكلات جديدة أيضاً ، بما يجعل الإنسان يعيش في سلسلة مستمرة من التغيرات التكنولوجية والإدارية والاجتماعية .

ولما كانت ظواهر المجتمع مترابطة ومتكاملة تكاملاً بنائياً ووظيفياً فإن أى تغير في أى جانب من جوانب الحياة الاجتماعية كقيل بأن يحدث تغيرات أخرى في كافة الجوانب ولكن بدرجات متفاوتة . فالمجتمع الريفي إذ خضع لعمليات التحضر مثلاً فمن المتوقع حدوث تغيرات في التنظيم الاقتصادي وخاصة فيما

يتعلق بالإنتاج والاستهلاك والأسعار والأجور. كذلك تحدث تغيرات في النظام الأمري ، فالمائلة التي كانت تنتج كل ما تحتاج إليه سوف لا تتمكن من أداء وظائفها كجماعة منتجة ، بل تتحول إلى جماعة مستهلكة ، وتظهر في المجتمعات منظمات جديدة تنافس الأسرة في أداء وظائفها الأولى. ويبدأ ظهور روح الفردية بين أفراد الأسرة ويستقل الأبناء عنها وتتلاشى تدريجياً العلاقات القبلية الأولى التي كانت تربط أفراد الأسرة برباط قوى ولا يصبح للعائلة سلطان قوى على أفرادها بعد أن كانت مصدر من مصادر الضغط الاجتماعي في المجتمعات الريفية . وتحدث تغيرات اجتماعية أخرى في التحرك الاجتماعي والنظم السياسية والتربوية والتربوية والقيم والمعايير الاجتماعية والعلاقات بين الأفراد والجماعات وكذلك الحال بالنسبة للمشكلات التي يمكن أن تنجم عن كل هذه التغيرات ، إذ يتلاشى بعضها وتتفاقم أخرى وتظهر مشكلات جديدة لم تكن موجودة من قبل .

وعلى ذلك فإن التغير الاجتماعي لا يقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية . وهذه الظاهرة تفيذ الإحصائيين الاجتماعيين العاملين في طريقة تنظيم المجتمع بحيث يكون من واجبهم العمل على تلافى وقوع بعض المشكلات الاجتماعية التي تترتب على التغير الاجتماعي والتي يتنبئون بوقوعها في المجتمعات التي يخدمونها .

وليس التغير الاجتماعي وليد عامل واحد ، وإنما تؤثر فيه وتتحكم فيه مجموعة من القوى التي تتفاعل مع بعضها تفاعلاً مستمراً ، ومن ثم ينبغي دراسة تلك العوامل للتعرف على أهم أسباب حدوث التغير الاجتماعي . ومن أهم هذه العوامل ما يأتي :

اولا - العامل الايكولوجي :

يقصد بالعامل الايكولوجي تفاعل الإنسان مع البيئة الجغرافية ، فالإيكولوجيا تشير إلى العلاقة بين المجموعات البشرية والبيئة^(١) ، والبيئة الجغرافية أهميتها من عدة وجوه ، فنلاحظ مثلا أهميتها من جهة القوى الطبيعية كالحرارة والبرودة ، ومساقط المياه ، والفيضانات والرطوبة ، والجفاف ، والزلازل ، والبراكين ، وغير ذلك من مظاهر طبيعية . وهذه لها آثارها الملموسة على كثافة السكان ، وعلى أماكن الصناعات ، ونوع هذه الصناعات ، وعلى مواقع المدن وغير ذلك من النتائج والتغيرات التي تطرأ على المجتمع نتيجة لهذه القوى الطبيعية .

كما أن للموارد الطبيعية ، كالنجم ونباتات الماء والبترواثرها في توزيع السكان وهجراتهم ، وفي نشأة المدن وظهور كثير من الصناعات . وللموقع أثره الكبير في ظهور حضارات مجيدة وتقدمها ، كما حدث في مصر واليونان ، وما كان لسواحل شرق البحر الأبيض المتوسط من الأثر في ظهور الحضارات القديمة .

والمدرسة الايكولوجية الحديثة تقوم على أساس نظرتها إلى العالم ككل مترابط في أجزائه ، وأن الإنسان جزء من هذا الكل المترابط شأنه في ذلك شأن بقية الكائنات الحية ، فهو يخضع لجزئية البيئة في حياته ، وفي توزيعه على الأرض . فالخيار الاجتماعية في الجبال غيرها في السهول ، وهي في الجهات الخصبية

(١) Amos M. Hawly : Human Ecology, a theory of Community Structure, The Ronald press Co., New York, 1950, p. 3

مثلا غيرها في الصحاري ، وفي الباردة غيرها في الحارة . وعلى هذه العوامل ترتكز ثروة الأمم ، ونشاط السكان وكثافتهم ، وحجم المجتمع ، وبهذه العوامل أيضا تتأثر العادات ، والعرف والتقاليد والنظم الاجتماعية ، وبفضلها يباح للمجتمعات فرص الاتصال الثقافي والتبادل الاقتصادي أو السياسي .

ويرجع أصحاب المدرسة الايكولوجية مظاهر النشاط الاجتماعى إلى عوامل جغرافية ، فالحياة الاجتماعية في نظرهم تتشكل وتباين وفق الظروف الطبيعية ، وإن كانوا لا ينكرون أثر الإنسان في الطبيعة ، ولكنهم يعتبرون مجهوداته بمثابة تموير جزئى تسمح به الطبيعة ، فهو فعلا لا يمكنه أن يخلق المناخ وإنما يمكنه أن يهتدى إليها ، وأن يستخرج منها ما يستطيع أن يستفله ، والإنسان في تجديداته لا يعتمدى قدراً محدوداً ، ولا يؤثر في النظام العام للطبيعة .

ويرتد هذا الاتجاه إلى « ابن خلدون » في القرن الرابع عشر حيث يقرر في مقدمته المشهورة أن للبيئة الجغرافية أثرها في اختلاف البشر جسمياً ، وعقلياً ونفسياً ، وخلقياً ، وإدراكياً وحيوية .

كما أن من أشهر ممثلى هذه المدرسة « منتسكيو » Montesquieu « ولوبلاى » Le Play « وايدموند ديمولن » E. Demelins « وراتزل » F. Ratzel « وباكل » H. Buckle « وهنتنجتن »^(١) Hutington .

والواقع أن هذه المدرسة الايكولوجية قد قامت على أساس مجرد التفاعل بين البيئة الجغرافية والنشاط الإنسانى ، وهذا الاتجاه ينفل كثيراً من العوامل.

(١) انظر في هذا المجال : ر . م . ماك ايثر وشارلز بيچ . للجمع - ترجمة الدكتور على احمد عيسى - مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩ .

الأخرى التي تسهم في التغير الاجتماعي ، فإن قصر التفاعل على البيئة الطبيعية يهمل أثر البيئة الاجتماعية مع ما لها من انطباعات تغيرية على الأنماط الحضرية . في المجتمع ، كما أن هذا الاتجاه يهمل مبدأ التساند بين الظواهر .

ثانيا - العامل الأيديولوجي :

تعتبر « الأيديولوجية » قوة فكرية تعمل على تطور النماذج الاجتماعية الواقعية وفقاً لسياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة ، وتساندها عادة ، تبريرات اجتماعية ، أو نظريات فلسفية ، أو أحكام عقائدية ، أو أفكار تقليدية . ومن هنا ترتبط « الأيديولوجية » بالحركة الاجتماعية ، فهي ليست مجرد مجموعة من الأفكار ، والمعتقدات ، والاتجاهات التي تصدر عن جمع معين من الناس سواء أكان هذا الجمع أمة من الأمم ، أو طبقة من الطبقات الاجتماعية ، أو مذهباً من المذاهب ، أو مهنة من المهن ، أو حرفة من الحرف ، أو حزباً من الأحزاب السياسية ، وإنما هي حركة فكرية هادفة لها فاعلية إيجابية في البيئة الاجتماعية ، وفي العلاقات الاجتماعية وتنعكس روحها على التنشئة الاجتماعية . بما يحدث تغيراً في القيم الجماعية ، وفي النظرة لطبيعة التدرجات الطبقيّة ، والعمليات الاجتماعية المختلفة ^(١) .

وإن انتشار مذاهب اجتماعية وتيارات فكرية متعددة أدى وبؤدى إلى أوضاع وتشريعات جديدة ، وتنظيم لأساليب الحياة الاجتماعية ، وتقدير لعلاقة الفرد بغيره ، وبالجماعات التي يعيش فيها ، وبالوحدات التي يتعامل معها ، وبالتالي يمكن تقدير علاقة الفرد بمجتمعه العام .

(١) الدكتور احمد الخشاب وآخرون — طريق التنمية — مكتبة الوعى النويرى : ٢٤٧

ومن هنا يكون انبثاق الأفكار والآراء المحركة من الوضعيات والفئات الاجتماعية الصادرة عنها عاملاً محركاً لكثير من التغيرات في المجتمع.

ولعل إحداه علماء الاجتماع المحدثين لمدى العلاقات المتفاعلة والمتبادلة بين الأيديولوجية المتحركة، ودينامية البيئة الاجتماعية المتطورة في وقتنا الحاضر، كان أكبر حافز على تصوير الأيديولوجية على أنها قوة فكرية قهرية تعمل على تطور النماذج الاجتماعية الواقعية وفقاً لسياسة متكاملة وأهداف محددة.

ثالثاً - الثورات والحروب :

تعرض المجتمعات لثورات داخلية، وأيا كانت أسبابها، فإن الثورة تقوم من أجل إحداث بعض تغييرات في بناء المجتمع وأنظمته، وقد تكون هذه التغيرات جزئية فتشمل تعديل بعض الأوضاع وتصحيحها، طبقاً لفلسفة الثورة القائمة، أو تغييرها كلية، بحيث تحقق الأولى التحول محلها أوضاع جديدة، مما يغير من شكل البناء القائم تغييراً يشمل مورفولوجيته ووظائفه.

كما تعتبر الحروب أيضاً من العوامل القوية في إحداث كثير من التغيرات في المجتمع، فالشعب للغزى قد يأتي بثقافة جديدة يفرضها على أبناء المجتمع الذين غلبوا على أمرهم، وهذه الثقافة والأفكار والفلسفات الأجنبية إذا ما أخذ بها فلأنها تؤدي إلى تغيير جانب كبير من تراث المجتمع الحضارى غير المسمى، بالإضافة إلى أنها تؤدي بدورها إلى تغييرات كثيرة في جوانب المجتمع المادية^(١).

(1) W. F. Ogburn : Encyclopaedia of Social Sciences Vol. 11, Macmillan Co., New York, 1950 pp. 330—334

هذا بالإضافة إلى تغيرات جذرية يفرضها التالىب على المفلوب بالنسبة لنظم المجتمع القائمة ، وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة فى كثير من الأحيان .

رابعا - العامل الثقافى والرا الاتصالات الفكرية .

قد تختلف نظرة كل أمة للحياة عن نظرة غيرها من الأمم ، ولهذا كانت قيم الحياة تختلف من مجتمع لآخر . ولما كانت القيم تتولد عن ثقافة المجتمع ونظرة أفرادها لطبيعة الحياة التى يعيشونها ، لذا كانت القيم الاجتماعية عاملا من عوامل التغير الاجتماعى .

وبالنظر للثقافة كمتقدير لقيم الأشياء ، فإن آثارها تنعكس على الإنتاج الأدبى والفلسفى ، والفكرى عامة ، والعنصر الثقافى يتبدل ويتغير بفعل عوامل كثيرة فى المجتمع ، ولهذا فإن نظرة أفراد المجتمع إلى قيم الأشياء تتغير تبعاً لتغير ثقافتهم .

والثقافة تعبير ، ويراد بذلك شكلها العام ، فننون كل أمة وآدابها وفلسفاتها ، لها طراز معين ، ولما كان الشكل لا يبقى على حال ، بل هو دائم التغير والتبدل ، لهذا نجد تغير الإنتاج الثقافى للمجتمعات خلال فترات حياتها .

ويؤدى الانتشار الثقافى Culture diffusion عن طريق تقدم وسائل الاتصال الفكرية إلى كثير من التغيرات فى نظم المجتمع ، وأفكار أفرادها ، مما ينعكس على البناء الاجتماعى فى ذاته ، فانتشار فكرة الحرية والديموقراطية فى مجتمعات كثيرة ساعد على إيجاد تغيير شامل فى حياة هذه المجتمعات ، ونظمها السياسية والاقتصادية والتعليمية .

والتاريخ حافل بالحركات الفكرية مثل حركة النهضة الأوربية ، وفلسفة الثورة الفرنسية ، والحركة الإنسانية والقومية فى العصر الحديث ، والثورة الشيوعية ، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مجتمعنا المصرى التى أقامت دعائم تنظيم اجتماعى جديد يرتكز على المفاهيم الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، يتم على أساسه تغيير جوهرى فى العلاقات الأساسية التى تقوم بين أفراد المجتمع^(١) . ولقد كانت لهذه الحركات وهذه الثورات آثارها فى المجتمعات الأخرى . عندما انتقلت إلى شعوبها بوسيلة أو بأخرى عن طريق وسائل الاتصال الثقافى المختلفة .

كذلك فإن الثقافة عامل للمنافسة الاجتماعية ، بما تخلقه من صراع فكرى يقوم أساساً على تعارض أفكار الجماعات والهيئات والمؤسسات المختلفة التى يتكون منها المجتمع .

هذا وقد ذهب « ماكس فيبر » Max Weber إلى أن جميع التغيرات الاقتصادية تنشأ عن تغيرات ثقافية ، فىرى مثلاً أن الأسلوب الأخلاقى عند أصحاب المذهب « البروتستانتى » هو الذى أدى إلى ظهور الرأسمالية ، لاتصافهم بالاعتقاد فى الإنفاق والمثابرة فى العمل ، والجهاد فى الكسب والتحصيل ، وثروة الفرد لا تزيد إلا بتغيير أسلوبه المعيشى حيث تكون التصحية بالحاضر فى سبيل المستقبل .

كما أن الثقافة تؤثر فى وسائل الإنتاج ، ونوعه ، وطرق الاستهلاك لتدخل كثير من عاداتنا ومعتقداتنا الدينية فى النواحي الاقتصادية .

(١) الدكتور أحمد أبوزيد : البناء الاجتماعى مدخل لدراسة المجتمع - الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ - الجزء الأول .

ومن الملاحظ أن الأثر الثقافي في التغير الاجتماعي يكون محدوداً ، إذ لم يقبله الناس ، وتقبل الناس لعناصر الثقافة يختلف حسب طبقات المجتمع ووفائه .

وقد يقوم صدام ثقافي نتيجة للهجرة السكانية الخارجية منها والداخلية . ونتيجة أيضاً لمعاملات التوطين التي تقوم بها بعض المجتمعات لتجديد الأفراد من جهة لأخرى ، مما يتطلب عملية تكيف ثقافي للجماعة للوطنية ، والتي تظل لفترة ما متمسكة بالثقافة التي كانت سائدة في بيئتها السابقة ، وحيث تتطلع بتلق وحيرة وضيق للثقافة الجديدة .

وهنا يجب مثلاً على العاملين في مهنة الخدمة الاجتماعية أن يلاحظوا هذه الظاهرة التي تتطلب مرحلة من التكيف . وتأخذ عملية التكيف هذه مراحلها الثلاث ، وهي التوافق ، حيث يظل المجتمع محتفظاً بثقافته القديمة بجانب ثقافته الجديدة ، ثم مرحلة التكيف الجزئي حيث يكون تقبل بعض عناصر الثقافة الجديدة ، ثم مرحلة التمثيل حيث يتم قبوله للثقافة الجديدة بما تتلاقى معه الثقافة القديمة .

خامساً — العامل التكنولوجي :

ونقصد به كل العوامل التي هي من إبتكار الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة ، فاختراع أو اكتشاف أية وسيلة من وسائل الاشباع الجديدة لها أثرها الكبير على التغير الاجتماعي ، فقد أدى اكتشاف البخار والكهرباء مثلاً إلى إنتقال الصناعة من المجال اليدوي إلى المجال الآلي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل من أجل زيادة الإنتاج . وقد استلزم العمل الآلي تجمع

العمال ونسكانهم في الأماكن الصناعية ، مما أدى إلى قيام صراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال كان من نتائجه ظهور المبادئ الاشتراكية في الإنتاج ، التي أدت بدورها إلى تغيرات كثيرة بالنسبة لقوانين العمل ، وهكذا نرى الأهم اليوم تتسابق في تشريعاتها العالية لحماية العامل من استغلال أصحاب رؤوس الأموال ، كما نلاحظ عادات وتقاليد تنهار لتحل محلها عادات وتقاليد أخرى جديدة .

وقد أدى التقدم التكنولوجي إلى هجرة بعض الظواهر الاجتماعية وانتقالها من مجتمع إلى آخر ، لآثر تقدم وسائل الإعلام المختلفة ، ومنها ما يتعلق بالغات ، والديانات ، والنظم السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والفكرية المختلفة ، مما كان له أثره في كثير من التغيرات في المجتمعات الإنسانية .

والتكنولوجيا هي دراسة للوسائل الفنية التي تشتمل على مجموعة كبيرة من الأشياء المادية ، ولهذا فإن مضمونها يتجه إلى الثقافة المادية ، ولكن حقيقة الأمر أن التقدم التكنولوجي له آثاره على أساليب التفكير ، والعلاقات الاجتماعية ، وتنظيم المجتمع ، وتطور القانون ، وهكذا فإن التأثير التكنولوجي يتتابع مؤدياً إلى آثار مصاحبة ، أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات ، فالتقدم التكنولوجي بعد اكتشاف القوى المعركة كان له آثاره على حياة الناس ، وحياة المجتمع ، فانتقل الناس بفضل ذلك من البيئة الطبيعية إلى البيئة الصناعية ، مما أدى إلى تغيرات كثيرة في أنظمة الحكم ، والتشريعات المختلفة ، والعادات والتقاليد ، وغير ذلك مما يحكم علاقات الناس بعضهم ببعض ، وما نتج عن ذلك من وسائل حضارية وثقافية مختلفة انعكست على المجتمع

في أجزائه ، وفي كلياته ، فتأثر بها بناء المجتمع وأنماطه المختلفة ، متمثلة في هيئاته ومؤسسته ، وعلاقات أفرادها ، وترباطاتهم ، وحدود أنظمتهم الاجتماعية ، وما تقضى به قواعد حياتهم المكتوب منها وغير المكتوب .

آراء ونظريات للتغير الاجتماعي :

هناك عدة آراء ونظريات للتغير الاجتماعي نرى أهمية الإلمام بها ، لأنها تعين إخصائى تنظيم المجتمع على تفهم طبيعة التغير بشكل أعمق .

فلقد وضعت نظريات تبحث في ماهية التغير كتلك التي ذهب إليها فلاسفة التاريخ محاولة تفسير ورسم حركة سير التاريخ والمجتمع ، ومهما يكن من أمر الإتجاهات المختلفة في فلسفة التاريخ فهي تدل على تفكير شخصي يتعلق بميول المفكر ، ولهذا كان الاختلاف بينا بين الفلاسفة بعضهم والبعض الآخر ، إذ أن الواقع لا يقر اخضاع التطور التاريخي للإنسانية لقانون فلسفي شامل واحد .

ف نجد مثلا « أوجيست كونت » A. Comte يضع قانون الأطوار الثلاثة الذي صور به أن التغير كان من نتائج تطور العقل البشرى من مرحلة التفسير اللاهوتي (الدينى) إلى مرحلة التفسير الميكانيزيقي (الفلسفى) ثم مرحلة التفسير الوضعى (العلمى) الذي كان من نتاجه تلك التغيرات التي يشاهدها العالم اليوم في مجال الاكتشافات والاختراعات والتقدم التكنولوجى بوجه عام ، وما أحدثته ذلك من تغيرات في بناء المجتمع وأخلاقياته .

ولقد ظل « كونت » في نظره هذه فياسوقا من حيث أراد أن يكون عالما ، فقانونه قائم على أساس فكرته عن التقدم وأساسها فكرة شخصية لا تعبر عن حقائق الواقع ، فتحديد التغير بهذا المعنى لا يتفق مع ما يجب أن يكون (م ٤ — تنظيم المجتمع)

عليه المفهوم الاجتماعي لأى ظاهرة من ظواهر المجتمع من حيث تحليلها في الواقع بما يكشف عن دينامياتها وفعاليتها في إطار البيئة أو الحياة الاجتماعية القائمة ، والتأثير المتبادل بينها وبين غيرها من ظواهر المجتمع .

وإذا كان « كونت » يرجع تطور الظواهر إلى تطور التفكير ، فإن شئون المجتمع في تغيرها إنما هي نتاج عوامل كثيرة تتفاعل آثارها ، وتتحد نتائجها ، وتطور التفكير ذاته ليس إلا مظهرا من مظاهر تطور المجتمع ، ولا يعتبر هو نفسه سببا لهذا التطور .

ولقد أدرك « هربرت سبنسر » H. Spencer أن للتغير عوامل متعددة تؤدي إليه ولكنه يرى في الوقت ذاته أن التطور أمر تحمته ظروف المجتمعات نفسها ، بحيث يكون هو المميز للمجتمعات بعضها عن البعض الآخر .

وقد تأثر « هوبهاوس » L. T. Hobhouse « بفلسفة سبنسر » وأخذ عنه فكرة الانتقال من التعانس اللا محدود إلى التباين المحدود في داخل المجتمع عن طريق التطور الاجتماعي ، كما أخذ بفكرة التطور العقلي « لكونت » A. Comte . ولهذا نراه يقرر أن تحكم العقل في الوسط للمادى المتزايد تدريجياً قد أدى بالإنسان بعد مرحلة تطورية إلى أن يكون نمو العقل هو العامل الأساسي في عملية التطور . وقد ربط « هوبهاوس » بين التطور في المعتقدات الأخلاقية والدينية ، وبين تغير النظم الاجتماعية ، ولكن لا يمكن أن نجعل من هذا الاتجاه قانونا عاما ، إذ أن التغير قد يحدث أولا في بعض النظم الاجتماعية ، مما يؤثر بدوره على المعتقدات الأخلاقية والدينية ^(١) .

(١) الدكتور مصطفى الغناب : تاريخ التفكير الاجتماعي وتطوره — المرجع السابق

ويرى « كارل ماركس » Karl Marx أن القوى التي تحكم التطور التاريخي في جميع مجالاتها هي الحياة المادية الاقتصادية ، فهي التي تحدد النظم الاجتماعية الأخرى ، فليست النظم الأخلاقية والسياسية والحالة الحضارية إلا نتيجة للحالة الاقتصادية ، كما أن التغيرات التي تطرأ على العقائد الدينية والقيم الأخلاقية والثورات السياسية تعتبر نتيجة لازمة لتغير طرأ على النظام الاقتصادي في المجتمع^(١).

ولكن يلاحظ أن ارجاع التغيرات في المجتمع إلى العوامل المادية والاقتصادية وحدها دون غيرها من العوامل أمر يحانبه الصواب ، إذ أن الاعتبارات الدينية والاجتماعية والأخلاقية والقانونية لا تقل عن العوامل الاقتصادية شأنًا في تكييف التطور الاجتماعي وتوجيهه .

ويرى « جورج سيمل » G. Simmel أن الظاهرة الاقتصادية لا يمكن أن نفهم فهمًا صحيحًا بدون دراسة القوى النفسية والعقلية والروحية والأخلاقية والسياسية التي تؤثر في السلوك الاقتصادي للمجتمعات .

وقد رأى « أوجبرن » W.Ogburn أن دراسة الثقافة هي دراسة للمجتمع على أساس أن الثقافة هي الخاصية الكبرى للإنسان . ومن رأيه أن الثقافة المادية هي التي تؤدي إلى التطور ، والثقافة المادية عنده دليلها الاختراع ، أي أن الاختراع هو نتيجة الثقافة للمادية وليس نتيجة القدرة العقلية والنواحي البيولوجية ، فإذا ما وجد الاختراع أدى هذا إلى تغيرات اجتماعية كثيرة .

(١) J. A. Ponsioen, op., cit., pp. 26-24

ولعل نظرة « أوجبرن » هذه ترجع إلى أنه يفرق بين الجانب المادى، والجانب غير المادى للحضارة ، فهو يرى أن الجانب المادى سرعان ما ينتشر بين أفراد المجتمع ، وهذا بعكس الحال فى الجانب غير المادى الذى يقف فى سبيله . عوائق كثيرة ، منها الميل فى كل ثقافة للبقاء على القديم ، والنزعة المحافظة عند كبار السن ، وتقديس الماضى ، وغير ذلك من عوائق^(١) .

وهكذا فإن التوافق الثقافى مع التغيرات التكنولوجية لا يأتى فى نفس الوقت ، إذ قد تتضح ظاهرة التحلف الثقافى (الهوة الثقافية) Cultural Lag فى المجتمع المتغير .

وأيا كانت الاتجاهات فى فهم طبيعة التغير فيجب أن نعرف أن التغير من طبيعة دينامية وإن اختلفت مستوياته وسرعته . وإن ظاهرة التغير الاجتماعى من أهم الظواهر التى يهتم بها الدارسون لطريقة تنظيم المجتمع لأن هذه الطريقة تهدف أساساً إلى توجيه التغير الاجتماعى المطلوب أو إلى إحداث تغيير اجتماعى مقصود . وبالرغم من تشعب الدراسات وعدم وصول العلوم الاجتماعية إلى نظرية واحدة لتحديد ظاهرة التغير الاجتماعى وقياسه بدقة إلا أنه يمكن أن نستخلص مما سبق عدة حقائق بالنسبة للتغير الاجتماعى نلخصها فيما يأتى :

١ — إن التغير الاجتماعى ظاهرة حتمية موجودة فى كل المجتمعات وفى كل الأوقات ..

٢ — إن التغير الاجتماعى عملية مستمرة أيضاً ..

(١) W. F. Ogburn, op., cit., pp. 80-85, 209-278

٣. — إن هذه الظاهرة ذات مستويات مختلفة في سرعتها فأحياناً تكون بطيئة الحدوث وأحياناً تكون سريعة إلى الدرجة التي تجعل منها ثورة اجتماعية .

٤. — إن هناك تغير حتمى وتلقائى ومستمر ، وهو ما يسمى بالتغير غير المقصود ، وإن هناك أيضاً تغير مقصود لتحقيق أهداف معينة ويمكن التحكم فيه وفي سرعة إحداثه ، والتغير هو مجال طريقة تنظيم المجتمع .

٥. — إن التغير في أى ناحية من نواحي المجتمع يؤثر في النواحي الأخرى وبذلك يصعب قصر دراسة أثر ظاهرة التغير على ناحية واحدة بدون تناول النواحي الأخرى .

٦. — كذلك فإن هناك أسباباً متعددة للتغير الاجتماعى ولذلك يصعب تفهم التغير من جانب واحد أو رده إلى سبب واحد .

٧. — ليس من السهل قياس التغير الاجتماعى بدقة حتى الآن ولا زال الميدان يحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسة لتحقيق ذلك .

٨. — وظاهرة التغير الاجتماعى موضوع هام بالنسبة للعاملين في مهنة الخدمة الاجتماعية وبصفة خاصة إخصائى تنظيم المجتمع حتى يمكنه معرفة اتجاهات التغير وكيفية التحكم فيها أو الاستعداد لمواجهتها أو علاج ما يتسبب عنها .

٩. — وإن علاج المشكلات الاجتماعية لا يتم بدون إحداث تغير اجتماعى مقصود .

١٠- وإن التغيير الاجتماعى عملية اجتماعية تتضمن تعديلا فى العلاقات الاجتماعية والتكوين والوظائف الاجتماعية .

١١- هناك مستويات للتغيير الاجتماعى تشابه إلى حد كبير مستويات طريقة تنظيم المجتمع ، فهناك تغير على مستوى المجتمع المحلى بأنواعه ، وتغير على مستوى المجتمع القومى ، وتغير على مستوى المجتمع العالمى ، ولعل التغيير الاجتماعى على المستوى الفردى أسهل ملاحظة ودراسة وعلاجاً من المستويات الأخرى .

ويجب أن نشير فى هذا المجال إلى أن مجتمعنا العربى فى مصر قد شهد منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تطورات اجتماعية جذرية ، حيث كانت هذه الثورة قوة دفعت بمجلة الإصلاح قدماً إلى الإمام ، وقضت على كل المعوقات ، التى كانت تقف حجر عثرة فى سبيل الانتقال من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم .

ولذا كان اصلاح المجتمع وإعادة بنائه من أهم أهداف الثورة ، بحيث أن هذا الهدف قد تتطلب تعبئة كاملة لجميع موارد المجتمع البشرية والمادية ، كما تتطلب إيماناً عميقاً بضرورة تحقيق الأهداف المنشودة ، فثورة ٢٣ يوليو لم تكن ثورة سياسية بقدر ما هى ثورة اجتماعية .

وقد خلقت هذه الثورة آمالاً كباراً ، وهى آمال منبثقة عن الثقة بالنفس التى استعادها الشعب بعد ثورته التى أكدت أهمية الشعب فى كل أعمالها بما أدى إلى عزم الشعب على الحفاظ على مكاسبه ، وعلى القيم والمثل التى وضعتها للثورة ، بكل الطرق والوسائل .

ومن هنا كان من الضروري على العاملين في تنظيم المجتمع أن يهتموا بالبحوث الاجتماعية بحيث تكون وسيلة وليست غاية أو هدفاً ، كما يجب على المهتمين بالخدمة الاجتماعية العمل على زيادة التعاون مع القائمين بالمهن الأخرى لاسيما ما يتعلق منها بالإنتاج والخدمات ، وذلك من أجل المساهمة الفعالة في خدمة مجتمعاتنا الناهض فن واجبنا كمهنيين في تنظيم المجتمع العمل على اصلاح النظم الاجتماعية المحتاجة إلى تقويم .

الفصل الثالث

فلسفة تنظيم المجتمع وأهدافه في مجتمعنا الاشتراكي

إن إشباع إحتياجات أفراد المجتمع عن طريق التغطيات الاجتماعية هو الوظيفة الأساسية لأي مجتمع . والواقع أن التطور الاجتماعي لمختلف المجتمعات أدى إلى زيادة كبيرة في الإحتياجات مع قصور الموارد على مقابلة تلك الإحتياجات المتزايدة والمتغيرة . وبالرغم من أن المجتمعات في سعي دائم لزيادة مواردها ، إلا أن إحتياجات الإنسان لا يمكن الوصول بها إلى حد الإشباع . ومن هنا يكون قصور التغطيات الاجتماعية عن القيام بوظيفتها على الوجه الأكمل ، ونتيجة لذلك يكون ظهور مختلف أنواع المشكلات المجتمعية .

ويترب على زيادة الإحتياجات عن الموارد ضرورة وضع أولويات لهذه الإحتياجات لاستغلال الموارد أفضل استغلال في مقابلة الإحتياجات الأكثر أهمية من غيرها . وحيث يوزع أفراد المجتمع على أساس تدرج طبقى يرجع فى الغالب إلى حكم تقديرى يصدره السواد الأعظم من السكان فى مجتمع معين . وكثيراً ما يتأثر هذا الحكم بما تتمتع به الطبقة الاجتماعية من مميزات اجتماعية تستأثر بها الطبقة العليا دون بقية الطبقات التى تليها ، كما يتأثر هذا الحكم بمدى النفوذ الطبقي فى توجيهه وتكثيف النشاط الاجتماعى .

ومن الملاحظ أنه يوجد شبه تنافس بين الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الواحد ، إذ تحاول كل طبقة أن تنتزع من الأخرى مركزها الاجتماعى الذى

تُشعر بأنها في مركز أقل منه ، بحيث يشهد هذا التنافس ويقوى في أوقات الأزمات . والواقع أن الجماعات القوية ذات النفوذ قد تصبح لاحتياجاتها صفة الأولوية بالنسبة للمجتمع كله . وتصبح الجماعات القوية ذات النفوذ قادرة على توجيه الأمور بحيث تحقق مصالحها باستمرار ، وبحيث يصبح إشباع احتياجاتها أحياناً على حساب الآخرين . أما الجماعات الضعيفة والتي لا تتمتع بنفوذ والتي تعاني عادة من عدم إشباع حاجاتها فإن موقفها يزداد ضعفاً وبالتالي تزداد مشكلاتها حدة وتنوعاً . ويلاحظ ذلك جلياً في المجتمعات الرأسمالية ، حيث يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً وتوجه البرامج الاجتماعية لصالح الطبقات الغنية ، وليس لصالح المحتاجين . أما في المجتمعات الاشتراكية فلا نجد أية محاولات من قبل تنظيمات المجتمع المختلفة لتحقيق مصالح فئة معينة على حساب الفئات الأخرى بالمجتمع .

وهكذا تقوم فلسفة تنظيم المجتمع على كشف الحقائق للجماعات وتعريفها بحاجاتها وحققها في تشخيص مشاكلها والتدرج بها إلى الوصول إلى غاياتها في إطار الديمقراطية الصحيحة ، وإنصاف الفئات الضعيفة في المجتمع ومساعدتها على التمتع بالحياة الكريمة في محاولة الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك عن طريق التأثير في القرارات التي تتخذ في المجتمع والخاصة بالبرامج والمشروعات والخدمات بحيث تؤدي تلك القرارات إلى إنصاف الفئات المحدودة الدخل .

ولما كانت الدول النامية تعتمد في التوفيق بين مواردها واحتياجاتها على أسلوب التخطيط القومى فإن طريقة تنظيم المجتمع تعتبر أداة هامة في إستشارة

المجتمعات المحلية وتشجيعها على وضع خطط وبرامج للتنمية المحلية حتى تلتقى وتتكامل الخطط القومية مع الخطط المحلية .

وهكذا يمكن أن تكون طريقة تنظيم المجتمع أداة هامة في إحداث تغيرات في التنظيمات الاجتماعية لتصبح أكثر قدرة على مقابلة إحتياجات أفراد المجتمع وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة ، وعلى الإسراع بعمليات التنمية القومية عن طريق تنمية الوحدات المحلية . وتعتمد طريقة تنظيم المجتمع من كل هذه العمليات على إشراك الجماعات المختلفة في اتخاذ القرارات التي تمسها من قريب أو بعيد والتي ستتحمل عبء تنفيذها فيما بعد أى أن طريقة تنظيم المجتمع تنبع أسلوبا ديمقراطيا في عملها .

أهداف تنظيم المجتمع :

يجمع العاملون في تنظيم المجتمع على أن الهدف العام لتنظيم المجتمع هو تحسين حال المجتمعات ومساعدتها على إشباع إحتياجات المواطنين أو التي يمكن تيسيرها إلى أقصى درجة ممكنة ، وإيجاد الحلول لمشكلاتهم في حدود الموارد المتاحة وبدون تمييز بين الجماعات المختلفة .

ولإن كان هناك اتفاق على الهدف العام إلا أن هناك خلافا حول تفسير هذا الهدف ، وسنتناول هنا بعض هذه التفسيرات :

أولا : يرى البعض أن طريقة تنظيم المجتمع تتضمن نوعين من الأهداف :
أولاهما أهداف مادية أو أهداف تخطيطية تلخص في إيجاد حلول للمشكلات المجتمعية ، وثاني هذه الأهداف أهداف معنوية تهتم بتنمية وعي المجتمع على حل مشكلاته بنفسه . وليس المهم بالنسبة للأهداف .

المعنوية حل المشكلات ، ولكن المهم التجربة التي يمر بها المواطنون .
أثناء عملهم مما في حل مشكلاتهم كما يحدث في خدمة الفرد مثلاً .
فالأهداف المادية في خدمة الفرد هي الوصول إلى حل لمشكلة العميل ،
أما الأهداف المعنوية فهي تنمية شخصية العميل ليكون قادراً
على حل المشكلات التي قد تعترض طريقه في المستقبل .

ثانياً : ينقسم البعض الآخر أهداف تنظيم المجتمع إلى ستة أهداف^(١) :

- (١) جمع المعلومات التي تساعد على التخطيط والتنفيذ السليم .
- (ب) إنشاء الخدمات الجديدة والبرامج اللازمة ، أو تعديل البرامج
الموجودة أو أسائها .
- (ج) للعمل على رفع مستوى الخدمات الموجودة وزيادة فعاليتها .
- (د) تقوية الروابط وتنسيق جهود الهيئات والجماعات والأفراد المهتمين
ببرامج وخدمات الرعاية الاجتماعية .
- (هـ) تنفيذ الجمهور وزيادة وعيه بالاحتياجات الاجتماعية والموارد
وأهداف الرعاية الاجتماعية وخدماتها وطرقها .
- (و) تشجيع المواطنين على الاشتراك في برامج الرعاية الاجتماعية وبذل
المعونة لها .

(1) Murray Ross : Community Organization : Theory & principles, Harper & Brothers, New York, 1955 pp.21-23

تعالينا : وفي رأى الدكتور عبد المنعم شوقى أن لتنظيم المجتمع أربعة أهداف عملية :

- ١- (أ) أهداف تخطيطية .
- ٢- (ب) أهداف تنسيقية .
- ٣- (ج) أهداف تدعيمية .
- ٤- (د) أهداف خاصة بالمجتمع ككل .

١ — أهداف تخطيطية :

١- (أ) المساعدة فى دراسة المجتمع كوحدة لتحديد احتياجاته وموارده المختلفة .

٢- (ب) المساعدة فى وضع سياسة عامة للإصلاح فى المجتمع .

٣- (ج) المساعدة فى ترتيب الاحتياجات المختلفة حسب أهميتها للمجتمع .

٤- (د) المساعدة فى رسم خطة للإصلاح مقسمة إلى مراحل زمنية مع إيضاح دور كل فئة فى المجتمع من الخطة المرسومة .

٢ — أهداف تنسيقية :

١- (أ) المساعدة فى التنسيق بين الجهود الأهلية فى الإصلاح جغرافياً ووظيفياً على مختلف المستويات .

٢- (ب) المساعدة فى التنسيق بين الجهود الحكومية فى الإصلاح جغرافياً ووظيفياً على مختلف المستويات .

(ج) المساعدة في التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية جغرافياً على مختلف المستويات .

(د) المساعدة في التنسيق بين مختلف المستويات ، وبهذا يتم الربط بين الجهود المبذولة في كل مجتمع طواليا وعرضياً ووظيفياً .

٣ — أهداف تنموية :

(أ) المساعدة في تدعيم الهيئات الأهلية التي تخدم المجتمع عن طريق الاعانات المادية للمشروطة والمساعدات الفنية .

(ب) المساعدة في رفع مستوى الخدمة الأهلية والحكومية في المجتمع عن طريق تشجيع برامج التدريب ، والمؤتمرات ، والبحوث والمطبوعات ، وإنشاء نماذج من الخدمات كأمثلة تحذى بها ، وغير ذلك من الوسائل .

٤ — أهداف خاصة بالمجتمع ككل :

(أ) تشجيع المواطنين والحكومة على بدء خدمات جديدة يكون المجتمع في حاجة إليها في حدود الخطة الموضوعة .

(ب) المساعدة في إذكاء الوعي الاجتماعي والانتاجي بين المواطنين عن طريق المحاضرات ، والندوات وبرامج السينما ، والإذاعة والتلفزيون وغير ذلك من وسائل الإعلام المختلفة ، بما يعمل على زيادة وتحسين مستوى مشاركة الأهالي في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وابها : وفي رأى الدكتورة هدى بدران أن لتنظيم المجتمع ثلاثة أهداف :

(أ) أهداف خاصة بإحداث تغير مجتمعي أو إصلاح ما في مجال معين .

(ب) أهداف خاصة بالتنسيق بين الجهود المختلفة التي تبذل في مجال الرعاية الاجتماعية .

(ج) أهداف خاصة بتنقيف المواطنين وأثارة وعيهم للاشتراك في أمور مجتمعتهم ، وهذه الأهداف الثلاثة متداخلة ومتكاملة . فقد يتضمن إحداث التغير المجتمعي تنسيق بين الهيئات وبعضها البعض لتصبح برامجها أكثر فاعلية في خدمة البيئة ، كما أن التغير لا يتم في تنظيم المجتمع بغير مساهمة للمواطنين الذين يحتاجون إلى إثارة وعي وتنقيف حتى تصبح مساهمتهم ذات معنى ، كما أن إدخال بعض وسائل التنسيق بين الهيئات وبعضها هو في حد ذاته نوع من التغير . وبالرغم من هذا القداخل بين الأهداف الثلاثة فإن الأولوية بين هذه الأهداف تختلف من برنامج إلى آخر ، ومن مؤسسة إلى أخرى ، وتهم هيئات تنظيم المجتمع بتحقيق الأنواع الثلاثة من الأهداف عن طريق برامج متعددة ، إلا أنه من اللازم تحديد الهدف الأساسي الذي يحاول كل برنامج تحقيقه قبل غيره من الأهداف .

التطور التاريخي المفهوم تنظيم المجتمع :

يمكن تقسيم فترات هذا التطور التاريخي إلى أربعة مراحل هي ^(١) :

١ — المرحلة الأولى وهي تمتد منذ حوالى منتصف القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين .

(١) أنظر الدكتوروة هدى بدوان : تنظيم المجتمع — مطبعة الميبحى بالجيزة ١٩٦٩ .

٣ — المرحلة الثانية وتمتد من بداية القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، أى حوالى عام ١٩٤٠ تقريباً .

٣ — المرحلة الثالثة وهى تمثل فترة الحرب العالمية الثانية .

٤ — المرحلة الرابعة وهى تمثل المرحلة الحالية ، أى فترة الخمسينيات والستينيات الحالية .

وستتناول بإيجاز تطور مفهوم تنظيم المجتمع فى المجتمع الأمريكى باعتباره أقدم المجتمعات التى أخذت بهذا المفهوم ، وكذا المجتمع المصرى لايضاح بعض المجهودات فى هذه الميدان :

١ - المرحلة الاولى :

ازدادت الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً إلى المناطق الصناعية وبدأت كثرت المشكلات الاجتماعية ، وأصبحت التنظيمات الاجتماعية عاجزة عن مواجهة التقدم الصناعى وعجزت هذه التنظيمات عن توفير الاحتياجات الضرورية للأفراد ، مما دعى إلى قيام الكثير من الهيئات الاجتماعية كمحاولة لمقابلة تلك الاحتياجات ، إلا أن هذه الهيئات قد أخذت طابع الاحسان .

ونتيجة لازدياد تلك الهيئات ظهرت الحاجة إلى عمليات تنظيم المجتمع ، فأنشئ بمدينة « بافالو » Buffalo أول جهاز تنظيمى فى ميدان الخدمة الاجتماعية عام ١٨٧٧ ، وسمى بجمعية تنظيم الاحسان . وانتشرت هذه الجمعيات فانشئت فى ٢٥ مدينة أمريكية . وقد حاولت تلك الجمعيات التنسيق بين خدمات الهيئات المتعددة ، واهتمت بمستوى الخدمة التى تقدم للأفراد والأسر . وكان اقيام هذه

الجمعيات الفضل في التفكير في « سجل تبادل الخدمات » و « مجالس تنسيق الخدمات » .

وفي عام ١٨٨١ عقد أول مؤتمر للخدمة الاجتماعية على مستوى إحدى الولايات الأمريكية . وفي عام ١٨٨٦ أنشئت أول « محلة » Settlement في مدينة « نيويورك » وكان يديرها مجلس من قادة الحى .

أما في مصر فقد تميزت تلك الفترة بمعالجة المشكلات على مستوى الأفراد والأسر ، ولم تظهر أية مجهودات تنظيمية ، فقد كانت البلاد تحت النفوذ الأجنبي ولم تزد الخدمات عن بعض المساعدات المالية للأفراد والأسر ، وبعض دور الايواء للمعجزة واليتامى ، والعلاج المجانى ببعض المستشفيات . واهتمت الجاليات الأجنبية برعاية أعضائها من جميع النواحي .

٢ - المرحلة الثانية :

وتمتد هذه المرحلة من بداية القرن العشرين حتى عام ١٩٤٠ (مرحلة الحرب العالمية الأولى) .

تميزت تلك الفترة في الولايات المتحدة بالتوسع الصناعى لمقاولة احتياجات الحرب ، وازدياد عدد العمال ، وانشاء تنظيمات خاصة بهم لحمايتهم من أصحاب الأعمال ، إلا أن الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت البلاد في عام ١٩٢٩ قدحدثت من التوسع في الخدمات .

وقد ظهر في هذه المرحلة نوع من التخصص في الخدمات الاجتماعية ، فقامت بعض الهيئات بالعمل في ميدان الأسرة وأخرى في الطفولة أو الأحداث . المنحرفين ، إلى غير ذلك من الخدمات . وقد أنشئ أول مجلس لتنسيق

الخدمات الاجتماعية في مدينة « بيسبرج » بولاية بنسلفانيا عام ١٩٠٨ ، كما نشطت حملات جمع المال أثناء الحرب ، وصاحب ذلك ادراك المهنيين لضرورة الربط بين التخطيط والتمويل . وكانت « كليفلاند » أول من ضم العمليتين في جهاز واحد ، كما أنشئ أول مجلس للرعاية الاجتماعية في « كنساس » لتخطيط البرامج لمقابلة مشكلات الفقر وللإشراف على الهيئات الأهلية التي تحصل على إعانات حكومية . وبدأ الاهتمام بتنسيق العمل بين الهيئات الأهلية والحكومية ، واتسمت تلك الفترة بظهور روح التعاون بين الهيئات المختلفة .

وقد كان من نتائج الأزمة الاقتصادية الأميركية أن زادت البطالة ، مما اضطر الحكومة إلى التفكير في المشروعات العامة لتشغيل العاطلين ، كمشروع « وادي تنسي » *Tennessee Valley administration* كما أدت سياسة « روزفلت » المعروفة بال *New Deal* إلى تحمل الحكومة المسئولية الأولى في برامج الرعاية الاجتماعية وقد صدر في خلال هذه المرحلة قانون الضمان الاجتماعي .

وانشرت مجالس تنسيق الخدمات حتى صحت جميع المدن واستخدم أسلوب المسح الاجتماعي *Social survey* في الحصول على البيانات اللازمة للتخطيط لمقابلة احتياجات المجتمع .

أما في المجتمع المصري فقد ازدادت الفوارق الاجتماعية بين الطبقات وأصبحت عمليات المال والتجارة في أيدي الأجانب . وقد امتلك ٩٠٪ من السكان ٩٠٪ من الأرض الصالحة للزراعة ، كما ازدادت البطالة بين العمال والمتعلمين على السواء نتيجة لانخفاض أسعار القطن عام ١٩٢٩ والأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم .

(م . - تنظيم المجتمع)

وكان من نتيجة ذلك أن ظهر نوع من الوعي الاجتماعى من جانب التلاميذ ، كما أدركت الحكومة ضرورة القيام بمجهودات سريعة غير جديبة لضمان عدم ثورة الأهالى ، وتحورت كثير من الجمعيات من النفوذ الدينى ، ونشطت حركات جمع المال ، وأنشئت بعض الجمعيات فى الأحياء الشعبية معبرة عن الوعي الاجتماعى وإيجابية المواطنين نحو المشكلات المجتمعية .

وفى المجال الأهلى أنشئت جماعة الرواد وبدأت فى إنشاء الحلات الاجتماعية التى قامت بدراسة البيئة المحيطة بها وتحديد المشكلات وإشراك أهل البيئة مع أعضاء الجماعة من المثقفين فى علاج المشكلات . وهدفت تلك الحلات إلى أن تكون مركز إشعاع الأفكار الاجتماعية الصحيحة وتطبيقها فى البيئة المحيطة بالحلة ، كما أنها كانت مركزاً للدراسات الاجتماعية للتعرف على مشكلات البيئة والعمل على اصلاحها . وقد قامت « محلة مصر القديمة » التى أنشئت عام ١٩٤٦ بتشكيل « مجلس للجيرة » يضم مندوبين عن الهيئات الاجتماعية الموجودة بالحلى وبعض الأهالى .

أما فى المجال الحكومى فقد أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ ، وكان الهدف من إنشائها هو تنظيم برامج الرعاية الاجتماعية على المستوى القومى ، ويعتبر هذا إدراكاً من الحكومة لمسئوليتها تجاه المواطنين بتوفير حد أدنى من الخدمات لهم .

وكان أول الذين كتبوا عن تنظيم المجتمع فى تلك المرحلة « ادوارد ليندمان » Edward Lindman . فى المؤتمر السنوى للخدمة الاجتماعية عام ١٩٢٠ طالب بأن يقوم تنظيم المجتمع بين الهيئات الاجتماعية على أسس سليمة ، وقام فى عام ١٩٢١ بنشر كتابه المشهور The Community وهو دراسة عن القيادات المجتمعية

والمنظمات ، وبمعتبر من أهم بحوث تنظيم المجتمع الذى وضع علامات واضحة
على طريقة العملية وقد حدد «ليندمان» الأهداف التى تسعى إليها المجتمعات السوية
فهيأ على :

- ١ — المحافظة على الأرواح والممتلكات كسؤولية الحكومات .
- ٢ — العمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق زيادة معدلات الإنتاج
والكفاءة الإنتاجية .
- ٣ — تحقيق مستوى معي مناسب لجميع أفراد المجتمع .
- ٤ — تنظيم أوقات الفراغ وإنشاء هيئات للترويج .
- ٥ — وضع قيم ومبادئ أخلاقية للمجتمع .
- ٦ — نشر التعليم العام وتشجيع دور العلم .
- ٧ — كفالة حرية الرأى والقول والاجتماع والصحافة .
- ٨ — الاهتمام بنشر ودعم الديمقراطية السليمة لتكون أساس العمل فى
جميع وجوه الحياة وفى كل المهن .
- ٩ — الاهتمام بالقيم الروحية .

ومما يسجل «ليندمان» بالسبق أنه اكتشف فى هذا الوقت أهمية القيادات
وكثير من مبادئ طريقة تنظيم المجتمع ، كما قام بتحديد دور للمنظم الاجتماعى
يعد بالنسبة لعام ١٩٢١ دفعة متقدمة فى الطريقة .

وفى عام ١٩٢٥ ظهر أول كتاب يحمل اسم تنظيم المجتمع مؤلفه «جيمس ستاينر»
G. steiner وهو دراسة نظرية وتطبيقية ، ومن أهم ما جاء به أن تنظيم المجتمع

يتضمن - بجانب التنسيق - العمل في مظاهر التفكك الاجتماعي الناتج عن تصدع في النظام الاقتصادي والسياسية والتعليمية والدينية للمجتمع . وطالب « ستاينر » بأن تتحول أنشطة تنظيم المجتمع نحو علاج التصدع وعدم الاكتفاء بالتنسيق بين الهيئات الاجتماعية التي تعمل في ميدان الرعاية الاجتماعية . وهكذا :
نبه « ستاينر » الأذهان إلى ضرورة العمل مع المجتمعات ونظمها الاجتماعية كما :
نادى بضرورة العمل على مستوى الأقاليم أو الخلطات بجانب العمل على مستوى المجتمع المحلي الصغير .

كما ظهر كتاب « لبقت » Pittit وعنوانه « حالات ونماذج لعملية تنظيم المجتمع » وفي عام ١٩٣٩ قدم « روبرت لين » Robert Lane تقريراً للمؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية عن مفهوم تنظيم المجتمع وتضمن التقرير المقترحات التالية :

- ١ - بدل مفهوم تنظيم المجتمع على عمليات معينة وميدان معين .
- ٢ - هناك أكثر من مهنة تهتم بالعمل مع المجتمعات لرفع مستواها من بينها مهنة الخدمة الاجتماعية .
- ٣ - تمارس عمليات تنظيم المجتمع بطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية بواسطة نوعين من الهيئات ، إحداها تمارسها كوظيفة أساسية ، والأخرى تمارسها كوظيفة ثانوية .
- ٤ - تمارس عمليات تنظيم المجتمع على جميع المستويات المحلية والإقليمية والقومية .

٥ — لا تقدم الهيئة المتخصصة في تنظيم المجتمع خدمات مباشرة للعملاء .

وقد حدد التقرير أهدافاً عامة لتنظيم المجتمع تتضمن الوقوف على الموارد اللازمة لمقابلة احتياجات المجتمع ، وتقديم الخدمات الاجتماعية ، وتنسيق العمل بين مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتوفير الرعاية الاجتماعية للمجتمع عامة ، كما حدد أهدافاً أخرى ثانوية لتحقيق الأهداف العامة تتضمن ما يأتي :

١ — جمع البيانات اللازمة للتخطيط الاجتماعي ولتنفيذ الخطط الاجتماعية .

٢ — بدء وتقوية وتعديل برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية .

٣ — وضع مستويات خاصة للخدمات .

٤ — تسهيل وتحسين العلاقات المجتمعية وذلك عن طريق تنسيق العمل

بين الهيئات والجماعات والأفراد المهتمين ببرامج الرعاية الاجتماعية .

٥ — توعية الأهالي بالنسبة للاحتياجات والمشكلات الاجتماعية وأهداف

الخدمة الاجتماعية وطرقها المختلفة وبرامجها .

٦ — إثارة اهتمام الناس وضمن اشتراكهم في برامج الرعاية الاجتماعية .

٣ - المرحلة الثالثة : (مرحلة الحرب العالمية الثانية)

في عام ١٩٤٠ قام « آرثر دنهام » Arthur Dunham بمحاولة تعريف تنظيم

المجتمع وأكد عملية الموازنة بين الموارد والاحتياجات .

وفي عام ١٩٤٢ قسمت « هيلين ويتمر » Helen Withmer أنشطة تنظيم المجتمع إلى عمليات تخطيطية وعمليات معاونة ، مثل توفير المال وسجل تبادل المعلومات ، وعمليات لتأكيد التضامن بين هيئات الرعاية الاجتماعية ، وطالبت بأن تكون أعمال خدمات الإسكان والتأمين الاجتماعى وعلاج البطالة ورعاية الطفولة وإدارة المشروعات الصحية ، وكذا شئون تعديل التشريعات الاجتماعية لحماية العمال — داخل مهمة تنظيم المجتمع .

وقد جاءت بعد ذلك « آرلين جونسون » Arlien Johnson « وماكلان وجرانجر » وغيرهم واتفقوا على توسيع نطاق خدمات تنظيم المجتمع بحيث يكون الهدف هو مساعدة الناس على التعبير عن رغباتهم والتعريف على مشكلاتهم ، والعمل على إشباع الحاجات وحل المشكلات الاجتماعية وبهذا تمهد الطريق أمام رعاية تنظيم المجتمع لتصبح طريقة فى مهنة الخدمة الاجتماعية .

وفي عام ١٩٤٦ تم الاتفاق فى المؤتمر القومى للخدمة الاجتماعية على الاعتراف بتنظيم المجتمع كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية تعاون الطريقتين الأساسيتين الأخرتين ، وهما طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة .

وفي عام ١٩٤٧ حاول « كينيث براى » Kenneth Pray الربط بين تنظيم المجتمع وطرق الخدمة الاجتماعية الأخرى واستنتج أن تنظيم المجتمع يتقارب مع طرق الخدمة الاجتماعية الأخرى إذا كان الهدف الأساسى منه هو تحسين العلاقات الاجتماعية بين الناس ، ولكنه يفصل عنها إذا تضمنت العمليات أهدافاً مادية ملموسة .

كما وصف « نيوزتتر » W. Newstetter طريقة تنظيم المجتمع بأنها .

العمل بين الجماعات Intergroups Work وأكّد مسئولية الإخصائى والأهالى بالنسبة لنتائج العمليات ، وحدد دور الإخصائى فيما يلى :

١ — مساعدة الجماعات على تكوين جهاز مناسب لتحقيق الأهداف المجتمعية المختارة .

٢ — مساعدة الأفراد على القيام بدورهم كممثلين للجماعات المختلفة بشكل سليم .

٣ — مساعدة الأعضاء الممثلين للجماعات على المساهمة فى عمليات تنظيم المجتمع مساهمة فعالة .

ويرى « نيوزتر » أن الفرق الأساسى بين خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع أن الأولى تهتم بالملاقات بين أفراد الجماعة التى يعمل معها الإخصائى ، بينما الثانية تهتم بالملاقات بين الجماعات التى يمثلها أفراد الجماعة .

٤ — المرحلة العالية من عام ١٩٥٠ حتى الآن :

من أم الآراء التى ظهرت فى هذه الفترة ما قدمه « ماكفيل »
C. F. Mcneil « وميرفى » Murphy « وروس » M. Ross « وموريس »
R. Morris « وترنر » J. B. Turner .

أوضح « ماكفيل » أن هناك اتفاق بين أهداف تنظيم المجتمع والأهداف العامة للخدمة الاجتماعية حيث يهتم التنظيم باحتياجات الناس ومحاولة الوصول إلى إشباع تلك الاحتياجات بطريقة ديمقراطية .

ويعتبر « ميرفى » أول من تكلم عن العلاقات الرأسية والعلاقات الأفقية بين التنظيمات الاجتماعية في المجتمع المحلى ، كما أوضح أن مفهوم المجتمع يتضمن المجتمع الوظيفى بجانب البقعة الجغرافية واعترض على تحديد مفهوم تنظيم المجتمع بأنه العمل بين الجماعات مؤكداً ضرورة النظر إلى المفهوم بشكل أوسع وأن تنظيم المجتمع يعمل أساساً على معالجة المشكلات المجتمعية ، وليس فقط لإشباع حاجات الأفراد أو الجماعات المشتركة في العمليات ، كما اعتبر العمل الاجتماعى Social action أحد الأساليب التى يستخدمها تنظيم المجتمع .

كما ظهر كتاب « روس » تنظيم المجتمع^(١) واستخدم فيه الكثير من مفاهيم العلوم الاجتماعية في تفسير مفهوم تنظيم المجتمع وأوضح أن عمليات تنظيم المجتمع يمكن استخدامها في ميادين أخرى غير ميدان الرعاية الاجتماعية كالزراعة مثلاً . كما يرجع إليه الفضل في توسيع اتجاهات تنظيم المجتمع على أساس دراسة علمية واسعة فرق فيها بين مفاهيم تنمية المجتمع Community Development وتنظيم المجتمع Community Organization وعلاقات المجتمع Community Relations .

وفي عام ١٩٥٩ قامت الجمعية الأمريكية للاخصائيين الاجتماعيين NASW بتشكيل لجنة لتوضيح مفهوم تنظيم المجتمع وقد تقدمت اللجنة بتقريرها عام ١٩٦٢ وقد حاول التقرير توضيح الأسس العامة لتنظيم المجتمع فيما يلى :

- ١ — أن قيم تنظيم المجتمع تتفق والقيم العامة لمهنة الخدمة الاجتماعية .
- ٢ — أن المهدفين الأساسيين لتنظيم المجتمع هما تحقيق أهدافاً مادية معينة وتنمية قدرة المجتمع على حل مشكلاته ذاتياً .

(1) M. Ross : Community Organisation, op., cit.

٣ — ضرورة الاستفادة بما تقدمه نظريات « النظم الاجتماعية »

Social Systems من معلومات هامة .

٤ — أن هناك ازدياد في عدد الهيئات الأهلية والحكومية التي تمارس

عملية تنظيم المجتمع .

٥ — ضرورة فهم المجتمع من حيث دراسة الصراعات الاجتماعية التي يمازج

منها المجتمع وتحديد من بيده السلطة والنفوذ واستخدامها لصالح

المجتمع ، والعمل على تغيير التنظيمات المراد تغييرها وهكذا .

وما زالت الجهود مستمرة لتطوير طريقة تنظيم المجتمع وتدعيم الأسس

العلمية التي تستند إليها ومحاولة الوصول إلى نظريات خاصة بها يمكن تطبيقها . فقد

ناقش « روبرت موريس » « ومارتن راين » R. Morris & M. Rein^(١) العلاقة

بين التكوين الإداري للمؤسسة وأهدافها والاستراتيجية التي تستخدمها وأكد

أن التكوين الإداري للمؤسسة يحدد نوع الاستراتيجية التي يمكن أن تستخدمها

المؤسسة بنجاح لتحقيق أهدافها . كما حاول « تيرنر » Turner تقديم بعض

النظريات عن العلاقة بين تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع ، وناقش « روثمان » Rothman

دور إحصائي تنظيم المجتمع في ضوء الهدف الذي تحاول طريقة تنظيم المجتمع تحقيقه .

وقد استفاد المشتغلون بتنظيم المجتمع بما قدمه خبراء العلوم الاجتماعية من

دراسات ساعدت على زيادة فهم المجتمع وعلى تدعيم الطريقة . ومن أمثلة ذلك

ما قدمه « هنتر »^(٢) F. Hunter عن تأثير السلطة والنفوذ في المجتمع على اتخاذ

(1) M. Rein and R. Morris : Goals Structures, and Strategies for Community Change. Social Welfare Forum, Columbia University press, 1962.

(2) F. Hunter : Community Power Structure. University of North Carolina Press, 1953.

القرارات الخاصة ببرامج الرعاية الاجتماعية . وكتب « كولمان » Coleman عن الاختلافات والصراع الذى قد يحدث فى المجتمع بالنسبة للموضوعات التى تستلزم عمل جماعى .

وقدم « وارن » A. Warren مفاهيم جديدة أهمها الفرق بين العلاقات القائمة بين التنظيمات الاجتماعية داخل المجتمع المحلى نفسه والعلاقات الموجودة بين التنظيمات الاجتماعية داخل المجتمع المحلى وخارجه .

كما قدم « ليبيت » Lippit وآخرون دراسة عن تحليل دور الإخصائى الاجتماعى وأطلق عليه « القائم بإحداث التغيير Change Agent » كما قدم مفاهيم جديدة مثل التغيير المقصود ، والمؤسسة التى تحدث التغيير ، والعوامل المضادة للتغيير ، والتنظيم المراد تغييره ، وغير ذلك من المفاهيم التى تساعد الإخصائى الاجتماعى على القيام بدوره فى إحداث التغيير المقصود .

وفى الجمهورية العربية المتحدة قامت عدة مجهودات لتفسير ومناقشة مفاهيم تنظيم المجتمع والتنمية الاجتماعية وقام بعض الخبراء المشتغلين بتنظيم المجتمع بإعداد بعض المؤلفات فى هذا الصدد .

تعريف تنظيم المجتمع :

قام المتخصصون العرب فى تنظيم المجتمع بمحاولات ناجحة فى وضع تعريفات لتنظيم المجتمع تؤكد أهمية الطريقة اجتماعنا النامى ، وضرورة تعاون الجهود بين الهيئات الحكومية وهيئات الأهالى مع مشاركة الشعب فى عمليات التنظيم والتنمية ، وبالرغم من اختلاف هذه التعريفات إلا أنها تلتقى ضوءاً على تطور تنظيم المجتمع .

يعرف الدكتور عبد النعم شوقي « تنظيم المجتمع » بأنه العمليات التي تبذل بقصد ، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس ولبيئاتهم سواء أكانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية ، أو قومية ، بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة ، على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات .

وبالرغم من أن هذا التعريف قد صدر في عام ١٩٦١ إلا أنه يبرز دور تنظيم المجتمع في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود كما يؤكد ضرورة تنمية قدرة المجتمع وهيئاته وأفراده لمواجهة الحاجات والمشكلات .

وقد قدمت الدكتورة هدى بدران تعريفاً جديداً عام ١٩٦٩ لطريقة تنظيم المجتمع هو أن « تنظيم المجتمع » طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية يستخدمها الإخصائي الاجتماعي للتأثير في القرارات المجتمعية التي تتخذ على جميع المستويات . لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحيث يؤدي هذا إلى تقوية الترابط بين أهل المجتمع الواحد وبين المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر .

ومن هذا التعريف يتأكد أن تنظيم المجتمع طريقة في مهنة الخدمة الاجتماعية وأنها تتعلق بإصدار القرارات والتأثير عليها ، وأن أسلوب التخطيط . كن أساساً للطريقة ، وأن هناك تلاحم بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن الطريقة تعمل فيهما معاً ، وأن هدف الطريقة تغيير في المجتمع وعلاقته في مستوياته المختلفة ، أكثر من مجرد إضافة خدمات مادية ، وأن هناك تفاعل مستمر بين المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر .

أما الدكتور سيد أبو بكر فلم يحاول وضع تعريف معين ، بل رأى وضع

تعريف إجرائي يشمل على مجموعة العناصر التي تحدد معالم طريقة تنظيم المجتمع من وجهة نظره وهذه العناصر هي :

١ — تنظيم المجتمع طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية وتمارس في إطار فلسفة هذه المهنة ومبادئها ومقوماتها .

٢ — تؤمن هذه الطريقة بالتغير المقصود الذي يساعد على تقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتسام في إحداث هذا التغير .

٣ — مجتمع الحاجة أو المشكلة هو وحدة العمل في هذه الطريقة ، أى أن الأهالى الذين يقطنون في منطقة جغرافية معينة أو عدد من المناطق الجغرافية ، والذين يعانون من نفس المشكلة ، أو لهم نفس الحاجة ، هم وحدة العمل في هذه الطريقة ويجب أن تتوفر لدى الأهالى الرغبة في العمل لبذل الجهود الواعية في ضوء علاقات اجتماعية مرضية ومنتجة لمواجهة مشاكلهم أو لإشباع رغباتهم .

٤ — يمارس هذه الطريقة إخصائيون متخصصون ، يتصفون بالخلق المهني ويلتزمون بفلسفة المهنة وقيمها ومبادئها ، ويعتبرون بمثابة القيادات المهنية التي تنشط العمليات الاجتماعية التي يقوم بها الأهالى لإحداث التغير المطلوب .

٥ — يقوم المتطوعون من أهالى المجتمع بمعاونة الإخصائيين الاجتماعيين المتخصصين ، إذ يوجد بين أهالى المجتمع كثير من القيادات الشعبية التي تؤمن بها مجتمعاتها ، ولها تأثيرها في تلك المجتمعات ، ولديها الاستعداد للتعاون ، وعلى الإخصائيين الاجتماعيين اكتشاف هؤلاء القادة والاستفادة بهم .

٦ — يسير العمل على أساس وضع خطة في ضوء السياسة الاجتماعية للمجتمع وتوضع هذه الخطة على أساس دراسة شاملة لاحتياجات أهالي المجتمع ، وتحديد دقيق لموارد المجتمع المادية والبشرية ، والعمل على الموازنة بين الاحتياجات والموارد ، ثم تحديد الأولويات في حالة تسدر إشباع كل احتياجات أهالي المجتمع بالموارد المتاحة ، والتي يمكن إتاحتها . ويتطلب ذلك إشراك أهالي المجتمع في وضع الخطة وتنفيذها حتى تأتي معبرة عن احتياجاتهم تعبيراً صحيحاً .

٧ — يجب أن تمارس الديمقراطية السليمة في التطبيق ، إذ أن الديمقراطية لا تكتسب عن طرق التعليم فحسب ، بل أنها أسلوب يجب ممارسته ، وبممارسة الديمقراطية تزيد الثقة المتبادلة بين الإخصائيين الاجتماعيين المشتغلين بتنظيم المجتمع وبين أهالي المجتمع أنفسهم . مما يؤدي إلى زيادة التضامن والتعاون ويساعد ذلك على نجاح البرامج في تحقيق أهداف أهالي المجتمع .

٨ — تمارس طريقة تنظيم المجتمع عن طريق أجهزة متخصصة يديرها إخصائيون اجتماعيون متخصصون -- وتمارس هيئة الأجهزة عملها مع مؤسسات أو هيئات أو منظمات ، ولا تقوم بتقديم خدمات مباشرة للجماهير إلا في حالات التجارب ، أو تقديم خدمة غير متاحة بالمجتمع تمهيداً لإنشاء هيئات تقوى هذا العمل .

٩ — لا تقتصر الجهود المبذولة في ممارسة طريقة تنظيم المجتمع على الأهالي وحدهم ، بل يجب أن تشارك معهم الحكومة في هذه الجهود ، على

أن تنسق الجهود الأهلية الحكومية المبذولة من أجل تحقيق أهداف الجماهير .

١٠- يقوم الإخصائي الاجتماعي الممارس لطريقة تنظيم المجتمع بدوره على أساس التمييز بين الأنشطة التي تتضمنها هذه الطريقة في محيط الخدمة الاجتماعية ، وبين أنشطة المجتمع ، حتى لا يحدث تضارب أو التباس بين النوعين من الأنشطة .

ويلاحظ أن هذا التفسير لا يمكن اعتباره تعريفاً ، بل أن المؤلف نفسه يرى أنها مجرد خطوات في سبيل الوصول إلى تعريف يتميز بالإيجاز والعمومية .

وفي عام ١٩٦٣ قام الدكتور أحمد كمال وعدلى سايمان بمحاولة لوضع تعريف لتنظيم المجتمع وقد أطلق عليه وقتئذ « خدمة المجتمع » تمثيلاً مع طريقتي خدمة الفرد وخدمة الجماعة ومهنة الخدمة الاجتماعية وكان الإسم الجديد للطريقة الثالثة للخدمة الاجتماعية مثار جدل ونقد بين مؤيدين ومعارضين باعتبار أن تنظيم المجتمع جاء من النص الإنجليزى Community Organization وأن قلة من علماء الخدمة الاجتماعية هم الذين أشاروا إلى هذه الطريقة Community Work وقد اقترح صاحبها هذه التسمية بالعودة إلى مصطلح « تنظيم المجتمع » باعتباره الإسم الذى اصطلح عليه فى الأوساط العربية والأجنبية . وقد لجأ التعريف المشار إليه إلى أن تنظيم المجتمع طريقة أخرى للخدمة الاجتماعية يستخدمها الإخصائيون الاجتماعيون والمتطوعون من الشعب المتعاونون معهم لتنظيم الجهود المشتركة حكومية وأهلية ، وفى مختلف المستويات لتعبئة الموارد للوجود ، أو التى يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة فى حدود السياسة الاجتماعية للمجتمع .

وهذا يعتبر في حد ذاته تمبيراً عن المرحلة التي وصلت إليها هذه الطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية والتي بدأت أول ما بدأت كمجرد أنشطة لتنسيق خدمات قائمة في المجتمع . وإذا حاولنا استعراض نواحي القوة ونقاط الضعف في هذا التعريف وفي ضوء النقاط التي أمكن استخلاصها مما سبق ذكره من تعاريف فيمكننا أن نعرض أهم ما يتميز به هذا التعريف فيما يلي :

١ - أكد هذا التعريف على أن تنظيم المجتمع أحد طرق الخدمة الاجتماعية ، وبهذا يكون التعريف قد أوضح ما يجب أن تكون عليه طرق الخدمة الاجتماعية من تكامل ، كما أكد على الصفة المهنية لطريقة خدمة المجتمع بما تتضمن من مبادئ وأسس وأهداف وأخلاقيات Ethics تتصف بها مهنة الخدمة الاجتماعية .

٢ - أكد على ضرورة ممارسة هذه الطريقة بواسطة إخصائيين اجتماعيين مؤهلين ومدرّبين ومعدّين للعمل في هذه المهنة ولطريقة خدمة المجتمع .

٣ - أبرز أهمية المشاركة الشعبية وحتميتها في عمليات خدمة المجتمع .

٤ - أوضح مجال وحدود هذه المشاركة الشعبية ونطاقها وهم المتطوعون من الشعب المتعاونون مع الإخصائيين الاجتماعيين .

٥ - اشترط لهذه المشاركة الشعبية من المتطوعين من الشعب ، ضرورة توافر صفة التعاون لدى هؤلاء المتطوعين مع الإخصائيين الاجتماعيين وما لم تتحقق هذه الصفة قد يتأثر العمل ويتعثر بعيداً عن مجال تحقيق أهدافه بالمستوى المطلوب وفي الوقت المحدد ووفق الخطة الموضوعية .

٦ — يتميز التعريف أيضاً بتحديد الوسيلة الرئيسية لطريقة تنظيم المجتمع .
وهي عمليات التغير المقصود أى أنه عمل اجتماعى مخطط وهادف .
٧ — أعطى التعريف ثقلًا كبيراً لأهمية التخطيط فى العمل مع المجتمعات
أو فى طريقة تنظيم المجتمع .

٨ — أكد التعريف على أهمية تكامل الجهد الشعبى مع الجهد الحكومى .
فى مجال خدمة المجتمعات والعمل معها على مختلف المستويات .

٩ — أوضح التعريف أيضاً معنى ضمنيًا متكاملًا للعمل المجتمعى بمبادئه
ومجالاته المتعددة حيث نص على « تعبئة الموارد الموجودة » أو التى
يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية ، فهو لم يحدد أو يقصر
مجال تنظيم المجتمع على الموارد والحاجات الاجتماعية كما فعل « آرثر
دانسهام » Arthur Dunham حين عرف تنظيم المجتمع بأنه « عملية
تحقيق الموازنة بين حاجات وموارد الرعاية الاجتماعية فى مجتمع
جغرافى أو نوعى » .

١٠ — لم يعط التعريف نجسب أهمية واضحة ليكون تنظيم المجتمع عملاً
اجتماعياً مخططاً وفقاً لمخطط مرسومة ، ولكنه تبع ذلك بشرط
ضرورى وهو أن تكون هذه الخطط فى إطار أو فى مجال حركى .
معين ، وهذا الإطار أو المجال الحركى هو حدود السياسة العامة .
للمجتمع ، بحيث يجب فى ضوء ذلك أن يكون هناك نوع من
الانساق والتوافق بين الخطط المرسومة لخدمة مجتمع من المجتمعات
وبين السياسة العامة للمجتمع . وفى هذا حفاظ على تماسك وقوة .
العمل المجتمعى وتفاذى عمليات التضارب والناقضات .

ولعل ما كان يوجه إلى هذا التعريف من نقد هو أنه أغفل دور الخبراء والمهنيين الآخرين غير الإخصائيين الاجتماعيين وقصر العمل المجتمعي أو ممارسة طريقة تنظيم المجتمع على الإخصائيين الاجتماعيين والمتطوعين الذى حدد نوعهم وصفتهم بقوله « والمتطوعين من الشعب » والمقصود بذلك هو تحقيق المشاركة الشعبية . ولكن هذه العبارة لا تتضمن ، كما لا توضح صراحة أى دور لمشاركة الخبراء والمهنيين الآخرين فى العمل مع المجتمع مما دفع الدكتور أحمد كمال إلى محاولة إدخال تعديل عليه فى عام ١٩٦٩ أثناء محاضرات مادة العمل مع المجتمع المحلى بالدراسات العليا فى الخدمة الاجتماعية بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة بحيث أصبح التعديل المعدل كالتالى :

تنظيم المجتمع هو « طريقة أخرى للخدمة الاجتماعية يستخدمها الإخصائيون الاجتماعيون والمتعاونون معهم لتنظيم الجهود المشتركة حكومية وشعبية وفى مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التى يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة وفى حدود السياسة العامة » .

وفى التعريف المعدل ذكر لفظ « والمتعاونون معهم ... » لفظاً مطلقاً يتضمن فى طياته تعاون المشاركة الشعبية . والخبراء والمهنيين مع الإخصائيين الاجتماعيين العاملين فى تنظيم المجتمع .

وحتى بالنسبة للتعريف المعدل فيلاحظ أنه :

- ١ — أكد أيضاً على كون تنظيم المجتمع طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية وفى ذلك تأكيد لمفهوم التكامل القائم بين طرق هذه المهنة كما ذكرنا .
(٦ — تنظيم المجتمع)

٣ — أكد أيضاً على ضرورة ممارسة هذه الطريقة بواسطة إخصائيين مهنيين أعدوا إعداداً مهنياً لممارسة العمل في هذه الطريقة ولو أنه كان يكفي ذكر عبارة « طريقة أخرى للخدمة الاجتماعية » لأن هذه العبارة في الحقيقة تعنى ضمناً استخدام هذه الطريقة بواسطة الإخصائيين الاجتماعيين، لأنهم من المعروف أن الإخصائيين الاجتماعيين هم الذين يتخصصون للعمل في طرق الخدمة الاجتماعية ولكن في التركيز على ضرورة ممارسة هذه الطريقة بواسطة إخصائيين اجتماعيين فيه تأكيد لأهمية وجود الإخصائي الاجتماعي .

٣ — أهتم التعريف الممدل بتوضيح حقيقة هامة وهي أن عمل الإخصائيين الاجتماعيين في مجال تنظيم المجتمع لا بد أن يتم في إطار تعاوني أو عمل جماعي مشترك . وأن الجهود الحكومية والجهود الشعبية المنتظمة لا غنى عنهما معاً في مجال العمل مع المجتمعات وفي مختلف مستويات هذا العمل ، ويقصد بها المستويات المجتمعية .

٤ — أوضح التعريف الهدف الذي تسمى إليه طريقة تنظيم المجتمع وهو : « لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية » وهذا الهدف يمكن أن تقف عنده قليلاً لاستخلاص عدة حقائق هامة هي :

(١) أن هذا الهدف هاماً يعمل على تحقيق أقصى وأمثل استخدام ممكن للموارد المتاحة في المجتمع ويقصد بالموارد بطبيعة الحال الموارد المادية والبشرية .

(ب) كما أن هذا الهدف يتضمن جانباً إنمائياً وإنشائياً يتضح في عبارة «... أو التي يمكن إيجادها...» أي أن طريقة تنظيم المجتمع لا تقتصر فحسب على أمثل استخدام للوارد البشرية والموارد المادية المتاحة، بل يجب أن تنمى وتنشأ وتوجد موارد جديدة، تستخدم في العمل مع المجتمع. وكان يمكن أن يكتفى التعريف بذكر الموارد الحالية والمستقبلية أي التي يمكن إيجادها.

(ج) وأن الهدف الاستراتيجي لعملية الاستخدام الأمثل للوارد المتاحة وإيجاد موارد جديدة، هو مواجهة الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع. وهذا الهدف الاستراتيجي يركز إهتمامه على عملية إشباع أو مواجهة الحاجات الضرورية، وهنا يمكن أن تظهر عدة تساؤلات هي:

كيف نرتب الحاجات حسب درجة ضرورتها؟ وما هي المعايير أو الأساليب التي سوف تستخدم لكي نحدد بها أولويات هذه الحاجات؟
والإجابة تأتي في العبارة التالية مباشرة في التعريف وهي:
«وفقاً لخطط مرسومة» أي بواسطة العمليات التخطيطية بما تتضمنه من دراسات وبحوث وخطط وأولويات.

وهل تقتصر عملية تعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية فقط؟

الواقع أن مواجهة المشاكل المجتمعية وحلها والوقاية منها أمر ضروري خاصة وأن مفهوم المشكلة Problem يختلف في معناه وطبيعته عن مفهوم

الحاجة need وأبسط هذا الاختلاف هو أن الحاجة ترتبط بشعور أفراد المجتمع بها في بادئ الأمر ويجوز إشباعها بالموارد الموجودة ، بينما المشكلة هي الحاجات التي يجز عن إشباعها بالوارد الميسرة . والمشكلات قد لا يشعر بها كل أو معظم أفراد المجتمع ومع ذلك يمكن أن نمثلها مشكلة مجتمعية تهم هؤلاء الأفراد سواء من شعروا بها فعلا وتحركوا لمواجهتها ، أو شعروا بها ولكن لم يتحركوا لحلها أو حتى بالنسبة للذين لا يشعرون بوجودها سواء لأنها لا تهمهم أو لانخفاض وعيهم ، بحيث لا يمكنهم مستوى وعيهم من إدراكها والإحساس بوجودها . وقد تكون المشكلة غير ظاهرة ولكن هذا لا يمنع خطورتها على المجتمع .

٥ — يتميز التعريف الممدل أنه ذكر عبارة «لواجهة الحاجات الضرورية» . ولم يحدد نوعا معينا من الحاجات وهكذا يكون التعريف قد تضمن كل أنواع الحاجات : الاجتماعية والصحية والاقتصادية وغيرها من حاجات اجتماعية Social Needs .

٦ — يؤكد هذا التعريف أهمية استخدام الأسلوب العلمى عن طريق العمليات التخطيطية في العمل مع المجتمعات بما يمكننا من تحديد الأولويات ومدى ضرورة كل حاجة من الحاجات المجتمعية .

٧ — اشترط التعريف أن يتم تحقيق الهدف ليس فقط وفقاً لخطط مرسومة ، ولكن أيضاً في حدود السياسة العامة للمجتمع بما يعنى تحقيق التكامل بين الجهود المجتمعة في جميع المستويات ووحدة العمل التعاونى ، حتى تربط الجهود جميعها بالسياسة العامة للمجتمع كله .

وفي ضوء الملاحظات السابقة وضع الدكتور أحمد كمال مشروع تعريف آخر هو :

« تنظيم المجتمع هو إحدى طرق مهنة الخدمة الاجتماعية لدعم الجهود المشتركة والحكومية في مختلف المستويات المجتمعية حتى تتمكن من التصدي للبحاجات والمشكلات المجتمعية ويتم ذلك بمحشد الموارد العالية والمستقبلية طبقاً لنخطة في إطار السياسة العامة » .

ومن التعريفات التي ذهب إليها بعض المفكرين الأجانب :

١ - تعريف جيمس داهير : J. Dahir

عرف « داهير » تنظيم المجتمع في عام ١٩٥٠ بأنه نشاط يقوم بين الناس الذين يحاولون أن يوازنوا بين احتياجات مجتمعاتهم ، وبين الموارد المتاحة أو التي قد تتاح .

ويلاحظ في هذا التعريف اعتباره تنظيم المجتمع أنه نشاط مع أن حقيقة تنظيم المجتمع أنه طريقة علمية تتطلب جهود إخصائيين اجتماعيين مهنيين يعملون في مجاله .

٢ - تعريف ستروب : H. Stroup

يعرف « ستروب » تنظيم المجتمع بأنه جهاز يتكون من مؤسسات اجتماعية رسمية أو جماعات غير رسمية تساعد عملية التنظيم على أن تتشكل وتستمر .

ويلاحظ في هذا التعريف أن تنظيم المجتمع في محيط الخدمة الاجتماعية لا يمكن أن يستند إلى جماعات غير رسمية ، حيث يجب أن يمثل الإخصائي

الاجتماعي المؤسسة التي يعمل في حدودها طبقاً لأهداف معينة تعمل على تحقيقها^١ كما أن تعريف « ستروب » لتنظيم المجتمع بأنه عملية قد يمد تنظيم المجتمع عن الناحية العلمية ، مع أن تنظيم المجتمع في واقعه هو طريقة علمية تقوم على أساس من التخليط العلمي .

٣ - تعريف فنك وولسون وكوفوفر : A. Fink, E. Wilson, M. Conover

تنظيم المجتمع هو محاولة لاستثمار الموارد المتاحة لمواجهة المشكلات الناجمة عن عدم إشباع الاحتياجات الاجتماعية والبيولوجية والنفسية لأفراد المجتمع وما يتطلبه ذلك من تعديل للموارد لمواجهة المواقف بكفاية أفضل ، عن طريق الاستغناء عن خدمات معينة ، أو محاولة إيجاد موارد جديدة تتطلبها أوضاع معينة في المجتمع^٢

ويلاحظ على هذا التعريف أنه يحدد أهدافاً علاجية ووقائية وإنشائية لتنظيم المجتمع مهماً لذكر جهود الإخصائين المهنيين في مجالات العمل لتنظيم المجتمع ، كما أن تنظيم المجتمع ليس محاولة ولكنه طريقة كما سبق لنا أن أوضحنا ذلك .

٤ - تعريف روس : M. A. Ross

يعرف « روس » تنظيم المجتمع بأن العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه مع ترتيب هذه الحاجات والأهداف حسب أولوياتها من حيث الأهمية مع ضرورة العلم بالموارد التي تتصل بهذه الحاجات والأهداف من أجل القيام بعمل بشأنها بما ينمي روح التعاون والتضامن في المجتمع .

وإذا كان « روس » قد ذكر كلمة « العملية » فإنه يقصد بها الحركة الواعية أو غير الواعية اللازمة للتعرف على المشكلة وطريقة حلها . ومن رأى « روس »

أن دور الإخصائى الاجتماعى فى هذه العملية هو إستئثاره سكان المجتمع لمواجهة مشكلاته وهو فى إستئثاره هذه يستخدم طرقا معينة تحقق له هذا الهدف . ويلاحظ الاتفاق بين تعريف « ستروب » « وروس » ، إلا أن « روس » يرى أن عملية تنظيم المجتمع سابقة على طريقة تنظيم المجتمع التى تعمل على تدعيم وتوجيه عمليات التنظيم فى المجتمع .

أما تنمية المجتمع Community Development^(١) فقد عرفها الأمم المتحدة فى عام ١٩٥٥ بأنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا والمعتمدة أكبر اعتمادا على اشتراك المجتمع للحلى ومبادئه .

ويتضح من هذا التعريف أن عملية تنمية المجتمع عملية مرسومة تعمل على تقدم المجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وتتبع تخطيطا معيناً ، فهم لا تقوم على أساس عشوائى ارتجالى وإنما فى ممارستها لعملها فى المجتمع تعتمد أكبر اعتمادا على اشتراك الأهالى الذين يجب أن تكون المبادأة بالإصلاح وتغيير الأوضاع من جانبهم .

وهناك تعريف آخر للأمم المتحدة عام ١٩٥٦ ينص على الآتى :

« تنمية المجتمع هى العمليات التى يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية ولمساعدها على الاندماج فى حياة الأمة والمساهمة فى تقدمها بأقصى قدر مستطاع » .

(1) United Nations, Social progress Community Development.
New York, 1955.

وقد أبرز هذا التعريف أن التنمية مجموعة عمليات وأنه عن طريقها يمكن توحيد جهود المواطنين والحكومة ، بل أنه لنجاح عمليات التنمية يجب أن تتضافر الجهود الحكومية والأهلية فلكل منهما دور هام في هذه العمليات . كما أبرز ضرورة الاهتمام بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلم تمتد العملية بالنسبة للمجتمعات خصوصا النامية منها عملية تنظيم لخدمات الرعاية الاجتماعية ، بل يجب أن تمتد لها إلى العناية بالمجتمع ككل من كافة نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن تكون القيمة شاملة متوازنة ، كما ربط هذا التعريف بين المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر .

أسس ومبادئ وقيم تنظيم المجتمع

يعتمد إخصائي تنظيم المجتمع في عمله على مجموعة من المبادئ والأسس النابعة عن القيم التي تدين بها مهنة الخدمة الاجتماعية ونظرتها إلى المشكلات التي تعمل على علاجها . وتتفق طريقة تنظيم المجتمع مع طرق الخدمة الاجتماعية الأخرى في كثير من المبادئ الأساسية ، إلا أنها قد كونت لنفسها بعض المبادئ الخاصة بها نتيجة خبرات وتجارب العاملين في الميدان . وفيما يلي المبادئ الأساسية لطريقة تنظيم المجتمع :

١ - الاستثارة Stimulation :

ويمكن أن تبدأ هذه الاستثارة من داخل المجتمع أو من خارجه فقد تبدأ بشعور من جانب المواطنين المحليين بعدم الارتياح لبعض الأوضاع والرغبة في الإصلاح ، وقد تبدأ نتيجة تدخل من قبل بعض المسئولين من خارج المجتمع

الحلى ، بغرض استئثار إهتمام المواطنين المحليين للبدء فى الإصلاح . وسواء أكانت الاستئثار من الداخل أو من الخارج فإنه يلزم لى تبدأ عملية تنظيم المجتمع وتنميته أن يشعرو عدد كاف من المواطنين بمدى الرضاء عن الأحوال الموجودة ، ورغبتهم فى تغيير الأوضاع ، وأن يكونوا قادرين على تنظيم صفوفهم للعمل وعدم الاكتفاء بإظهار السخط بالقصد والكلام السلبي .

٢ - اشتراك المواطنين : Citizen Participation

يتوقف نجاح عمليات تنظيم المجتمع إلى حد كبير على مدى إشتراك الناس فى هذه العمليات وتحمسهم لها ، مما يوجب إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الأهالى ليساهموا فى مختلف العمليات ، كل تبعاً لنوع خدمته وإهتماماته . ويعتمد هذا المبدأ على مجموعة من المبادئ الفرعية :

(١) أن التغيرات التى يقوم بها المواطنون أنفسهم أو يشتركون فيها تصبح ذات أهمية لهم ، كما أنها تدوم أطول من التغيرات المفروضة عليهم .

(ب) ضرورة مساهمة الناس فى صنع التغيرات الهامة التى تجرى فى مجتمعاتهم ، إذ أن مساهمة الإنسان فى توجيه حياته الخاصة يؤدى إلى نموه وإحساسه بكيانه الشخصى وأن غياب هذه المساهمة يؤدى إلى انزوال الإنسان سياسياً واجتماعياً ، وإلى سلبه لإرادته فتصبح حياته غير ذات معنى ، كما أنه بدون هذه المساهمة لا يمكن قيام الديمقراطية السليمة .

٣ - التماس التوازن :

يجب أن تعمل طريقة تنظيم المجتمع على النهوض بالمجتمع من شتى النواحي

وأن تهتم بمختلف أنواع المشكلات المجتمعية . وهذه النظرة التكاملية من أهم ما يميز تنظيم المجتمع عن غيرها من الطرق الأخرى للعمل مع المجتمعات .

٤ — الاعتماد على العلول الذاتية :

يجب على إخصائى تنظيم المجتمع توجيه الأهالى للاستفادة من الموارد المادية والبشرية غير المستغلة استفلا لا كاملا . فهناك مشكلات يمكن إيجاد حلول لها على المستوى الحلى ويجب أن يشعر الأهالى بقدرتهم على استخدام مواردهم الخاصة لتنفيذ تلك الحلول ، وهذا لا يعنى أن المجتمع يمكنه أن يعالج جميع مشكلاته بمجهوداته الذاتية ، بل أن هناك مشكلات لا بد وأن تعالج عن الطريق القومى .

٥ — الرجوع الى الخبراء : Expert Help

يجب أن يرجع الإخصائى الاجتماعى إلى المتخصصين والخبراء كلما زام الأمر فيستعين بالأطباء عند دراسة للمشروعات الصحية ، والمربين عند دراسة للمشروعات التربوية ، وهكذا بالنسبة لأى اتجاه اصلاحى .

٦ — حق تقرير المصير : Self Determination

لا شك أن من حق المواطنين إقرار للمشروعات التى تتم فى مجتمعاتهم وفى مجتمعتنا فى الجمهورية العربية المتحدة عدة مستويات للمجالس التى تمثل المواطنين ، كما أن هناك مستويات للمشروعات التى تعرض على هذه المجالس . فالمشروعات العامة ذات الأهمية القومية كأنشطة القومية تعرض على مجلس الأمة أى ممثلى الشعب على المستوى القومى ، وهناك مشروعات تعرض على مجالس .

الحافظات كإنشاء مدرسة ثانوية أو فنية أو وحدة مجمة ، كما أن هناك مشروعات ، تتطلب المستوى الحلى كإصلاح طريق أو إنشاء سوق مثلا .

٧ — الوصول الى نتائج مادية محسوسة :

يجب أن تؤدي عمليات تنظيم المجتمع إلى نتائج عملية محسوسة بجانب القفبر المعنوى بالنسبة لعلاقات الناس وشعورهم بالانتماء للمجتمع ، حيث أنه من الضرورى أن يلمس الناس فائدة مادية من الجهود التى بذلوها مع الإخصائى . تشجعهم على الإقبال على مشروعات أخرى وتزيد من ثقتهم فى عمليات تنظيم المجتمع ، ويجب أن تظهر هذه النتائج فى زمن معقول فلا يبطىء المشروع فينفقد الأهالى الثقة بالعمل ويستبد بهم اليأس ، وألا يسرع الإخصائى فى بلوغ الأهداف المادية فيعجز الأهالى عن ملاحقة خطواته والاشتراك فيها ، كما يجب أن تبدأ المشروعات حين يتأكد الإخصائى من استعداد المواطنين للقيام بها وتحمل مسئولياتها .

٨ — القبول والتوجيه :

القبول مبدأ هام فى كافة طرق الخدمة الاجتماعية ، فيجب أن يقبل الإخصائى الاجتماعى الأفراد والجماعات والمجتمعات كما هى ، لا كما يظن أنها يجب أن تكون . ويقصد بالتوجيه أن من حق الإخصائى التدخل بقدر تحدده الخطوة العامة المرسومة للمجتمع الأكبر ، فيوجه مثلا الهيئات الإصلاحية فى المجتمع الحلى إلى الاهتمام بالإنتاج ويدعو للتعاون مع اللجان التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى وهيئات الإدارة المحلية والاهتمام بالحركة التعاونية وهكذا .

٩ - التخطيط : Planning

يجب أن يستند عمل إخصائى تنظيم المجتمع وما يقوم به من مشروعات مع الأهالى على تخطيط سليم مبنى على البيانات والمعلومات العامة عن المشكلة وكل ما يتصل بها ، ويرتبط التخطيط بمسألة الأولويات التى يجب أن يراعى الإخصائى الموضوعية والقيم المهنية عند تحديدها .

١٠ - العلاقات المهنية : Professional Relationship

يجب أن تكون علاقة الإخصائى بالأهالى علاقة مهنية ، فلا تكون وثيقة لدرجة أنه يفقد نفوذه وحياده ، ولا تكون ضعيفة بدرجة تجعل الأهالى يترددون فى الرجوع إليه فى شئونهم .

١١ - التقييم : Evaluation

يجب أن يقوم الإخصائى الاجتماعى بتقييم أعماله أولاً بأول ليتكشف نواحي الضعف والقوة فيها . ويتضمن التقييم دوره فى العمل ، ودور الأهالى ، والظروف المحيطة بالعمل . ويجب أن يستفيد من هذا التقييم باستمرار فى تحسين عمله مع المجتمعات ، وأن يراعى الموضوعية فى تقييمه ، وأن يستعين بالخبراء للقيام بعملية التقييم ، على أن يشمل التقييم مدى ما طرأ من تغيير على المواطنين نتيجة لاشتراكهم فى عمليات تنمية وتنظيم المجتمع ، ومدى ما طرأ على البيئة نتيجة لتلك العمليات . ويستلزم التقييم الاهتمام بالتسجيل والتقارير اليومية والشهرية والسنوية لتساعده فى عمليات التقييم .

علاقة تنظيم المجتمع بطرق الخدمة الاجتماعية الأخرى :

حتى تستطيع الخدمة الاجتماعية خدمة الإنسان والنهوض به وقائياً وإنشائياً وعلاجياً حددت المهنة حتى الآن لنفسها طرقاً أساسية ثلاثة للعمل مع الإنسان يقوم بها إخصائون اجتماعيون في كافة مجالات الحياة داخل مؤسسات وهيئات أهلية وحكومية . وقد استمدت الخدمة الاجتماعية هذه الطرق الثلاثة من طبيعة الحياة الإنسانية التي تتميز بأوجه ثلاثة واضحة المعالم وهي :

(١) أن حياة الإنسان كفرد لها صورها الجسمية والاجتماعية والنفسية والعقلية الخاصة ، أي له ظروفه الذاتية من ميول وقدرات ، وهو يختلف فيها عن غيره ، وله ظروفه البيئية الخاصة التي يعيش فيها ، وهو في كافة أدوار حياته يقابل صعوبات قد تصل في ضغوطها عليه إلى الحد أو المستوى الذي تتحول فيه إلى مشكلة أو مشكلات لا يقوى وحده على مقابلتها أو مواجهتها . لذلك عُنيت الخدمة الاجتماعية بوضع طريقة معينة لها أساليبها للتعامل مع الفرد . بقصد تمكينه من الاستفادة من قدراته وإمكانياته لمواجهة مشكلاته وعلاجها معتمداً على نفسه وأطلقت عليها طريقة « خدمة الفرد » .

(ب) وللإنسان حياته كمضو في جماعة ، أو جماعات يجد نفسه منتقياً إليها إما بالضرورة كما هو الحال في الأسرة أو المدرسة أو العمل ، أو تبعاً لرغباته وميوله كما هو الحال في المؤسسات الاجتماعية وشلل الأصدقاء . وهو في إنتمائه لهذه الجماعات يكتسب فوق ما يحققه من رغبات وميول احتياجات أساسية لحياته كإحساسه بالأمن والحماية والقوة . لذلك عُنيت الخدمة

الاجتماعية بوضع طريقتهما الثانية وتهدف إلى معاونة الناس على الإلتقاء إلى الجماعات التي تنمو فيها قدراتهم ، عن طريق تفاعل جماعى بناء ، وهى طريقة « خدمة الجماعة » .

(ج) والإنسان ك مواطن فى مجتمع يؤثر فيه ويتأثر به ، فهو مرتبط بمجتمع عام بما يشمله هذا المجتمع من أهداف وقيم ونظم وظروف ومشكلات ، ولذا عيّنت الخدمة الاجتماعية بوضع طريقة أطلق عليها لاسم طريقة « تنظيم المجتمع » وهى تهدف أساساً إلى إحداث التنظيم الاجتماعى اللازم له والعمل على إيجاد التركيب الاجتماعى الذى يجعل من المجتمع مجالاً صالحاً لنمو أفرادهِ وجماعاتهِ نمواً يؤدى إلى زيادة إمكانيات هذا المجتمع لتحقيق الرفاهية لأفراده .

ويمهنا أن نوضح أن طرق الخدمة الاجتماعية رغم اختلافها فى الشكل ، فهى مترابطة ومتلازمة ومتداخلة ، فكل منها يرتبط بالطرق الأخرى ارتباطاً وثيقاً ، وأن جميع طرق الخدمة الاجتماعية تتجه نحو غايات أساسية ، هى توفير الإنعاش الاجتماعى للملازم نمو الفرد وجماعاته ومجتمعه ، ومساعدته على زيادة إنتاجه الاجتماعى والفكرى والاقتصادى وما إلى ذلك . كما وأن طرق الخدمة الاجتماعية تعمل فى كافة المجالات أو الميادين الحيوية التى يمر أو يعيش فيها الإنسان سواء فى ميادين متخصصة للخدمة كالمراكز الاجتماعية ومكاتب الخدمة الاجتماعية والأندية الاجتماعية ودور التربية أو فى ميادين عامة كالدرسة أو المصنع أو المستشفى أو الجيش .

وطرق الخدمة الاجتماعية الثلاثة هى فى الواقع عمليات متكاملة لبعضها البعض ، أولها تناول المجتمع ككل والعلاقات بين الجماعات فيه ، وثانيها

تتناول الجماعات والعلاقات بين الأفراد فيها ، وثالثها تتناول الأفراد وعلاقتهم بالمجتمع الذى يعيشون فيه . وتعمل هذه العمليات الثلاث فى المجتمع فتؤثر فيه بجميع مستوياته بهدف مساعدته على النمو والتكيف ، فمثلا تنظيم المجتمع يستعمل عملية المقابلة وعملية التحويل من خدمة الفرد ، كما يستعمل طرق العمل مع اللجان والمجالس من طريقتى العمل مع الجماعات ، ومن ناحية أخرى تساهم طرق الخدمة الاجتماعية الأخرى فى فهم المجتمع ككل وتساعد على تقدير النظرة الشاملة للوضع والظروف والعلاقات بين الناس عند مساعدة الأفراد والجماعات .

والواقع أن طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث تتفق فى الأهداف الرئيسية والفلسفة والعمليات والمبادئ ، وفى الاستعارة من جهود العلوم الاجتماعية ، فالأساس النظرى للطرق الثلاثة يكاد لا يختلف . وبالنظر إلى الأدوات نجد أن هناك اشتراك فى بعضها وزيادة فى طريقة عن الطريقة الأخرى فالمقابلة فى خدمة الفرد أداة رئيسية ، بينما هى أداة فرعية فى تنظيم المجتمع وخدمة الجماعة ، والتسجيل فى خدمة الفرد يتضمن معلومات عن العميل وتحليل مشكلته وتوضيح مبررات الإخصائى لمساعدته ، بينما فى تنظيم المجتمع يتضمن محاضر الجلسات والتقارير الدورية والسنوية وبعض المكاتبات الهامة .

ومع ذلك فإن إعداد الإخصائى الاجتماعى الممارس يجب أن يشمل عند تخصصه فى طريقة من الطرق الثلاثة معلومات كافية عن الطريقتين الأخرتين وتطبيقاتهما .

والواقع أنه منذ عام ١٩٥٠ أصبح هناك اتجاه عام ينادى بضرورة تسكامل طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث . وتتفق طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث في الأهداف الأساسية والفلسفة وبعض الأساليب فالهدف الأساسي للخدمة الاجتماعية هو مساعدة الناس على القيام بوظائفهم الاجتماعية على أحسن وجه وبالرغم من اختلاف مضمون العمل بالنسبة لكل طريقة من الطرق الثلاث إلا أنها جميعاً تسعى إلى الهدف الأساسي للخدمة الاجتماعية ، كما أن الطرق الثلاث تستخدم بعض الأساليب المشتركة لتحقيق ذلك الهدف .

وهكذا فإن طرق الخدمة الاجتماعية تتفق في اهتمامها بالناس والمواقف والعلاقات الاجتماعية وفي الفلسفة والمسلات الأساسية مثل : كرامة الفرد وقيمه كإنسان وقدرته على النمو وضرورة الوقوف بجانب الفئات الضعيفة ومساعدتها على تحسين أحوالها ، كما أن هناك مبادئ هامة واحدة تتمسك بها الطرق الثلاث منها العلاقات المهنية وتقبل العميل كما هو والبدء معه من حيث هو ومساعدته في صراعه لحل مشكلاته وحق تقرير مصيره .

كما أن الطرق الثلاث تتفق في الأساس النظري لها من العلوم الاجتماعية الأخرى ، ولو أن لكل طريقة أسلوبها الخاص في الاستفادة بتلك النظريات تبعاً للرجال الذي تعمل فيه .

تنظيم المجتمع وخدمة الفرد :

تتفق طريقة تنظيم المجتمع وطريقة خدمة الفرد في كثير من الخطوات ، فبينما تتضمن طريقة خدمة الفرد الخطوات التالية :

- ١ — تحديد طبيعة المشكلة بوجه عام .
 - ٢ — الدراسة الاجتماعية والنفسية .
 - ٣ — التشخيص .
 - ٤ — وضع خطة العلاج .
 - ٥ — تنفيذ الخطة .
 - ٦ — التقييم .
- نجد أن طريقة تنظيم المجتمع تتضمن الخطوات التالية :
- ١ — التعرف على المشكلة المجتمعية .
 - ٢ — جمع البيانات عن المشكلة وتحليلها .
 - ٣ — وضع الخطة لمقابلة المشكلة .
 - ٤ — تنفيذ الخطة .
 - ٥ — التقييم .

من هذا يتضح أن كلا من الطريقتين يبدأ بوجود مشكلة يلزم تحديدها أولاً وتنتهى بعملية التقييم .

وتختلف الطريقتان في نواحي أخرى ، فبينما تعمل خدمة الفرد مع الأفراد والأمر تركز طريقة تنظيم المجتمع على مقابلة احتياجات المجتمع وتعامل مع مؤسسات وبرامج ولجان وجماعات .

كذلك تختلف عملية التسجيل في خدمة الفرد عنها في تنظيم المجتمع فبينما نجد في (٢٢ — تنظيم المجتمع)

خدمة الفرد سجلاً لكل حالة يتضمن بيانات أساسية عن الحالة تشمل عادة الحالة الاجتماعية والنفسية للعميل ، نجد أن التسجيل في تنظيم المجتمع يشمل تقارير مختلفة ومتعددة .

تنظيم المجتمع وخدمة الجماعة :

إن الجماعة والمماريات الجماعية هما الأساس في طريقة خدمة الجماعة ، وهما في نفس الوقت من الأركان الهامة بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع . وتعتمد كلتا الطريقتين على القيادة مع اختلاف الجماعات التي يعمل معها الإخصائي الاجتماعي في كل منهما من حيث التكوين والأهداف والإجراءات ، كما تختلف علاقة إخصائي تنظيم المجتمع بالجماعات التي يعمل معها عن علاقة إخصائي خدمة الجماعة في عمله مع جماعته .

والواقع أن الأعمال التطوعية الجماعية هي أساس العمل في كل من خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع وإن كان الهدف مختلفاً في كل من الطريقتين ، فالهدف من تنظيم المجتمع هو تحقيق أفضل معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بينما الهدف من خدمة الجماعة هو وضع معايير جديدة لخدمة الجماعة نفسها والتعبير عن اهتماماتها بصور برامج لخدمات مختلفة ، تقدم لصالح الجماعة ، وتحقيق أهداف معينة في هذا المجال .

الباب الثاني

مراحل ، خطوات ، وأهم الوسائل

المستخدمة ، والقيادة ، في تنظيم المجتمع

الفصل الأول

مراحل وخطوات تنظيم المجتمع

هناك عدة نماذج للخطوات التي يتبناها إخصائى تنظيم المجتمع فى العمل مع المجتمعات ، وهذه النماذج وإن اختلفت فى بعض التفاصيل إلا أنها تتفق فى مضمونها إلى حد كبير ، وتشير كلها إلى أن الخطوات الأساسية للعمل هى :

الدراسة Study - التشخيص Diagnosis - خطة العمل Plan of Action

التنفيذ Execution التقييم Evaluation .

وقبل دراسة خطوات ومراحل تنظيم المجتمع يحذر بنا أن نورد بعض المبادئ التي يجب مراعاتها عند تطبيق تلك الخطوات :

١ - يجب أن يبدأ الإخصائى الاجتماعى عمله فى المجتمع حيث تكون هناك مشكلة معينة يشعر بها المواطنون ويسألونه العون فى إيجاد حل لها . أو قديداً عمله هو يشعر أن هناك مشكلة فى المجتمع لها أهميتها فيستثير الأهالى ليشعروا بتلك المشكلة بما يؤدي بهم إلى أن يسألونه العون لمساعدتهم فى حلها . كذلك قد يبدأ العمل دون وجود مشكلة معينة فى ذهنه أو فى ذهن الأهالى ، وفى هذه الحالة يبدأ بالتعرف على المشكلات المتعددة وذلك عن طريق العاملين فى الهيئات المختلفة بالمجتمع والأبحاث التي قد تكون أجريت بالنسبة للمجتمع ، وغير ذلك من المصادر ، ثم يبدأ بعد ذلك فى مناقشة الأهالى فى تلك المشكلات .

٢ — يجب أن يتعرف الإخصائى على المجتمع الذى يتعامل معه من كافة النواحي سواء من ناحية الموارد أو الاحتياجات .

٣ — يجب أن يعلم الإخصائى الاجتماعى فى تنظيم المجتمع أن هدفه البعيد هو نمو المجتمع نمواً شاملاً متوازناً من جميع النواحي وليس القضاء على مشكلة معينة فقط .

٤ — لا يعمل إخصائى تنظيم المجتمع بمفرده دائماً ، بل يعمل فى الغالب مع جماعات المجتمع المختلفة ، إلا أن له مركز القيادة والتوجيه لتلك الجماعات حيث أن مؤهلاته العلمية وخبراته ووظيفته تضمنه فى هذا الوضع ، فبالرغم من أن قادة المجتمع هم الذين يصدرون القرارات النهائية بالنسبة لتعديد احتياجات المجتمع أو حلول مشكلاته أو رصد الموارد لتنفيذ الاحتياجات ، إلا أن الإخصائى يؤثر فى تلك القرارات وذلك عن طريق مساعدته للقادة المحليين فى التعرف بالمشكلة واختياره للمعلومات والبيانات التى يقدمها لهم وشرح الحلول الممكنة تنفيذها ، ولذا فهو مسئول مسئولية كبيرة عن نتائج عمله مع المجتمعات .

٥ — إن خطوات تنظيم المجتمع مرنة ومتداخلة إلى حد كبير ، فقد يضطر الإخصائى إلى الدخول فى خطوة قبل الانتهاء من الخطوة السابقة أو الرجوع إلى خطوات سابقة كان يظن أنه انتهى منها ، فمثلاً بالرغم من أن عملية التقييم تآتى فى آخر المراحل والخطوات إلا أنها فى الحقيقة تبدأ من اليوم الأول للعمل ، فهو يراجع نشاطه وخطواته أولاً بأول

ليتناكد من سلامتها ، كذلك قد يحصل على بيانات ومعلومات جديدة تضطره إلى إعادة تعريف المشكلة وهكذا .

٦ — إن تطبيق هذه المبادئ يتأثر بمقتضى كثيرة منها :

(أ) إمكانيات الهيئة أو المؤسسة التي يمثلها إخصائى تنظيم المجتمع فهذه تؤثر على مدى الجهود الذى تحتاجها كل خطوة ، فبعض الهيئات تملك الكثير من البيانات والإحصائيات عن المجتمع وهذا يوفر على الإخصائى المجهود اللازم لجميع تلك البيانات .

(ب) نوع العلاقة التى كونها الإخصائى مع المجتمع فالإخصائى الذى بدء العمل حديثاً فى مجتمع ما يحتاج إلى فترة يتعرف فيها على ظروف هذا المجتمع بخلاف الإخصائى الذى قضى فترة يعمل بنفس المجتمع والذى استطاع أن يكون علاقات معينة مع المواطنين .

(جـ) المستوى الجغرافى الذى يعمل به الإخصائى إذ تختلف درجة اشتراك المواطنين فى الخطوات المختلفة تبعاً للمستوى الجغرافى الذى يعمل فيه الإخصائى ، فكلما ارتفع مستوى العمل من المجتمع الحلى إلى المجتمع القومى ، كلما زادت الاستعانة بالخبراء على حساب مشاركة الأهالى .

٧ — أن هناك بعض الاختلافات بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة يجب أخذها فى الاعتبار عند تطبيق خطوات تنظيم المجتمع منها :

(أ) الشهور بالإتباء إلى مجتمع واضح الحدود الجغرافية أقوى هند أهل القرية منه عند أهل المدينة ، فالريف يشمر شعوراً قويا

بالإنتماء لقريته ويضع حداً فاصلاً بين حدودها والقرى المجاورة، لذلك فمن السهل على من يعمل في تنظيم المجتمع في الريف الاتصال بالأهالي ودعوتهم للاشتراك في العمل على أساس هدف عام، هو محاولة تحسين القرية دون الحاجة إلى الدخول في تفاصيل أو مشكلات أو مشروعات.

(ب) ظاهرة التخصص الموجودة في المدينة تجعل أهلها يميزون بين أنواع المشكلات المختلفة ويستطيعون تصنيفها، بعكس أهل الريف فالمشكلات كلها من وجهة نظرهم ترتبط بالناحية الاقتصادية.

(ج) يهتم سكان المدن بالمظاهر اهتماماً كبيراً وتنعكس هذه الصورة على مشروعات تنظيم المجتمع، إذ يهتم أهالي المدن بالمشروعات الظاهرية لحد ما مثل تجميل المدينة ومشروعات النظافة وغيرها، ولذا فقد يلجأ الإخصائي إلى هذه المشروعات كمدخل لمشروعات أخرى، كما يهتم أهل المدن كثيراً بأن يعرف عنهم أنهم يساهمون في مشروعات التنمية وأنهم يبذلون وقتهم لصالح المجتمع خاصة إذا تضمنت هذه المساهمة دفع المال.

(د) تتميز المدينة بوجود مؤسسات كثيرة مختلفة، بعكس القرية، وتعتبر هذه المؤسسات موارد للمجتمع يمكن الاستفادة بها بطرق مختلفة.

(هـ) تتميز القرية بوجود تجانس كبير بين سكانها ، بعكس المدن التي يقل فيها هذا التجانس خصوصا المدن الصناعية التي ينزح إليها المهاجرون من مختلف الميادين ، وهذه المجتمعات تحتاج إلى جهود أكبر للتقريب بين المصالح المختلفة ومحاولة إيجاد مصلحة عامة مشتركة تهم الجميع حتى يسهل إشراك جماعات المجتمع المختلفة في العمل .

وسنكتفي بنموذجين في توضيح وشرح مراحل خطوات تنظيم المجتمع :

النموذج الأول :

ويقسم مراحل خطوات وتنظيم المجتمع إلى أربعة مراحل وهي :

أولا - المرحلة التمهيدية :

وتتم فيها الخطوات التالية :

١ - شرح الموضوع للمواطنين :

لما كانت عمليات تنظيم المجتمع وتنميته تقوم على فلسفة إشراك المواطنين في العمليات المختلفة ، فإن الخطوة الأولى في هذه المرحلة تبدأ بشرح الموضوع للأهالي وقد يكون هذا الشرح عن طريق الزيارات والأحداث المباشرة كما هو الحال في المجتمعات المحلية ، أو عن طريق الصحف والإذاعة والتلفزيون في حالة المجتمعات الكبيرة ويتضمن هذا الإجراء لشرح ناحيتين :

(أ) ما سوف تقدمه الهيئة القائمة بالعمليات المقترحة من خدمات ، أو ما سوف تقوم به من إصلاحات .

(ب) واجب الأهالي ودورهم في تلك العمليات وبحيث يتبع ذلك دعوتهم

للإدلاء بآرائهم ومقترحاتهم لمعرفة مدى تجاوبهم ومدى استعدادهم للقيام بالمشاركة الفعالة . ويمكن تقسيم المشروعات إلى ثلاثة أنواع :

(أ) مشروعات ترى الحكومة والخبراء أهميتها وضرورة تنفيذها

مثل المشروعات طويلة الأجل ومشروعات الإنتاج العام ومشروعات أمن الدولة وما قد تتطلبه من تغيير أو تعديل لبعض القرارات . ويكون الشرح لهذه المواضع من قبل التعريف والافتتاح .

(ب) مشروعات ترى الحكومة والخبراء أهميتها وترى في نفس الوقت

ضرورة تجاوب الرأي العام معها كمشروعات الخدمات الحكومية عامة .

ويكون الغرض من شرح هذه الموضوعات إيجاد جو من التعاون بين الحكومة والأهالي ومعرفة رأى المواطنين فيها .

(ج) مشروعات ترى الحكومة تركها للشعب ومساندتها حكومياً عن

طريق إصدار القوانين التي تنظمها والمساعدة المادية والمشورة الفنية .

والشرح في مثل هذه المشروعات يهدف إلى إذكاء الرغبة في العمل

الجدى المثمر وإستثارة الأهالي وإشعارهم بإمكانية التغلب على المشكلات

بالتعاون والاعتماد على الموارد المحلية . وفي جميع الحالات يجب أن

يكون الشرح واقعياً يظهر للمواطنين الصعوبات التي أمام التنفيذ

والدور الذي يمكن أن يقوموا به للتغلب على تلك الصعوبات .

٢ - ١ اكتساب ثقة الأهالي :

والخطوة التالية في هذه المرحلة هي محاولة كسب ثقة الأهالي وإشعارهم بالاطمئنان للقائمين بالقيادة المهنية. وإكتساب ثقة الأهالي عملية مستمرة فهي تبدأ ببدء المشروع وتستمر مادام المشروع قائماً . ولا يعنى كسب الثقة أن يقتازل الإخصائى عن كل أو بعض معتقداته وآرائه لإرضاء المواطنين .

ويعتبر نجاح المشروع الأول المعركة الفاصلة في موضوع كسب هذه الثقة . هذا بالإضافة إلى ازدياد ثقة الأهالي في أنفسهم بهذا النجاح مما يزيد من رغبتهم في العمل المشترك ، لذلك فإن اختيار المشروع الأول له أهمية كبرى .

٣ - التعرف على المجتمع :

تبدأ هذه الخطوة بالاطلاع على الإحصائيات المختلفة الخاصة بالمجتمع والخرائط. وأدلة الخدمات الحكومية مما يعطى الإخصائى فكرة عامة عن حالة المجتمع. كما يتم فيها زيارة المؤسسات ومقابلة القادة المحليين والاستماع إلى آرائهم ، وفي نهاية هذه الخطوط يجب أن يكون الإخصائى قد توصل إلى بلورة عدد من المشكلات الرئيسية في المجتمع والتي يمكن البدء بها .

٤ - بناء الجهاز الرئيسى :

لابد لإخصائى تنظيم المجتمع من جهاز يعمل معه وقد يكون هذا الجهاز موجودا كمجلس المحافظة أو مجلس المدينة أو مجلس القرية أو مجلس الحى ، ويمثل

هذا المجلس عادة الهيئات المشتغلة في المجتمع — سواء أكانت أهلية أو حكومية — وبمضى القادة الحليين .

٥ - اختبار الجهاز :

في هذه الخطوة يبدأ الجهاز بدراسة وتنفيذ مشروع أو مشروعين . وذلك لاختبار مجهوداته ولإشعار الأهالي بوجوده كما يمكن ذلك الإخصائي من التعرف على درجة نضج الجهاز ومدى استعداده للقيام بالعمل لتنمية المجتمع وتنظيمه .

ثانيا - المرحلة التخطيطية :

وفي هذه المرحلة تبلور مبادئ الإصلاح ، حيث تدرس احتياجات المجتمع والموارد المختلفة الموجودة فيه والتي يمكن إيجادها ، وترتب الحاجات حسب أهميتها وتترجم إلى مشروعات مختلفة على مراحل زمنية وهذه المرحلة هي التي يتم فيها وضع الخطة .

ثالثا - المرحلة التنفيذية :

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات إذ لا قيمة لأية قرارات ما لم تنتهي إلى تنفيذ فعلي ، ولعل مجرد وجود الرغبة في تفسير وضع معين أو مجرد الارتباط بقرار معين لا يعني بالضرورة إحداث ذلك التفسير أو تنفيذ ذلك القرار ، لذا كان على الإخصائي أن يستخدم مهاراته وخبراته كلها لمساعدة الجماعات على تحقيق قراراتها . وعلى الإخصائي أن يتوقع بعض العقبات التي تقف في سبيل التنفيذ ولكن عليه أن يعمل على تذليلها . وفيما يلي بعض الأمثلة لما قد يعترض عملية التنفيذ من عقبات :

١ - قلة الموارد للمادية المخصصة للبرامج الاجتماعية .

٢ — وجود بعض قيم مجتمعية أو عادات وتقاليد معينة تعطل التنفيذ .

٣ — تعارض مصلحة بعض فئات المجتمع مع أهداف التغيير اللازم .

رابعاً - التقييم :

لا يعتبر التقييم الخطوة الأخيرة في عمليات تنظيم المجتمع ، بل هى جزء من كل خطوة من الخطوات السابقة . ويعتبر التقييم وسيلة للربط بين النظريات العلمية والطرق التطبيقية في الميدان ، ويؤدى التقييم إلى معرفة صلاحية الطرق المختلفة للعمل وفعالية خدمات معينة لمقابلة مشكلات معينة فهو يؤدى إذا كان علمياً إلى توسيع القاعدة العلمية للمهنة وتثبيت النظريات التى تستند إليها طريقة تنظيم المجتمع .

ويجب أن يقوم الإخصائى بعملية تسجيل يومية لكل ما يقوم به من نشاط وأن ينتهى من تسجيله بتقييم مبدئى عن نتيجة ذلك النشاط متضمناً نواحي الضعف والقوة به ومدى تحقيقه للهدف المرسوم .

ويقوم الإخصائى بعملية التقييم بعد كل فترة زمنية قد تكون أسبوعاً أو شهراً ، أو سنة تبعاً للمدة التى يستغرقها المشروع وتبعاً للسرعة التى يسير بها .

أما عملية التقييم النهائى للمشروع فتتناول ناحيتين أساسيتين :

(أ) مدى تحقيق المشروع للهدف العام الذى حدده الجهاز المسئول .

(ب) مدى تحقيق المشروع للأهداف الجزئية العملية .

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند التقييم عدة إعتبارات منها :

(أ) صلاحية الجهاز المسئول عن المشروع .

- (ب) التحليل السليم والفهم الكامل للمشكلة وأسبابها .
(ج) طليعة المجتمع نفسه وموارده .
(د) طريقة الإخصائي الإجتماعى فى العمل واختياره للاستراتيجية المناسبة لكل موقف .

ومن المستحسن أن يقوم الإخصائى الاجتماعى بالاستعانة بالخبراء فى تقييم المشروعات وإخصائى البحث الاجتماعى كلما احتاج الأمر .

النموذج الثانى :

وبأخذ هذا النموذج بادماج المرحلتين الأولىين فى مرحلة واحدة هى المرحلة التخطيطية والمرحلتين الأخرىين فى مرحلة واحدة هى المرحلة التنفيذية .
فالمرحلة التخطيطية هى التى يتم خلالها تحديد المشكلة والتعرف على العوامل المتصلة بها ، واستعراض الحلول المناسبة لها ، وإختيار أنسب الحلول لتنفيذها .
ثم المرحلة التنفيذية وهى التى يتم خلالها تنفيذ الحل المناسب وتقييم العمل لمعرفة مدى النجاح وأوجه النقص بالنسبة لدور الإخصائى ودور الأهالى .
ولنكمل مرحلة من المرحلتين المشار إليهما خطوات معينة .. وفما يلى تفصيل خطوات كل مرحلة :

أولاً - المرحلة التخطيطية :

وتشتمل على الخطوات التالية :

١ - تحديد المشكلة :

ويلزم لتحديد المشكلة تعريفها ووصف النتائج المترتبة على وجودها وتحديد العوامل التى أدت إلى وجودها وتعريف المشكلة هو وصفها فى عبارة موجزة تبين حدودها . فإذا كان المتفق عليه فى مجتمع من

المجتمعات مثلا أن أقل مستوى من التعليم يحتاج إليه المواطن العادى هو الإلمام بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب وبعض المعلومات الأولية فهذا يستلزم إتمام الفرد لمرحلة التعليم الأولى ، ووجود جماعات لم تتم هذه المرحلة التعليمية فى هذا المجتمع يتطلب من الإخصائى أن يبين مدى انتشار هذه المشكلة بين أهل المجتمع والنتائج المترتبة على وجودها ، وكذا النتائج الممكنة للتنبؤ بها إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمقابلتها ، فشكلة البطالة مثلا تؤدى إلى تدهور فى العلاقات الأسرية أو قد ترتبط بانحراف فى السلوك أو قد يؤدى تعطل رب الأسرة إلى خروج الزوجة للعمل وإهمال الأطفال . والأمر يلزم التعرف على العوامل المسببة للمشكلة ومدى تأثير كل عامل فى هذه المشكلة ..

٢ - تحديد البرامج والجهود الحالية لمقابلة المشكلة :

بد أن يتم تحديد المشكلة يلزم معرفة البرامج والجهود المختلفة المتصلة بالمشكلة سواء أكانت هذه البرامج تعمل داخل المجتمع المحلى أو خارجه ومدى فاعلية هذه البرامج فى معالجة المشكلة . وقد يكشف الإخصائى قيام برامج لعلاج مشكلة ما ، ولا يستخدمها من يمانون من هذه المشكلة أو يتفهموا بها . وفى جميع الأحوال يجب أن يلم الإخصائى بمختلف النظم والمؤسسات التى تعمل على معالجة المشاكل فى مشكلة البطالة مثلا يجب أن يلم الإخصائى ببرامج التأمينات الاجتماعية وبرامج التأهيل المهنى والكفائية الإنتاجية ومراكز التدريب وبرامج الضمان الاجتماعى ومكاتب العمل وغيرها من النظم والمؤسسات التى تساعد للمتعطلين .

٣ - تحديد جهاز مسئول عن العمل :

تتضمن هذه الخطوة تعرف الإخصائي على الأفراد والجماعات والهيئات الواجب إشراكها في العمل ويمكن حصرهم في ثلاثة فئات هي :

- (أ) فئة الذين تهمهم المشكلة شخصيا وبهمهم إيجاد حل لها .
- (ب) فئة الذين يملكون للمعلومات والبيانات عن المشكلة وحلولها .
- (ج) فئة الذين يملكون النفوذ والموارد اللازمة لتنفيذ الحلول .

ويجب على الإخصائي عند تكوين جماعة جديدة لتبنى مشكلة معينة أن يأخذ في اعتباره قوة الجماعة كلها كمجموعة من الأفراد وقوة كل عضو ونفوذه كممثل لجماعة معينة في المجتمع ونوع علاقته بتلك الجماعة ونوع العلاقات بين الجماعات المختلفة التي يمثلها هؤلاء الأفراد المكونين للجماعة الجديدة .

٤ - تحديد الأهداف العامة للمجتمع :

وتتضمن هذه الخطوة شرح الوضع الجديد الذي يرغب المجتمع في تحقيقه والذي سيحل محل الوضع القديم غير المرغوب فيه ، أى رسم الصورة التي يسمى للمجتمع إلى تحقيقها . وتتأثر شكل الأهداف العامة للعمل إلى حد كبير بأيدولوجية المجتمع وقيمه ، فبالنسبة للمجتمع الاشتراكي الذي يؤمن بأن لكل فرد الحق في فرصته للعمل ، يجب أن يكون الهدف القضاء على مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة . أما بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية فيكون الهدف العام للمجتمع هو توفير بعض فرص العمل وتوفير دخل ثابت للبعض الذين يعجز المجتمع عن توفير عمل لهم بالرغم من قدرتهم على العمل .

وقد يظهر أثناء هذه الخطوة بعض التعارض بين قيم الجماعات المختلفة داخل المجتمع الواحد ولناخذ مثال ذلك مشكلة المكفوفين ، فبعض الجماعات تعتقد أن الحل الأمثل للمكفوف هو أن يتعلم القرآن الكريم بينما تعتقد جماعات أخرى أن من حق المكفوف أن يسير في مراحل التعليم العادية وأنه من الممكن أن يقوم بأعمال متعددة أخرى .

٥ - تحديد استراتيجية العمل :

تتضمن هذه الخطوة نوع السلوك وكذا التنظيمات الاجتماعية التي يجب أن نوجه إليها عمليات التغيير وتحديد طريقة التدخل لإحداث ذلك التغيير ومدى الجهد المطلوب لتحقيق التغيير ونوعه وقيمة التكاليف اللازمة لإحداث التغيير .

٦ - تحديد الموارد :

يحاول الإخصائي في هذه الخطوة تحديد الموارد الموجودة فعلا في المجتمع وكذا الموارد التي يمكن إيجادها وتشمل الموارد البشرية استمداد الناس للقيام بعمل جماعي والقيادات المختلفة ، أما الموارد المادية فهي مثل المباني والأدوات والآلات وكذا الأموال التي يمكن للمجتمع أن ينفقها على البرامج الاجتماعية .

٧ - تحديد الأهداف العملية :

ويعني هذا ترجمة الأهداف العامة السابق الاتفاق عليها إلى أهداف أكثر تحديداً ، فمثلاً إذا كان الهدف العام المتفق عليه هو القضاء على مشكلة البطالة فإن بعض الأهداف العملية تكون كما يأتي :

٦ — توفير الأعمال المناسبة لتلك الفئة من المتعلمين التي تملك مهارات وخبرات معينة يمكن الاستفادة منها .

٢ — توفير التدريب اللازم لتلك الفئة التي ينقصها المهارة والخبرة اللازمة للقيام بالأعمال المطلوبة في السوق .

٣ — توفير الخدمات الفردية لتلك الفئة التي تمنعها مشكلات خاصة من العمل .

ويمكن أثناء القيام بتحديد الأهداف تقدير التكاليف الفعلية لتحقيق الأهداف العملية وكذا المساهمة المطلوبة من كل جماعة .

٨ - تحديد الأولويات :

بعد تحديد الأهداف العملية يصبح من اللازم ترتيب هذه الأهداف طبقاً لأهميتها فبالنسبة لمشكلة البطالة مثلاً، هل نبدأ بعمليات التدريب ، أم بتوفير فرص العمل ، أم بتقديم الخدمات الفردية وتتوقف الإجابة على هذه الأسئلة على عدة عوامل منها :

(أ) عدد المستفيدين من كل خطوة .

(ب) الأهمية النسبية للنتائج المترتبة على كل خطوة .

(ج) وجود الموارد المطلوبة .

(د) اعتماد الجهات المسؤولة للتنفيذ ، والقيم السائدة في المجتمع ومدى

توافقها أو تعارضها مع الخطوات المختلفة .

ثانياً - المرحلة التنفيذية :

أما المرحلة الثانية وهي المرحلة التنفيذية التي تشتمل على خطوات التنفيذ والتقييم فقد سبق الإشارة إليها في النموذج الأول .

الفصل الثاني

أهم الوسائل المستخدمة في عمليات

تنظيم المجتمع

تعتبر الوسائل المستخدمة في عملية تنظيم المجتمع طرقاً لتحقيق أهداف جهاز التنظيم الذي يعمل في إحدى المجالات لتحقيق أهداف المواطنين في تلك المجالات . وتستخدم أجهزة تنظيم المجتمع بعض الوسائل والأدوات والمهارات الأساسية ، ويرتبط استخدام الوسيلة بالفرض من استخدامها بالنسبة لكل نوع من الأجهزة المختلفة ، والأجهزة غير ملتزمة باستخدام تلك الوسائل بصفة مستمرة بل تستخدم منها ما نشاء تبعاً لما تقتضيه حاجتها لممارسة نشاطها .

المقابلة والتحويل في تنظيم المجتمع :

المقابلة في معناها البسيط هي لقاء شخصين أو أكثر وجهاً لوجه لغرض ما . وتتم في مكان معين وبناء على موعد سابق غالباً وفي مهنة الخدمة الاجتماعية . تعتبر المقابلة الأداة الرئيسية لطريقة خدمة الفرد .

وتستخدم أجهزة تنظيم المجتمع المقابلة بغرض توضيح الأمور التي تتعلق بفهم المجتمع والعمل معه كسكل حق . ولو تمت على المستوى الفردي . وتتم المقابلة عادة في مقر جهاز تنظيم المجتمع ، إما مع ممثلي الوحدات الأعضاء في الجهاز لمناقشة بعض الأمور التي تتعلق بتنظيم العمل أو تنسيق الجهود أو الحصول على

بيانات أو معلومات أو إحصاءات تتطلبها حاجة العمل، وإما مع مندوبى وحدات أخرى تريد الانضمام إلى عضوية الجهاز، وإما مع مندوبى أجهزة أخرى لتجديده العلاقة بين تلك الأجهزة وجهاز تنظيم المجتمع ليتعاون كل منهما مع الآخر فى ممارسة الأنشطة المختلفة، وإما مع بعض القيادات الشعبية أو بعض المواطنين المهتمين بعمليات الأنشطة التى يمارسها الجهاز .

ويجب أن يكون للمقابلة غرض واضح تهدف الوصول إليه، وينصح بالتقليل من المقابلات ما أمكن فى طريقة تنظيم المجتمع حتى لا يكون ذلك سببا فى تعطيل أعمال إخصائى تنظيم المجتمع إذا زادت عن حدها .

ولابد من تسجيل المقابلة والجو الذى تمت فيه وأهم وجهات النظر التى طرحت خلالها ومدى علاقتها بأنشطة تنظيم المجتمع وتأثيرها عليها وتأثرها بها، ومدى ما حققته، إلى غير ذلك من الموضوعات الأخرى الهامة التى تثار خلالها .

وإذا تمت المقابلة خارج جهاز تنظيم المجتمع سميت زيارة وتحقق الزيارات جميع أغراض المقابلة، ويزيد على ذلك أنها تحقق أغراضا أخرى لا تستطيع المقابلة تحقيقها مثل زيارة كبار المسؤولين الذين لا تسمح التقاليد بانتقالهم إلى مقر جهاز تنظيم المجتمع والذين تقتضى ظروف العمل مقابلتهم فى أماكن عملهم . أو قيام إخصائى تنظيم المجتمع بزيارة القيادات أو الجماعات أو التظاهرات الموجودة فى المجتمع والتى تقتضى طبيعة عمله بزيارتهم، لتقديم نفسه إليهم والتعرف عليهم وتدريبهم بالجهاز الذى يعمل به، وأكتساب ثقتهم وتكوين علاقة مهنية معهم ولاسيا فى بداية عمله فى المجتمع .

التحويل :

معنى التحويل هو أنه عندما يتقدم شخص إلى مؤسسة للحصول على خدمة معينة ويتضح أن هذه المؤسسة لا تقدم هذه الخدمة ، أو عند دراسة حالة ويتضح أن العميل يحتاج إلى خدمة تقدمها مؤسسة أخرى ، أن يقوم الإخصائي الاجتماعي بتحويل الحالة إلى المؤسسة المختصة بتقرير مبسط يتضمن بعض البيانات الهامة عن الحالة وعن سبب تحويلها .

ويحدث التحويل نادراً في أجهزة تنظيم المجتمع لأنها لا تقدم خدمات مباشرة ويجب على إخصائي تنظيم المجتمع في حالة تحويله حالة ما إلى إحدى المؤسسات أن يكون لبقاً في معاملة صاحب الحالة حتى لا يشعر أن تحويله إلى هيئة أخرى ناتج عن عدم الرغبة في تلبية حاجته ومساعدته ، وإن هذا التحويل ما هو إلا مجرد التخلص منه .

الاجتماعات :

الاجتماع عبارة عن اشتراك أكبر عدد ممكن من يمارسون أنشطة تنظيم المجتمع والمهتمين به في لقاء لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض تنظيم المجتمع . وقد يعقد الاجتماع بمقر الجهاز أو خارجه ، والهدف من الاجتماعات هو مناقشة الأمور التي تتعلق بممارسة الأنشطة والوصول إلى قرارات واجبة التنفيذ . والاجتماعات من الوسائل الهامة التي يستخدمها جهاز تنظيم المجتمع في ممارسة نشاطه ، ولذا يجب أن تمارس بدقة وعناية وتمتبر القدرة على تنظيم اجتماعات ناجحة من المهارات الأساسية اللازمة لإخصائي تنظيم المجتمع .

وفيما يلي بعض التوجيهات التي تساعد على نجاح الاجتماعات :

- ١ — إعداد جدول أعمال للاجتماع. يرفق به مذكرات تفسيرية عن بعض الموضوعات التي قد يصعب على المجتمعين فهمها أو متابعتها .
- ٢ — توجيه الدعوة إلى أعضاء الاجتماع موضعها مكان وموعد الاجتماع .
- ٣ — إرسال الدعوة مرفقاً بها جدول الأعمال والمذكرات التفسيرية اللازمة قبل موعد الاجتماع بوقت مناسب .
- ٤ — تعقد الاجتماعات في كثير من الأحيان برئاسة بعض القادة المحليين وفي هذه الحالة يجب أن يجتمع الإخصائي الاجتماعى بمن سيرأس الجلسة قبل الاجتماع لمناقشة وتوضيح كل الأمور المتعلقة بالاجتماع .
- ٥ — إعداد سجل لتوقيع من يحضر الاجتماع حتى يمكن حصر المتفنيين .
- ٦ — التأكيد من إعداد مكان الاجتماع إعداداً مناسباً .
- ٧ — يوقع المدعون على سجل التوقيع عند توافدهم ويفتتح الاجتماع وتعرض التقارير وتطرح الموضوعات للمناقشة طبقاً لما هو وارد في جدول الأعمال ، ويجب أن يعطى الرئيس الفرصة لكل عضو للتعبير عن رأيه وينشط الأعضاء الذين لا يشتركون في المناقشة ويلخص ما يدور من مناقشات من وقت لآخر لمساعدة الأعضاء على متابعة ما يدور في الاجتماع وأن يعمل على الوصول إلى قرارات ترضى الجميع بقدر الإمكان ويمكن تحديد موعد للاجتماع القادم في نفس الجلسة حتى يتفق الأعضاء على الموعد الذى يتناسب وظروفهم .
- ٨ — بعد انتهاء الجلسة يتم حصر الفائزين ويكتب محضر الجلسة ويرسل لجميع الأعضاء بما في ذلك من تغيبوا عن الجلسة حتى يشعروا بأهميتهم ويلبوا بما دار في الاجتماع .

٩ — يجب متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذت في الاجتماع فلا قيمة لأي قرار إذا لم يوضع موضع التنفيذ .

اللجان :

تعتبر اللجان من أهم الأدوار في تنظيم المجتمع حيث يتم غالبية النشاط الذى يؤدي في ميدان تنظيم المجتمع عن طريق اللجان .

تعريف اللجان :

اللجنة مجموعة من الأفراد تمين أو تنتخب لبحث وإصدار قرارات أو توصيات في الموضوعات التي تحال إليها .

اهمية اللجان :

١ — تعد اللجان مركزاً لتدريب العنصر البشرى وإعداده لتحمل المسئوليات والقيام بالدور القيادى في ميادين العمل لتنمية المجتمع .

٢ — تعتبر اللجان وسيلة للمناقشة المثمرة لأن أعضائها يمثلون وجهات النظر المختلفة في المجتمع تمثيلاً صحيحاً وتتيح لهم الفرصة للعمل المنتج الخلاق .

٣ — تساعد اللجان على دعم ولاء الأعضاء للمجتمع عن طريق اشتراكهم في القرارات والتوصيات التي تم الوصول إليها عند بحث الموضوعات ، فيعملون على تفضيده وتأييده .

٤ — تزود اللجان أعضائها الراغبين في العمل بفرص مناسبة للعمل المنتج .

٥ - يمكن عن طريق اللجان أن يتم التعاون في المجتمع ، كما يمكن عن طريق الاشتراك في اللجان المختلفة تفهم المشكلات التي تعترض المجتمع وهيئاته .

٦ - ترفع اللجان الروح المعنوية بين الأعضاء عن طريق اشتراكهم في قرارات الهيئة فيعملون على تمضيدها ومناصرتها .

٧ - تتيح اللجان لمنظمات خدمة المجتمع فرص الاجتماع بالأفراد الذين يمثلون مختلف الهيئات والمصالح في المجتمع وهذا يحقق مبدأ التفاعل بين هذه المنظمات والمجتمع ، وتحول اللجان دون بقائهم في عزلة .

حجم اللجان :

يجب أن يراعى في تحديد عدد أعضاء اللجان أن يكون كافياً لتقوم بعملها وتحقق أغراضها وحتى تتمكن الهيئة من أن تضم في عضوية هذه اللجان مختلف المصالح ووجهات النظر ، كما أنه من ناحية أخرى يجب ألا يزيد العدد زيادة تجعل المناقشة وتبادل الآراء أمراً عسيراً .

أنواع اللجان :

يمكن تقسيم اللجان إلى نوعين : الأول من حيث الغرض الذي قامت من أجله اللجنة وطبيعة المشكلات التي تدرسها ، والثاني من حيث الوظيفة .

أنواع اللجان من حيث الغرض :

تنقسم اللجان من حيث الغرض إلى :

١ - لجان دائمة ، وهي اللجان التي تستدعى طبيعة عملها الاستمرار والدوام

كاللجنة التنفيذية ولجنة الميزانية مثلاً ، وهذه عادةً تُحدد اختصاصاتها في اللائحة الأساسية .

٢ — لجان خاصة أو مؤقتة وهذه تشكل للدراسة أو بحث مشكلة معينة وتحل بمجرد انتهاء مهمتها وتقديم تقريرها .

ومن الأفضل أن يكون عدد اللجان الدائمة أقل ما يمكن وأن يستعان باللجان المؤقتة لبحث الموضوعات كلما استدعى الأمر .

وتنقسم اللجان من حيث الوظيفة إلى :

١ — لجان تحضيرية ومهمتها تنحصر في الدراسة والإعداد .

٢ — لجان تنفيذية ومهمتها تنحصر في إصدار القرارات .

٣ — لجان استشارية ومهمتها إبداء الرأي وللشورة .

ويتوقف نجاح اللجان إلى حد كبير على مقررها أو سكرتيرها الذي يجب أن يلم بجميع أغراضها واختصاصاتها حتى لا تعيد اللجنة عن الهدف الذي شكلت من أجله ، كما يجب أن يكون ملماً بقرارات مجلس الإدارة واللوائح التفسيرية للهيئة . ولضمان التكامل بين أعمال اللجان ولإحاطة مجلس الإدارة بنواحي نشاطها تنص بعض الهيئات في لوائحها على أن يكون رؤساء اللجان الدائمة من أعضاء مجلس الإدارة .

وظائف اللجان :

يمكن حصر الوظائف الهامة للجان فيما يأتي :

١ — اتخاذ القرارات فيما يتفضل بالسياسة العامة للهيئة أو البرامج أو طريقة

العمل نفسه .

٢ — وضع التوصيات بشأن السياسة العامة أو البرامج أو العمل ، وفي هذه الحالة تعرض تلك التوصيات على السلطات الأعلى التي لها حق اتخاذ القرارات .

٣ — تقديم المشورة إلى المدير المنفذ أو الهيئة التي تقوم بتحديد سياسة المؤسسة .

٤ — الإشراف على المدير المنفذ أو المدير المساعد أو على الموظفين .

٥ — العمل على التنسيق بين الأعضاء والجماعات أو الوحدات التي تتكون منها الهيئة إذ تضم اللجنة عادة رؤساء الإدارات أو ممثلين لهذه الوحدات .

٦ — الدراسة والبحث واستطلاع الحقائق والقيام بالمسوح الاجتماعية وتؤدي اللجنة عملها عادة تحت إشراف وتوجيه الموظفين الفنيين .

٧ — الزيارة والتفتيش ، إذ تشكل في بعض الأحيان لجان الغرض منها التفتيش على بعض المؤسسات أو زيارتها لوضع تقرير عنها .

٨ — القيام بنشاط إداري أو خدمي ، فقد تشكل لجنة ويمهد إليها بإقتراح الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع عام أو تشكيل لجنة استقبال مثلاً .

٩ — إقامة علاقات عامة سليمة وتعتبر مجالس الإدارات ولجان العلاقات العامة أو الدعاية أو المجالس الاستشارية من بين اللجان التي تقوم بهذه الوظيفة .

١٠ — اختيار وتعيين واعتماد الموظفين ، فقد تشكل لجان الترشيح لبعض

الوظائف أو لبحث حالة الموظفين ومرتباتهم وعلاواتهم وتنقلاتهم ،
كما قد تشكل لجان للمضوية وظيفتها اعتماد استمارات إلتصاق الأعضاء
أو المؤسسات .

١١ — التحكيم وللنازعات ، إذ تختص بعض اللجان بالنظر في الشكاوى
والتظلمات أو قد تشكل لجنة للنظر في خلاف وقع بين مجلس الإدارة
والمدير للنفذ مثلا .

١٢ — متابعة البرامج ، فقد تقوم بعض المنظمات بتشكيل لجان مهمتها
متابعة البرامج ، أو قد تقوم بها أية هيئة إدارية أو استشارية
كستولية إضافية لستولياتها الأصلية .

المؤتمرات :

المؤتمر هو الوسيلة التي يتم بها إقناع الجمهور بفكرة أو موضوع معين
أو بنتائج عمل لكسب تأييد الرأي العام ، أو تهمة الجرائم للتبادل الفكري
حول مشكلة ، أو مسألة مينة بين عدد من المهتمين بتلك المشكلة أو المسألة
وتهدف للمؤتمرات إلى الوصول إلى توصيات وقرارات ونتائج فيما يتعلق بموضوع
إنعقاده ويمهد عادة للمؤتمر بمقد اجتماعات وعمل ندوات وأحاديث وجلسات
تحضيرية وتشكيل لجان وإعداد بحوث ، وغالبا ما لا تتمدى مدة المؤتمر
أياماً محدودة .

أهداف المؤتمرات :

للمؤتمرات أهداف متعددة نلخصها فيما يلي :

١ — خلق اهتمام الرأي العام بموضوع ما .

- ٣٠ — إقناع المسؤولين بفكرة أو قضية أو مشكلة .
- ٣١ — تشجيع المهنيين على البحث والدراسة وتبادل الأفكار والآراء وتشجيعهم على الوصول إلى الاتفاق على عناصر مشتركة يلتزمون بها خلال ممارستهم لمهنتهم .
- ٤ — توفير الجو المناسب للتبادل الفكرى بين القيادات المهنية والقيادات الشعبية والمواطنين .
- ٥ — العمل على تنسيق الجهود والتعاون بين المهتمين بقضية معينة في مجتمعات أخرى .

أنواع المؤتمرات :

تنقسم أنواع للمؤتمرات إلى ما يلى :

١٠ — من حيث المدة وتنقسم إلى :

(أ) مؤتمرات مؤقتة وهى التى لا تنعقد بصفة منتظمة وليس لها هيئة دائمة تنظم إنعقادها بصفة دورية .

(ب) مؤتمرات دورية وهى التى تعقد بصفة دورية منتظمة على فترات محددة غالباً ولها هيئة دائمة مسئولة عن الإعداد لها وتنظيمها وإنعقادها فى المواعيد المحددة لها .

٣ — من حيث الغرض وتنقسم إلى :

(أ) مؤتمرات عامة وهى التى تتناول مختلف النواحي التى تهم الجماهير فى المجتمع .

(ب) مؤتمرات نوعية وهى التى تختص بممارسة أنشطة فى مجال معين كالمؤتمرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو التربوية. أو النفسية أو رعاية الأسرة أو الطفولة .

(ج) مؤتمرات مهنية وهى التى يعقدها المشتغلون بمهنة معينة كالمهندسين أو الإحصائيين الاجتماعيين أو الأطباء .

٣ — من حيث المستوى وتنقسم إلى :

١ — مؤتمرات محلية تعقد على مستوى محلى .

٢ — مؤتمرات قومية تعقد على مستوى الدولة .

٣ — مؤتمرات إقليمية وتعقد على مستوى إقليم معين يشمل عدد من الدول .

٤ — مؤتمرات دولية وهى التى تعقد على المستوى العالمى أو التى يشترك فيها عدد من دول العالم .

تكوين المؤتمر :

يتكون المؤتمر من جمعية عمومية تضم جميع أعضاء المؤتمر الذين تنطبق عليهم شروط عضوية المؤتمر وينتخب من بين أعضاء الجمعية العمومية أمانة المؤتمر أو مجلس إدارته ، كما تشكل لجان من بين أعضاء الجمعية العمومية تختار أو تنتخب . وعادة ما يكون مقررى اللجان من بين أعضاء أمانة المؤتمر ليقوموا بعملية الربط بين اللجنة وأمانة المؤتمر (مجلس إدارته) ويختلف عدد اللجان ، إلا أنه لا بد أن يكون هناك لجنة لصياغة قرارات وتوصيات المؤتمر .

٢٠ أساليب المستخدمة في المؤتمرات :

هناك أساليب عدة تستخدم في المؤتمرات أهمها :

١ - البحوث : يعد المتخصصون بحثاً في موضوعات المؤتمر تقدم في الاجتماعات العامة أو في اللجان المختصة التي يشكلها المؤتمر .

٢ - الاجتماعات : وهي من أهم وسائل المؤتمرات لكي يمارس المؤتمر نشاطه ، وهذه الاجتماعات تكون عامة أو تكون خاصة بلجان المؤتمر .

٣ - المناقشات : وهي الوسيلة التي تتبع في الاجتماعات العامة واجتماعات اللجان فتناقش الموضوعات الأساسية للمؤتمر في الاجتماعات العامة ، وتقوم اللجان بمناقشة الموضوعات الفرعية التخصصية .

٤ - المطبوعات والوسائل السمعية البصرية : وتستخدم في المؤتمرات كوسائل توضيح للموضوع الذي يبعثه المؤتمر .

مراحل المؤتمرات :

تمر المؤتمرات في ثلاث مراحل رئيسية هي مرحلة الإعداد ومرحلة الانعقاد ومرحلة المتابعة .

أما مرحلة الإعداد فهي التي تسبق موعد انعقاد المؤتمر والتي يتم خلالها تحديد أهداف المؤتمر والموضوعات التي ستبحث ويكلف المختصين بإعدادها عادة . كما يتم في هذه المرحلة تحديد موعد المؤتمر ومكانه وعمل الدعاية اللازمة له وتحديد شروط المضوية وتوجيه الدعوات واختيار القادة والخبراء إلى غير ذلك من الأعمال التحضيرية .

أما مرحلة انعقاد المؤتمر فتبدأ بافتتاح المؤتمر في اجتماع عام يبدأ بكلمة الافتتاح ثم تمعد اجتماعات عامة لإلقاء البحوث والدراسات ومناقشتها كما تمعد اجتماعات للجان المختلفة التي يشكلها المؤتمر . وفي نهاية المؤتمر تجتمع لجنة صياغة التوصيات والقرارات التي اتخذها المؤتمر في اجتماعاته العامة وفي تقارير وبحوث اللجان المختلفة ثم يختم المؤتمر جلساته بقراءة التوصيات والقرارات وتعديلها وإضافة أو حذف بعضها وتلقى كلمة الإختتام ثم ينتهي المؤتمر .

أما مرحلة المتابعة فهي التي يتم فيها طبع بحوث ودراسات المؤتمر ومحاضر جلسات الاجتماعات العامة وتقارير اللجان والتوصيات والمقترحات والقرارات التي أصدرها المؤتمر وإرسالها للجهات المختصة التي يهمها الأمر وكذلك لأعضاء المؤتمر ومن يرى إرسالها إليه من المواطنين ، كما ترسل الهيئة المشرفة على المؤتمر أو لجنة المتابعة ، التوصيات والمقترحات والقرارات للمبثات المختصة ثم تتابعها لمعرفة مدى ما نفذ منها .

أدوات الاستشارة والتوعية ووسائل الإيضاح والاتصال والعلاقات العامة :

تهدف عملية الاستشارة والتوعية إلى مساعدة المواطنين على تفهم مشكلاتهم وتعاونهم على حلها بأنفسهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات صغيرة ، أو جماعات كبيرة . والمقابلات الفردية التي ينظمها الإخصائي مع المسئولين في الجماعات والمحاضرات والندوات وبرامج السينما والتلفزيون والزيارات والمعارض والمتاحف والمكتبات ، كل هذه الأدوات لتثقيف الكبار في المجتمع .

وتختلف عملية تثقيف الكبار عن تثقيف الصغار من نواحي كثيرة ،
فالشخص البالغ يريد أن يتعلم بالطريقة التي يرضيها وفي الموقف الذي يرضيه

ومن الأشخاص الذين يقبلهم كعلمين له، فحضور البالغ لحاضرة يختلف عن حضوره. لخصه وقراءته لكتاب بوحى من نفسه يختلف عن قراءته لكتاب مطلوب. تلخيصه وعرضه فى حصة ما مثلاً وقد يعتذر شخص بالغ عن حضور دراسة منظمة لأن أحد زملائه أو رؤسياه يقوم بالتدريس فيها فالكبار يريدون أن يتعلموا بشرط ألا يعرف أحد بذلك ، ويريدون أن يتعلموا ولكنهم يخافون من منافسة الآخرين لهم ، ويريدون أن يتعلموا على شرط ألا تكون هناك امتحانات، وكل هذا يجب أن يكون فى الاعتبار عند تنظيم برامج تثقيف للكبار .

وعلاوة على ذلك فإن هناك بعض المبادئ التى يجب مراعاتها عند وضع برامج للتثقيف للكبار منها :

١ - من حيث مادة البرامج :

(أ) يجب أن يشترك المواطنين بشكل ما فى تحديد مادة البرامج والإشراف على تنفيذها وتقييمها فى النهاية .

(ب) يجب أن تستجيب مادة البرامج لميول المواطنين وحاجاتهم وقدراتهم وخبراتهم .

(ج) يجب أن تستجيب مادة البرامج للأحداث الجارية فى المجتمع (التأميم - التعاون - الاشتراكية مثلا) .

(د) يجب أن تراعى مادة البرامج السياسة العامة للدولة والتقاليد والقيم المحلية السائدة .

(هـ) يجب أن يكون جدول البرنامج مرناً بحيث يمكن تعديله إذا وجد ما يستدعى ذلك .

٢ - من حيث الجوئ اللائم :

(أ) يجب أن يكون جو الدراسة ودياً تسوده الصداقة والزمالة وتقدير من الجانبين .

(ب) أن يكون مكان الاجتماع حسن الإضاءة والتهوية وأن تكون الجلسة مريحة ومنظمة .

(ج) أن يكون موعد الاجتماع ملائماً للجميع بقدر الإمكان .

٣ - من حيث طريقة العرض :

(أ) يجب أن يختار المحاضر أو قائد حلقة المناقشة الطريقة المناسبة لتناول موضوعه .

(ب) يجب أن تتناسب سرعة عرض الموضوع مع مقدرة الحاضرين على الاستيعاب .

(ج) يجب تشجيع اشتراك الحاضرين في الدراسة عن طريق المناقشة أو الأسئلة .

(د) إذا تطلبت العملية أكثر من اجتماع يحسن التنويع في طريقة العرض .

(هـ) يجب الاستعانة بوسائل سمعية وبصرية للتوضيح .

٤ - من حيث التالون بعرض للوضوعات :

(أ) يجب أن يكون القائم بعرض الموضوع متمكناً من مادته ومتحمساً للوضوع ومعلماً على آخر التطورات فيه .

(ب) يحسن أن يكون له خبرة سابقة بمشكلات المجتمع الذي يقوم بالعمل فيه .

(م ٩ - تنظيم المجتمع)

(ج) يحسن أن يكون له خبرة سابقة بتعليم الكبار وبطريقة العرض التي يستخدمها .

٥ - من حيث المستفيدين :

- (أ) يجب أن يشعر المواطنون أنهم يستفيدون فعلاً من البرامج .
(ب) ويجب أن يشعر المواطنون أيضاً بأن رأيهم له اعتبار في تعديل البرامج وفي تنظيم البرامج التثقيفية التالية .

وسائل تثقيف الكبار :

للتثقيف الكبار وسائل كثيرة ومتنوعة أهمها :

١ - المحاضرات والمناظرات والمناقشات والندوات :

في المحاضرات والمناظرات فرصة لمرش الموضوع عرضاً مستفيضاً وتمتاز المناقشات والندوات ببادل التفاعل بين المتحدث والمستمع .

٢ - الزيارات والرحلات الثقافية :

بجانب المصادر الأخرى للتثقيف الموجودة في المجتمع مثل دور الكتب ووحدات الثقافة المتنقلة وجامعة الثقافة الحرة والمتاحف والمعارض ومكاتب الاستعلامات ، يجب الاهتمام بالزيارات والرحلات الثقافية ، ومن واجب الإخصائي ولجنة التثقيف والإستشارة أن يتدارسوا وسائل تعريف الجمهور بهذه المصادر وتشجيعهم على استخدامها عن طريق الإعلان عنها وتنظيم الزيارات لها ودعوة المسؤولين للتحدث للمواطنين عنها إلى غير ذلك من وسائل الدعوة والترغيب .

العلاقات العامة :

تعرف العلاقات العامة بأنها العملية المستمرة التي يتم بها توجيه أى مؤسسة أو منظمة نحو اكتساب رأى الجمهور لعملها ونحو ما تقدمه من خدمات ، أى أن العلاقات العامة تضم كل أنواع العلاقات بين الهيئة والجمهور والجماعات والأفراد ، فى خارجها أو فى داخلها وهى مسئولة أساساً عن كل ما يجعل الهيئة معروفة ومفهومة ومستخدمة ومرضيا عنها .

وبذا يمكن تحديد دور العلاقات العامة من ناحيتين :

١ — توصيل رأى الجمهور للمسؤولين فى المؤسسة عن طريق قياس وتحليل الرأى العام .

٢ — توصيل رأى المسؤولين فى المؤسسة للجمهور عن طريق الدعاية .
وتكفل كل من العمليتين الأخرى ، ولا يمكن لأيهما أن يستغنى عن خدمات الأخرى فالدعاية بدون تفهم لرأى الجمهور ، وتفهم رأى الجمهور دون عرض خدمات المؤسسة ورأيها فى حل المشكلات الاجتماعية لا شك مضیعة للوقت والجهد والمال .

اهمية العلاقات العامة فى تنمية المجتمع وتنظيمه :

تحتاج كل أنواع الهيئات الاجتماعية والاقتصادية ، سواء كانت هيئات تقوم بمخدمات تنظيمية مثل المجالس والاتحادات ، أو خدمات مباشرة مثل الجمعيات وبرامج العلاقات — العامة إلى رأى الجمهور ، إذ فى المجتمعات الديمقراطية نجد أن رأى الجمهور من الأهمية الكبرى بالنسبة للمسؤولين عن المؤسسات والمنظمات ، فمن طريقه يعرف مدى مقابلة الخدمات المقدمة للمشكلات التي يرشعر بها الجمهور ، كما أن رأى المؤسسات هام جداً بالنسبة للجمهور فهو الذى يطلعه على حجم ونوع المجهودات المبذولة لخدمته وعلى أحسن السبل لمقاولة حاجته .

والواقع أن عمليات العلاقات العامة هي الطريق الذي يوجد التوازن بين رأى المختصين فى المؤسسات ورأى الجمهور وبذا تزداد معرفة الجمهور بإصول الإصلاح وتزداد معرفة المختصين بحاجات الجمهور المتطورة .

ويرى البعض أن مسئولية العلاقات العامة تقع على عاتق المنظمات كالمجالس والاتحادات ، إذ أنها أقدر على استخدام المختصين واستخدام أدوات الدعاية المختلفة كالأنلام السينائية والتليزيونية بما قد يستفد من الجمعيات والمؤسسات طاقة كبيرة يمكن توفيرها .

ويلزم لعملية العلاقات العامة إنشاء جهاز خاص بها أو لجنة يماونها أحد المختصين لوضع السياسة السامة للعملية ثم مقابلة تنفيذها . ويستعان فى عمليات العلاقات السامة بالصحف والإذاعة والكتيبات المطبوعة والسينما والمحاضرات والندوات والمصقات والخطابات البريدية . ويجب مراعاة مايلى فى برامج العلاقات العامة :

- ١ — أن تكون برامج الهيئة ناجحة .
 - ٢ — أن تستعين الهيئة بالمختصين فى العلاقات العامة .
 - ٣ — أن تكون عمليات التعريف مبنية على حقائق وإحصاءات .
 - ٤ — أن تراعى الأمانة فى المعلومات المقدمة للجمهور .
 - ٥ — أن تصاغ المعلومات لسكل فئة من فئات الجمهور على حدة .
 - ٦ — أن يكون هدف البرنامج تعليمى حتى يفهم الجمهور ويناقش .
- ماتقدمه الهيئة من خدمات .

أهداف العلاقات العامة للهيئات الاجتماعية :

تتلخص الأهداف الأساسية لبرامج العلاقات العامة بالنسبة للهيئات الاجتماعية فيما يلي :

- ١ — العمل على تشجيع العضوية وزيادتها في الهيئة .
- ٢ — تعريف الجمهور بأهداف وأساليب وسياسة وبرامج وخدمات ومنجزات الهيئة .
- ٣ — مساعدة الهيئة في برامج جمع المال لتمويلها .
- ٤ — تصحيح الأفكار الخاطئة عن الهيئة والرد على النقد الموجه إلى برامجها وأساليبها .
- ٥ — معرفة رأى الجمهور في الهيئة وبرامجها (قياس الرأى العام) .
- ٦ — تعريف أعضاء الهيئة بنشاطها وكيفية الاستفادة منه والمساهمة فيه .
- ٧ — تجنيد المتطوعين للعمل في الهيئة .
- ٨ — مساعدة أعضاء الهيئة في تعريفهم للمجتمع ببرامج الهيئة .
- ٩ — تحسين العلاقات الداخلية بين موظفي الهيئة .

التدريب :

تعتمد عمليات خدمة المجتمع على تدريب أفراد المجتمع على الاعتماد على النفس وإعدادهم لتحمل مسئوليات معينة وبث روح القيادة بينهم وزيادة قدرتهم على حل مشا كل المجتمع . ولا تقتصر عمليات التدريب على إعداد مجموعة من الإخصائيين إعداداً فنياً على عمليات خدمة المجتمع في مهاد

خاصة أو مراكز للتدريب ، بل يجب أن يشمل أفراد المجتمع أيضاً حيث أن مسؤولية توفير الرعاية الاجتماعية تقع على عاتق أفراد المجتمع وعلى الدولة التي تقوم بتوفير العناصر الأساسية اللازمة لتحقيق الرعاية الاجتماعية ، ويقوم أفراد المجتمع المنتمين إلى الهيئات والمؤسسات الاجتماعية بالمجتمع بسد الفراغ في الخدمات التي تقدمها الدولة والعمل على تنميتها .

وتتم عمليات التدريب على ثلاثة مستويات هي :

(أ) المستوى التخصصي أو الافتراضي :

حيث لا يمكن أن تحقق عمليات تنظيم المجتمع أهدافها إلا إذا قام بتنفيذ البرامج إخصائيون اجتماعيون يعدوا إعداداً مهنيًا خاصاً للعمل في نظميات خدمة المجتمع أو العمل في المؤسسات الاجتماعية .

(ب) المستوى المهني :

وهو مستوى الفنيين الذين ترتبط أعمالهم في المجتمع بتقديم خدمات مباشرة لأفراده في سبيل تحقيق الرعاية الاجتماعية كالأطباء والمدرسين ورجال الدين ، بمعنى آخر القادة المحترفون في المجتمع حيث يهدف تدريبهم إلى خلق وعي بينهم مما يساعد على قيام مؤسساتهم بخدمة المجتمع .

(ج) المستوى العام لأفراد المجتمع :

ويهدف إلى إثارة الوعي وخلق روح القيادة بين أفراد المجتمع وتدريبهم على الاعتماد على النفس والاهتمام بمحقوقهم ومشاكلهم ، وإمجاديتهم في حل تلك المشاكل وتشجيعهم على الاشتراك في عمليات خدمة المجتمع .

إعداد التقارير وعمليات التسجيل :

التسجيل هو عبارة عن تدوين كتابي للمعلومات والحقائق لتكون مرجعاً في خدمة أغراض المنظمة ، والتسجيل عملية مستمرة إذ توضح بشكل دائم عمل المنظمة وهو وسيلة هامة لتحسين أسلوب خدمة المجتمع ، كما أنه يساعد على استمرار الخدمة فلا تتأثر تأثيراً كبيراً بتغير الإحصائي ، فالسجل هو وسيلة الجوصل بين الإحصائي القديم والإحصائي الجديد وبذلك يمكن ضمان استمرار المشروعات ، كما أنه الأداة الأولى لإعداد التقارير العامة وأساس تبنى عليه خطط المستقبل والبحوث الاجتماعية كما أنه أداة متابعة أيضاً الأهداف وتقييمها .

وهناك أنواع مختلفة من التسجيل نذكر منها :

١ -- التسجيل الإحصائي وهو الذي يهتم بالأرقام والإحصائيات مثل عدد اجتماعات اللجان والحضور والغياب بالنسبة للأعضاء وهذا التسجيل لكي يكون له دلالة يجب الاستفادة من الأرقام والإحصائيات بتحليلها ومعرفة الأهداف النوعية التي تحققت .

٢ -- التحليل الوصفي . وهذنه الوقوف على مدى الاستعدادات البشرية والقدرات المادية والبشرية التي تساهم في عمليات تنظيم المجتمع ويظهر في هذا النوع من التسجيل التحليل الوصفي للنفي للمقالات مع مندوبي الهيئات والقادة في المجتمع وتسجيل الاجتماعات بكافة صورها . وينقسم التسجيل من حيث الفترة أو للدة إلى :

١ -- تسجيل يومي وهو الذي يتابع العمليات المختلفة يوماً بيوم فيصف الأحداث في تفصيل أو اختصار ، وقد يتضمن تعليقات الإحصائي

على هذه الأحداث ، وكما كان التسجيل أكثر تفصيلاً كلما أعلی الصورة الحقيقية للموضوع .

٣ - تسجيل فترة أى كل فترة من الزمن قد تكون أسبوعاً أو شهراً أو كل ثلاثة أشهر أو سنة ، تبعاً لطبيعة المشروع ومدته ، وهو الذى يعطى تلخيصاً للموقف ويقارن بين تقارير الفترات المختلفة ، وعن طريقه يمكن معرفة ما تصل إليه المجهودات المختلفة فى سبيل إنجاز مشروع ما طبقاً للخطة الموضوعة .

وهناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند التسجيل حتى يحقق الفرض منه نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتى :

١ - يجب اختيار ما يكتب بنهاية فلا يستفيض الإخصائى فى نقاط غير مهمة بينما يهمل نقاط أخرى لما أهميتها .

٢ - يجب أن يفرق فى التسجيل بين الأحداث المختلفة كما حدثت ، وبين تحليل الإخصائى لتلك الأحداث .

٣ - يجب أن يوضح التسجيل الدور الذى قام به الإخصائى .

٤ - يجب أن يكون التسجيل واضحاً حتى يصلح للمناقشة مع الرؤساء والمشرفين .

٥ - يجب الاحتفاظ بالسجلات فى مكان أمين .

الفصل الثالث

القيادة في تنظيم المجتمع

حاجة المجتمعات الى القادة :

انقضى العهد الذى كانت فيه وظيفة الدولة تنحصر في حفظ الأمن في الداخل وصيانة حدود الدولة في الخارج ، وإقامة العدالة بين أفراد المجتمع . فلقد اتسعت دائرة الأعمال الاجتماعية ، وازدادت أوجه النشاط الاجتماعى زيادة كبيرة ، وتمعدت الحياة تمعداً كبيراً بفضل التخصص وتقسيم العمل . وهذه الحياة المعقدة تطلبت من الأفراد الشعور بالتضامن الاجتماعى والتماسك من أجل تحقيق أهداف مشتركة .

لهذا كان من الضروري أن يقوم بين أفراد كل مجتمع من المجتمعات من يعمل على تقوية الروح المعنوية والتضامن والتماسك الروحى بين أفراد المواطنين حتى يجمعهم حول غرض واحد وهدف واحد يسمون جميعاً لتحقيقه ، فتجمعهم وحدة الهدف ، مما يعمل على حل كثير من مشكلات هذا المجتمع وعلى تصحيح بعض أوضاعه ، والنضاء على الاتجاهات المتناقضة وهكذا يسير المجتمع نحو التقدم .

والقيادة لا تنحصر في الميدان السياسى لحسب ، وإتباعى موضوع اجتماعى . فالقيادة ظاهرة اجتماعية ، شأنها شأن غيرها من ظواهر المجتمع المختلفة ، تنشأ تلقائياً عن طبيعة الاجتماع البشرى ، وتؤدى وظائف اجتماعية ضرورية ، وهى

تتناول السياسة وما عداها من مختلف ألوان النشاط الاجتماعى ، والاقتصادى ،
والدينى ، والأخلاقى ، وغير ذلك من ألوان ونواح لنشاط الأفراد فى المجتمع .

والواقع أننا فى هذا الفصل لا نريد التعرض لظاهرة القيادة كمجال لبحث
المفكرين من علماء الاجتماع والسياسية مثلاً ، ولكننا نريد أن نبين أنماطها
 وأنواعها ومصادرها وطرق اكتشافها والتدريب عليها كعنصر له أهميته
 فى طريقة تنظيم المجتمع . فلا شك أن جهود المواطنين وتساهمهم بالوعى والإيمان
 مع وجود القادة المخلصين ، عنصر هام فى أى عملية من عمليات البناء أو فى أى
 محاولة لمعالجة مشكلة ما من مشكلات المجتمع .

ولقد بين ميثاقنا القوى أهمية القيادة بأن جعل من ممارسة الحرية طريقاً
خلق قيادات من التفكير الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفردى بما يوفر
لعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

وأن حرية القيادات يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية ،
إذ لا تستطيع القيادات أن تمارس عملها بالأكراه والتعصب .

ولعل القيادة الحقيقية هى الإحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وإيجاد
الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود الحقة لها .

وتعتمد طريقة تنظيم المجتمع اعتماداً كبيراً على مشاركة الأهالى ومساهمتها
فى العمليات المختلفة التى تتضمنها مما يجعلنا نهم بعنصر القيادة فى تنظيم المجتمع .

والقيادة إذا كانت شعبية جماعية فإنها تعمل فى الغالب على الانتماء المباشر
بالجمهير لتتلمس حاجاتها ومشكلاتها ثم هى تبحث معها على إيجاد الحلول

اللازمة لها . بحيث تمكن من الإسهام بصورة فعالة في حركة الجماهير نحو هدف معين .

والقيادة الجماعية تقوم على أساس ديمقراطي ولهذا فمن أهم واجباتها العمل على اكتشاف القيادات الجديدة من بين أفراد الشعب ، إذ يتضمن مفهوم القيادة الجماعية أن كل فرد في الجماعة يشعر بأن في إمكانه أن يجد نفسه في بعض المواقف قائداً وموجهاً للمجموعة ، وهكذا يساعد مع الآخرين على توضيح الهدف ، وتحسين الوسائل التي تؤدي إلى تحقيقه .

ويوضح ميثاقنا الوطني أهمية جماعية القيادة في أنها أمر لا بد من ضمانه في مرحلة الانطلاق الثوري . فهي ليست عاصما من جموح الفرد فحسب ، وإنما هي تأكيد للديمقراطية على أعلى للمستويات ، كما أنها في الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

ولا يمكن أن يقوم مبدأ القيادة الجماعية إلا بتوافر الشروط الآتية :

١ — ألا يكون هناك فرض سلطة من أحد ، بل الكل أعضاء في جهاز واحد يعمل على تحقيق هدف واحد .

٢ — أن يكون هناك مجال للعمل القيادي لكل فرد يظهر إستعداده لتحمل المسئولية .

٣ — أن يعود كل فرد نفسه على الاستماع والإنصات لرأى الغير ، وأن يكون هادئ النفس متزنًا لا يثور . فالهدوء النفسى ، والاتزان الانفعالى ، والمرونة ، من ألزم ما يجب أن يتصف به الفرد للوصول إلى الرأى الجماعى للصائب .

٤ — أن تكون هناك حرية رأى ، وشعور مشترك بين الجميع بأنهم جميعاً مسئولون عن تقرير مصير جماعتهم ، فهي ليست مسئولية فرد دون آخر ، وإنما هي مسئولية الجميع .

وهناك وسائل تعمل على ربط القيادة الجماعية بالقاعدة المربضة من الشعب .
ومن هذه الوسائل ما يأتى :

١ — تميق الاتصالات بين القيادات الجماعية وقواعدها من جاهير الشعب .

٢ — توفير المناخ المناسب للمناقشات الحرة حيث تكون أساساً للنضوج الفكرة ووضوحها .

٣ — تحديد المسئوليات حتى يمكن إحكام العمل وتنظيمه .

٤ — التسليح بالعلم والمعرفة ، فوضوح الرؤية تتطلب الوقوف على كل جديد فى العلم ، وبالعلم وحده يمكن دفع الجماهير إلى العمل البناء .

٥ — توسيع نطاق الاتصالات بين القيادات المختلفة على كافة درجاتها ومستوياتها بما يزيد من إمكانياتها على العمل القيادى الناجح .

كما سبق نستخلص ضرورة توافر أركان ثلاثة لوجود القيادة :

١ — أن يكون هناك جماعة من الناس .

٢ — أن يكون لهذه الجماعة أهداف معينة .

٣ — أن يكون لأعضاء الجماعة مسئوليات معينة فى سبيل تحقيق أهداف الجماعة .

فالتيادة كما يعرفها « تيد » هي القدرة على التأثير في جماعة كـ تتعاون .
لتحقيق هدف تشر بمحيوته .

نظريات القيادة :

١ — نظرية التفرد الذاتي (السمات) :

يفسر بعض المفكرين حقيقة القيادة بما ينفرد به بعض الأفراد من مواهب وملكات . ويسمى هذا التفسير بنظرية السمات ويقصد بها أن من بين الناس من ينفرد بمواهب ذاتية خاصة توهله لأن يكون قائداً بين أفراد مجتمعه كأن يكون ذكياً ، مثابراً على العمل ، طموحاً ، بطقاً ، له قدرة على التجديد والابتكار ، يثق بنفسه من غير كبرياء ، قادراً على تكوين علاقات سوية مع الغير .

ويرى « جوردون » T.Gordon أن السمات بعضها موروث وبعضها مكتسب ، وتحتاج تفاعل السمات الموروثة والمكتسبة لتكون الصفات الذاتية التي تساعد الفرد على أن يبرز بين أفراد مجتمعه كقائد لهم في بعض المواقف الجماعية^(١) .

٢ — نظرية الترابط الاجتماعي :

وترى هذه النظرية أن العمل في المجتمع على جمعي يرمي إلى التضامن للوصول بالمجتمع إلى تحقيق أهدافه ، ولهذا كان لا بد من ظهور القادة لتوجيه أفراد المجتمع

(1) T. Gordon : Group Centered Leadership Boston, Houghton Mifflin Company, 1955, p.47

نحو تحقيق هذه الغايات والأهداف ، مع ضرورة تضامن الأفراد لتحقيق أهداف مشتركة تربط حاجات الجماعات المختلفة للمجتمع بحاجات المجتمع نفسه .

٣ — نظرية القيادة الجماعية :

أدت نظرية الترابط الاجتماعي إلى نظرية جديدة هي نظرية القيادة الجماعية . وهي ترى أن القيادة لا تتركز في شخص معين واحد ، بل أن الجماعة كلها تشارك في تحقيق الهدف عن طريق توزيع المسؤوليات بين أفراد الجماعة بحيث أن أغلبية أفراد الجماعة يمارسون بعض صور القيادة .

٤ — نظرية تركيز الجهود العقلي :

وترى هذه النظرية أن العمل المتواصل والدأب على تركيز الفكر في دائرة البحث أو التخصص يوصل بعض الأفراد إلى مركز القيادة .

ومما يساعد على الوصول إلى مرتبة القيادة استغلال الفرد لأوقات فراغه ، واستغلال المواقف المختلفة للعمل الجدى وبذل الجهد بالنسبة لهذا الموقف .

والواقع أن كل نظرية من هذه النظريات لها ما يبررها وإذا أردنا أن نحققها للإخصائى تنظيم المجتمع فإن الأمر يستدعى ما يأتى :

١ — اكتشاف إخصائى تنظيم المجتمع لنفسه بمعنى كشف مهاراته ومحاولة تنمية هذه المهارات .

٣ — دراسة المواقف المختلفة بعناية ومحاولة تركيز الجهد ليكون لإخصائى تنظيم المجتمع دوره الإيجابى في هذا الموقف .

٣ - اهتمام إخصائى تنظيم المجتمع باكتشاف قيادات جديدة من بين أفراد الشعب .

٤ - حسن توزيع المسئوليات بين جميع الأعضاء بما يحقق صورة القيادة الجماعية .

فالواقع أن القيادة لا تعنى شيئاً إلا فى ضوء جماعة . ولعل التفاعلات بين أفراد الجماعة بعضهم البعض ، وبينهم وبين القائد على الأسس السليمة هى أساس العنصر القيادى الناجح لتحقيق الأهداف المنشودة وقد تتخذ القيادة أحد طريقين :

١ - طريق مباشر : وهو يعتمد على القائد نفسه فى مواجهة الجماهير ، أو الاجتماع مع اللجان والتأثير عليها بنفسه ، ووسائل الاقتناع أو التأثير هنا هى الخطابة والمحاضرات والزيارات الشخصية . فثلاً وجود إخصائى اجتماعى فى منطقة معينة نجد أن قيادته تكون بشكل مباشر ، إذ هو يتصل بالأفراد ويحاول إقناعهم ، ويجتمع باللجان المختلفة بالمركز الاجتماعى مثلاً ويدير المناقشات إدارة ديموقراطية للوصول إلى قرارات معينة وهكذا .

٢ - وطريق غير مباشر : ووسائل الاقتناع أو التأثير هنا تكون بالاستعانة بالسينما مثلاً أو الراديو أو المجلات ، وهنا توجد آلة وسيطة بينه وبين الناس ، وهذه الطريقة غالباً ما تستعمل فى حالة ما يكون عدد التابعين كبيراً ولا يمكن للقائد أن يجتمع بهم جميعاً ، ومن أمثلة هذا الشكل من القيادة المصلحون الاجتماعيون الذين لا يتمكنون من مقابلة أفراد المجتمع جميعاً فيستعينون ببعض الوسائل كالراديو والصحافة مثلاً لاقتناع أفراد المجتمع بخطبهم الجديدة .

ومن القادة من يبنى قيادته على القوة وهم الذين يعرفون بالـ *Group Compellers* وهي قيادة دكتاتورية لا تهتم كثيراً بمصالح الجماهير فالقائد يعمل فقط على تحقيق ما يراه هو من أهداف . ومن القادة من يبنون قيادتهم على أساس ديموقراطي ، حيث نجد تبادل للشاعر بينهم وبين أفراد المجتمع ويعرفون عادة بأصدقاء الجماهير *Group Exponents* .

والقيادة قد تكون تقليدية كقيادة أشخاص يشغلون مناصب معينة محددة المعالم في المجتمع كقيادة ناظر المدرسة مثلاً أو العمدة أو المديرين ، وكثيراً ما تنسجم هذه القيادة بطابع المحافظة على عاداتها واتجاهاتها وأهدافها ، وإن كان هذا لا يمنع من التجديد والابتكار فيها .

أما قيادة الرأي فهي قوة ومقدرة فائقة ترى من ورائها التأثير على عدد كبير من أفراد المجتمع ، وغرضها من ذلك توجيه هؤلاء الأفراد نحو هدف معين ، كما تعمل على إثارة الأذهان نحو العمل لحل مشكلات المجتمع وتحقيق غرض مشترك يتفانى جميع الأفراد برغبة صادقة في تحقيقه ، ولهذا فإن قيادة الرأي تستلزم :

- ١ — صفات معينة في القائد تلزم لنجاحه في أداء مهمته .
- ٢ — قدرة معينة في القائد تساعد على التأثير في عقول الأفراد .
- ٣ — طرق مختلفة يلجأ إليها القائد لتوجيه أفكار المجتمع نحو معيار جديد أو حل مشكلة من مشكلات المجتمع .
- ٤ — قدرة القائد على تحديد الهدف والغاية التي يسعى إليها .

وهكذا فإن قيادة الرأي تعمل على تحقيق أغراض معينة نذكر منها :

- ١ — تقوية الوجود الذاتي عند أفراد المجتمع .
- ٢ — العمل على رفع المستوى الأدبي والحضارى للمجتمع .
- ٣ — توحيد الجهود التى تبذل لتحقيق غرض معين أو هدف محدد .

أما قادة المواقف :

فإنهم يظهرون فى الأوقات الحرجة أو الأزمات بحيث يركزون مجهوداتهم فى العمل بجهد وفعالية من أجل هذا الموقف أو لحل تلك الأزمة .

وهناك صفات وسمات معينة تلزم توفرها فى القائد ، وبقدر توفر هذه السمات والصفات فيه يكون نجاحه فى أداء مهمته . ومن هذه الصفات ما يأتى :

١ - القوة الجسمية :

فالقائد يجب أن تكون له من القوة الجسمية وقوة الأعصاب ما يساعده على مواجهة الشدائد ، وعلى تحمل المسئوليات الجسام التى تلقى على كاهله . ويصح أن يكون الزعيم ضعيف البنية ولكن له من قوة التأثير ما يرفعه إلى قمة الزعامة .

٢ - الاقدام :

يجب أن يتصف القائد بصفة الاقدام والجرأة والشجاعة ، فلا يتردد فى تنفيذ ما يصل إليه من قرارات ، يصل إليها عن الطريق الديمقراطى ، لا على أساس استبداد فى رأى .

(م ١٠ — تنظيم المجتمع)

٣ - التعمس :

لا يمكن أن ينجح قائد الرأى فى أداء مهمته إلا إذا كان متعمسا للفرض الذى يسعى إلى تحقيقه ، فلا تقف العقبات فى سبيله ، بل يحاول تذليلها والقضاء عليها .

٤ - قوة التأثر :

وهى من أهم الصفات التى يجب أن يتزود بها قائد الرأى ، فهو يعمل فى وسط جماعات مختلفة المشارب والثقافات والاتجاهات والميول . وهذه القدرة تساعد على أن يجمع بين الأفراد ويوحد بين صفوفهم .

٥ - حسن التصرف :

وهى من الصفات الهامة أيضا ، إذ يجب أن يكون القائد واسع الأفق ، يعرف كيف يتخلص من كل مأزق يقع فيه .

٦ - المحبة :

يجب أن يكون قائد الرأى محبوبا . من أتباعه ، فلا يماثلهم معاملة قاسية ، أو يظهر بمظاهر الكبرياء ، فإن هذه الأمور وأمثالها تسقطه فى نظر أتباعه فلا يجد من يماثفه فى أداء مهمته .

٧ - قوة الايمان والعزيمة :

فالعزيمة القوية والايمان الصادق خير دافع للقائد للنجاح فى عمله .

٨ - القناعة :

يجب أن يكون القائد قنوعا عقيما ، فلا يستغل تابعيه ، بل يشعرهم بأنه أب روحى لهم ، وهكذا يجدون فيه الشخص المنزه عن الأغراض الشخصية والساعى لخيرهم .

ومن هؤلاء القادة من يعمد إليهم أمر تنفيذ القرارات والتوصيات ،
وهؤلاء بجانب الصفات السابقة يجب أن يتصفوا بالصفات الآتية :

١ — قدرة تحديد الأهداف واختيار طرق الوصول لتحقيق هذه الأهداف
والمعايير الجديدة .

٢ — قوة الثبات ، والقدرة على حسم المواقف المختلفة التي تختلف
فيها الآراء .

٣ — قوة الإشراف على مجهودات تابعيه ، وقدرة توجيههم إلى أيسر
السبل للوصول إلى الأهداف التي يسعون إليها .

٤ — صواب الرأي ، أى القدرة على تحليل المواقف المختلفة تحليلا علميا
لا تحليلا ذاتيا ، حتى يصل إلى رأى صائب فى الأمور المختلفة التي
يتعرض لها .

٥ — قدرة التكيف ، فيجب على القائد أن يتكيف بحسب مقتضيه
المواقف المختلفة ، فلا يتمصب لرأى ولا لاتجاه معين .

٦ — الديمقراطية فى إدارة دفة الأمور ، فلا استبداد فى الرأى ، ولا فى
طرق حل المشكلات المختلفة ، بل أخذ وعطاء ، ومحبة ووفاء .

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق بعض الوسائل الأخرى التي تحقق نجاح
القيادة فلخصها فيما يأتى :

١ — إصدار الأوامر : فيجب على قائد الرأى أن يراعى ضرورة الأوامر
التي يصدرها وعدم كثرتها أو تناقضها ، لأن عدم مراعاة هذه
الأمور يؤدي إلى ضعف قيمتها ، ويحصل الأفراد ينصرفون
عن طاعتها .

- ٣ — إصدار الإنذارات وتوجيه اللوم إلى غير العاملين أو المتخلفين .
وتقرير الثناء إلى العاملين والمجتهدين ، فهذه الوسائل ضرورية .
لزيادة الإنتاج وليث روح التنافس بين أفراد المنظمة التي يترجمها .
- ٣ — الاعتداد بالشخصية والرونة ، فالإعتدال في الشخصية من أهم الصفات .
التي توفر للقائد احترامه وتقديره من الأفراد الذين يعمل معهم .
- ٤ — الحذر من الإستبداد في الرأي أو الدخول مع أتباعه في علاقات
شخصية ، فمثل هذه الأعمال تؤدي إلى عدم وحدة أفراد المنظمة .
وانقسامهم شيعاً وأحزاباً وتدعوم إلى الملق والنفاق .
- ٥ — التجديد والإبتكار : وهي من أهم واجبات القائد فالقائد الناجح هو
الذي يساير التطور ، ويعمل دائماً على تغذية المنظمة التي يعمل فيها
بالأفكار النيرة وتزويدها بالاتجاهات الحديثة ، وهو في كل هذا
لابد له من أن يشرك الأفراد الآخرين في أعماله ويدعوم إلى تقديم
الاقتراحات والاشترائك في المناقشات .
- ٦ — تقوية الشعور بشخصية الهيئة أو المؤسسة التي يعمل بها القائد ،
فترابط أفراد المنظمة الواحدة وشعورهم بوحدة الهدف ووحدة .
التصديق خير معين للمؤسسة على أداء مهمتها ونجاحها ، وعلى هذا
فتقوية الشعور بالانتماء الجمعية أهم ما يجب أن يلجأ إليه القائد حتى .
يخلق من أفراد منظمته وحدة واحدة تعمل بدأ واحدة .
- ٧ — النظام والحفاظة على المواعيد من أهم الأمور التي يجب أن يراعيها
القائد حتى لا تسير أمور المؤسسة أو الهيئة التي يعمل بها بطريقة
إرتعالية فيكون نصيبها الفشل في كل ما تذهب إليه من أعمال .

٨٨ — القضاء على كل ما ينشأ في داخل الجماعة من إشاعات أو أهواء مفرضة ، والعمل على حسم الخلافات بهمة وصلابة حتى تسير الهيئة إلى أهدافها بنجاح .

٩ — مراعاة مستوى الجماعة ، فالقائد الناجح هو الذى يشجع أفراد جماعته على تحمل المسؤولية ، ويراعى المدى الذى يصل إليه الأفراد حتى يتدرج معهم بادنًا من حيث وصلوا ، وهكذا لا يشعر الأفراد بقوة ضغط أو الزام ، وهذه هى الريادة الحكيمة .

وعلى العموم فالقائد هو شخص ذو صفات ثابتة معروفة ، وتكون تصرفاته مقبولة لدى نسبة كبيرة من أفراد المجتمع الذين يقودهم ويوجههم نحو معيار جديد ، أو هدف محدد .

وإذا كانت القيادة الواعية هى الطريق الصالح والأمين لتحقيق أهداف القيادة فإن من الواجب اكتشافها وحسن اختيارها ، والتأكد من صلاحيتها كما يجب إعدادها وتزويدها بكل ما يهمها عملاً على بلوغ الأهداف المرجوة .

ويقع على الإخصائى الاجتماعى دور كبير فى مجال اكتشاف القيادات الشعبية الحقيقية القادرة على العمل مع الجماعات المحلية ، وهكذا يمكن اكتشاف قادة محليين يعملون مع جماعاتهم المحلية من أجل تحقيق خطوات إصلاحية تقتضيها مصالحة الجماعات بعد تدربهم وتنمية قدراتهم ، ونهضة الأسباب والعوامل التى تحثهم على المشاركة الفعلية والعمل الإيجابى فى وسائل الإصلاح المختلفة .

ويقوم الإخصائى عادة باكتشاف القادة عن طريق :

١ — اتصاله بالمجتمع المحلي ..

٢ — مناقشاته واجتماعاته ودراساته مع منظمات المجتمع المحلي المختلفة .

٣ — ملاحظاته الخاصة .

ومن الملاحظ وجود قيادات متنوعة في الريف . فهناك قادة مهنيون كالإخصائى الاجتماعى والطبيب والمهندس الزراعى مثلا . وهناك قادة بحكم مناصبهم كالمعلمة أو شيخ البلد مثلا . وهناك قادة بحكم سطوتهم ونفوذهم . كالملاك الكبار للأراضى الزراعية . وهناك قادة بحكم بعض الاعتبارات الاجتماعية ككبار السن مثلا أو رؤساء العائلات أو فئة المتعلمين اقلتهم بين نسبة الأمية المرتفعة في الريف عادة . وهناك قادة منتخبون عن الأهالى في بعض للنفطيات أو التشكيلات المختلفة كتنظيمات الادارة المحلية أو الاتحاد الاشتراكي العربي مثلا .

التدريب :

حتى يمكن إعداد جيل جديد من القادة يتصف بالثورية في العمل وبالديموقراطية في أداء الواجب ، فإن الآن يستلزم — كما سبق أن بينا — اختيار قادة المستقبل من قاعدة عريضة وبصفات عالية متحررة من الجود والسلبية ومتطلعة إلى المزيد من المسئوليات . ولا شك أن الأمر يستلزم تأهيل وتدريب المرشحين للقيادة ، لتنمية مهاراتهم القيادية والتنظيمية والتدريبية ، والارتقاء بمستوياتهم الفنية والتخصصية والإنسانية قبل الممارسة الفعلية للقيادة . والنهوض بالتدريب يعتبر ركنا أساسيا من أركان التنمية . وضرورة حيوية لإعداد العاملين في كافة المجالات ، فما لاشك فيه أن تدريب أفراد

المجتمع على عمليات تنمية المجتمع وتنظيمه يعتبر من المراحل الأساسية لنجاح هذه العمليات، إذ أن عمليات التنمية وخططها وبرامجها وطرق تنظيم المجتمع في المجتمعات الاشتراكية تقتضى إستئارة من يملكون وسائل الإنتاج، وهم هنا الجماهير الشعبية، كما أنها تتطلب تعبئة واسعة بطريق المشاركة المباشرة من جانب أولئك الذين يعينهم تنفيذ الخطط والبرامج وطرق التنظيم المختلفة. ومن هنا كان لا بد للجماهير الشعب من أن تكون متفهمة تماماً للأهداف العامة لكل خطة، أو برنامج، أو تنظيم معين، كما يتعين على المسئولين إتاحة الفرصة للمبادرة الجماهيرية لمواجهة المشاكل المختلفة.

ويظهر من ذلك أهمية التدريب لإعداد الأفراد فنياً عن طريق اكتساب مهارات معينة تعينهم على مواجهة المواقف المختلفة التي تصادفهم في عملهم كشركاء في عمليات تنمية وتنظيم المجتمع. ومن الواجب أن تتوفر وتمتد برامج إعداد القادة تبعاً لطبيعة العمليات التي يقومون بها.

ويمكن حصر ميادين تدريب القادة على عمليات تنظيم المجتمع فيما يأتى :

١ — تدريب يهدف إلى تفهم ودراة خطوات وأسس ومبادئ وقيم تنظيم المجتمع.

٢ — تدريب يهدف إلى تفهم طبيعة الخدمات المختلفة وطرق تنظيمها وتنسيقها وتوزيعها وتقييمها وتنميتها.

٣ — تدريب يهدف إلى تفهم طرق ووسائل إثارة الوعى القومى بين أفراد المجتمع.

٤ — تدريب يهدف إلى ممارسة أفعال القيادة ممارسة فعلية مع التوجيه اللازم

للمدربين بما يجعلهم يفهمون طرقها ووسائل نجاحها .

٥ — تدريب يهدف إلى تفهم العمليات الاجتماعية وما يحكمها من

اتجاهات ودوافع وحاجات .

طرق تدريب القادة :

هناك عدة طرق لتدريب القادة نذكر منها :

١ — التلمذة وهي أن يقوم القائد الجديد بملاحظة القائد القديم أثناء عمله

كما يقوم ببعض العمليات القيادية بنفسه ثم يقوم بعد ذلك بمناقشة

القائد القديم فيما تم في الموقف القيادي وما يجب مراعاته في المواقف

المقبلة وبذا تم عملية تفهم القيادة عن طريق الملاحظة والممارسة معاً .

٢ — الدراسات النظرية : وهي إعداد القادة عن طريق المحاضرات والزيارات

والبحوث والقراءة .

٣ — الاشراف : ويكون ذلك عادة بعد أن يتم التدريب النظري ، وهنا

يبدأ القائد الجديد بممارسة عمله تحت اشراف القائد القديم الذي

يوجه نظره إلى نواحي النقص ونواحي الامتياز في عمله ويرشده إلى

بعض المراجع ومصادر المعرفة التي تساعد على التقدم .

الباب الثالث

التخطيط الاجتماعي

دوالبعوث والمسوح الاجتماعية والعمل الجماهيري

في تنظيم المجتمع

الفصل الأول

تخطيط الخدمات

تعتبر الخطة القومية أساساً للنشاط الاقتصادي والاجتماعى فى جميع الدول ، لاسيما فى الدول النامية التى تستهدف النهوض بإنتاجها القومى فى النواحي الصناعية والزراعية والتجارية ، والتى تستهدف بالإضافة إلى ذلك تحقيق التطور الاجتماعى . فيها ، مع مراعاة التنسيق والربط بين الأهداف بحيث تكامل جميعها على شكل خطة شاملة ، وواقعية ، وتقديمية ، تراعى عدالة التوزيع وتوازنه على أساس من الفهم الدقيق لظروف المجتمع ومشكلاته .

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية كل مترابط ، فكل من النوعين يؤثر فى الآخر ويتأثر به ، ومن هنا كان لا بد أن يكون من أهداف الإنتاج توسيع نطاق الخدمات بحيث ينفذ بها سائر المواطنين وتقدم إليهم فى أحسن صورة ممكنة .

ولهذا فإن التنمية الاجتماعية تتخذ مجالات التنمية الاقتصادية محورا ومركزا لنشاطها . ولا شك فى أن التنمية الاقتصادية تعتمد على الشخص المتم لا الجاهل وعلى الشخص السليم لا المريض ، وعلى الشخص المثقف لا المتخلف . فليس غريبا إذا أن تولى المصانع جانباً غير قليل من اهتمامها لإقامة دور العلم بها ومراكز التدريب ووحدات العلاج والوقاية ومراكز الخدمة الاجتماعية والنشآت الخاصة بالتنظيف والترويج ، وما إلى ذلك من وحدات الخدمات . وهى بذلك

تستهدف توفير الجو للملائم للعاملين وإتاحة الفرصة لحياة اجتماعية أفضل ، تمكينا لهم من الاستقرار ومضاعفة الجهد في عملهم ، وبالتالي مضاعفة الإنتاج كنتيجة حتمية .

لهذا أصبح واجباً على التخطيط الاجتماعى أن يراعى تطوير وسائله وتعديل أغراضه وفق ما يحدث في المجتمع من تغيرات ، خصوصاً وأن التنمية الاجتماعية يقع عليها عبء إعداد القوى البشرية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والوفاء باحتياجات القطاعات المختلفة من عاملين ، سواء على مستوى القادة أو المشرفين أو المنفذين أو غيرهم ، مما يجعلنا نهتم بدور التعليم والصحة والثقافة وغيرها من الخدمات ، لا بالنسبة للفاحية الاجتماعية فقط ، بل وبالنسبة للإنتاج ذاته .

وتستهدف التنمية الاجتماعية بصفة عامة زيادة عدد وحدات الخدمة القائمة للوصول إلى الحد الكافى منها ، وبالتالي زيادة عدد المستفيدين بمختلف الخدمات ، وهذا الجانب من التنمية ينصرف إلى ناحية « الكم » التى تتمثل فى :

١ - زيادة عدد الوحدات التى تقدم خدماتها للجماهير ، وبالتالي زيادة عدد المستفيدين بهذه الخدمات .

٢ - توزيع الوحدات بما يقناسب واحتياجات القطاعات السكانية فى البلاد .

٣ - إنشاء الوحدات النوعية التى تؤدي خدمات معينة ، أو تستفيد من ظروف وإمكانات خاصة فى البيئة .

٤ — توزيعها توزيعاً جغرافياً عادلاً حتى لا تنشأ مناطق مستفيدة وأخرى محرومة .

ولا ننسى أن هناك جانباً آخر ينصرف إلى ناحية « الكيف » التي تشمل في :

١ — استكمال نوعيات العاملين بوحدة الخدمات حتى يتوفروا على عملهم في دقة ونشاط ، وحتى يمارس كل منهم العمل الذي تخصص فيه .

٢ — استيفاء الأدوات والتجهيزات وتجديدها وفق آخر تطورات العلم والتكنولوجيا ، حتى يمكن تنفيذ العمل بأفضل الطرق والوسائل .

٣ — استبدال ما هنالك من وحدات غير مناسبة بأخرى مناسبة سواء من حيث المكان أو المبنى أو التجهيز ، وهو ما نطلق عليه « الاحلال » .

٤ — تطوير أساليب الخدمة طبقاً لآخر التغيرات في المجتمع .

٥ — الاهتمام بأن تتفق مستويات الإعداد مع مطالب قطاعات التنمية المختلفة ، باستكمال التخصصات المختلفة واستحداث الخدمات التي تخدم أغراضاً اقتصادية أو اجتماعية معينة .

٦ — تويد المواطنين على احترام العمل اليدوي وذلك عن طريق برامج التأهيل والبرامج التدريبية لتدريب العاملين ، وعن طريق التوعية .

من أجل ذلك يهمننا أن نذكر أن التخطيط الاجتماعي يجب أن يشترك فيه جميع العاملين في كافة المجالات الاجتماعية ، بل أننا نذهب إلى أبعد من ذلك .

نعتقد أن التخطيط الاجتماعى يجب أن يشترك فيه قادة الفكر والرأى ورجال الاقتصاد والتجارة والمال ، حتى يمكن الكشف عن المشكلات الاجتماعية وأفضل الطرق لمعالجتها .

وإذا كانت التنمية الاجتماعية ترتبط أساساً بالتنمية الاقتصادية وتدور حول المجالات الجديدة التى يفتتحها التصنيع والاستزراع ، وما يرتبط بهما من ميكنة أو غيرها ، فمن الأولى يجب أن تترابط الخدمات الاجتماعية فيما بينها وبين بعضها ، بحيث تخطط الخدمات فى صورة متناسقة ومتناسكة ليكمل بعضها البعض بنية تحقيق الأغراض الآتية :

١ — تعاون مختلف أنشطة الخدمات دون ازدواج فى المشروعات التى تخدم غرضاً واحداً ، ودون تضارب فى التنفيذ أو تحقيق الأهداف .

٢ — توفير جانب من النفقات عن طريق حذف بعض المرافق أو المشروعات من قطاعات ما مقابل استكمالها فى قطاع آخر يسهم معه فى الخدمة بطريقة تعاونية منظمة .

٣ — تكوين وعى قوى لدى فئات الشعب حتى تشعر أن الخدمات تتناول جميع مشكلات المجتمع وتحقق أكثر من فائدة وتخدم أكثر من غرض .

٤ — تنسيق الجهود لمعالجة المشكلات على مستوى عام ، ذلك لأن علاج مشكلات التعليم وحدها مثلاً لا يكفى لقول بأن المشكلات الاجتماعية كلها قد أخذت طريقها إلى الحل .

٥ - القضاء على الفردية في تناول الأمور ، بمشد كافة الإمكانيات المادية والبشرية على أساس أن التنمية لها أهداف قومية قبل أن تكون لكل قطاع أهدافه الخاصة به .

ويبدأ التخطيط السليم للخدمات من القاعدة ، ذلك لأن التخطيط الذى يبدأ من القمة قد لا يستشعر المشكلات الميدانية ، فالمجتمع المحلى أقدر على الإحساس بمشكلاته وبطرق علاجها ، وليس معنى ذلك أن يكون التخطيط كله محليا بحتا ، لأن من المشروعات ماله طابع خاص وهذه تخطط محليا ، ومنها ماله طابع عام وهذه تخطط مركزيا . وكلا النوعين يستهدف بطبيعة الحال تحقيق التوازن والتكامل بين مختلف المشروعات ، بحيث يمكننا فى النهاية أن نبنى خطة ناجحة تنفذ بأفضل الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف الخطة الشاملة .

وينبى وضع خطوط عامة لبرامج تستهدف النهوض بالمجتمعات المحلية ، ولعل هذا هو الغرض الرئيسى لنظام الحكم المحلى ، الذى يمكن تحديده فلسفته باختصار فيما يلى :

- * توزيع السلطة المركزية على الهيئات المحلية .
- * إخضاع السلطات بجميع مستوياتها لقوى داخلية تنبثق من التنظيمات الشعبية .
- * تشجيع السلطات المحلية على تكوين شخصية مستقلة لها تعمل فى النطاق القومى .
- * تضيق شقة الخلاف المادى والمعنوى بين القرية والمدينة ، ويهدف التكامل والتنسيق بينهما .

* تخطيط مشروعات معينة تخدم أغراض التنمية في البيئة المحلية من جهة .
وتكمل التنمية القومية من جهة أخرى .

والتخطيط الاجتماعى فى المستويات المحلية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنظيمات الحكم المحلى ، كجالس القري ومجالس المدن ومجالس المحافظات . وقد حان الوقت لنهذ الاعتقاد الخاطيء بأنه يجب على الحكومة المركزية أن تتولى كافة مشروعات التنمية ، وأن تقتصر مهمة هذه المجالس على مجرد مطالبة الحكومة بفتح المدارس أو بناء المستشفيات أو ما إلى ذلك ، لأن من أهم مسؤوليات المجالس الشعبية تنمية الخدمات فى المجتمعات المحلية على أساس الإمكانيات والظروف القائمة فى البيئة مع مراعاة التجاوب مع العوامل للسائدة فى الوطن . والتغيرات الاجتماعية التى تطرأ عليه .

نخلص من ذلك إلى أن التخطيط القومى للتنمية الاجتماعية يجب أن يستمد مشكلاته من المجتمعات المحلية على أن تكون الأمور الآتية واضحة أمام هذه المجتمعات :

- * المشكلات المحلية والمشروعات التى تعالجها ومدى كفاية هذه المشروعات لتعقيق التوازن والعدالة فى توزيع الخدمات على مختلف الجهات .
- * أهداف المشروعات وتكاليفها والخطة المعايية لتنفيذها مشفوعة بالتوقيت الزمنى حتى يمكن متابعتها وتقييمها .
- * الجهود الذاتية التى يمكن الإسهام بها فى المشروع .
- * الخانات والموارد والإمكانيات المحلية وأثرها على الاقتصاد فى النفقات .
- * دور الأجهزة المختلفة فى التنفيذ والعصلة التعاونية التى يجب أن تقوم بينها لإبجاز المشروعات بإسكام وفى أقصر وقت ممكن .

* دور الأفراد في العمل والواجبات المنوطة بكل منهم على وجه التحديد .

* الوسائل العملية لتحقيق الرابطة بين مشروعات الخدمات وبين رغبات المواطنين .

* أمثل الطرق لتابعة هذه المشروعات ، سواء في مرحلتى الإنشاء أو التشغيل وذلك على ضوء البرنامج الزمنى للوضوع ، وعلى ضوء مراحل التنفيذ التى ترتبط بمراحل تحقيق الأهداف هدفاً بعد الآخر .

هذا ولا تخرج عمليات التنمية الاجتماعية في مجموعها عن كونها عمليات تغير حضارى من أجل الإنسان ورفع مستواه الثقافى والصحى والفكرى والرويحى ومستوى استمتاعه بالحياة في المجتمع الذى يعيش فيه ، خصوصاً وقد تطورت احتياجات الإنسان على مر المصور ، من احتياجات للطعام والكساء والمأوى ، فى أضيق الحدود إلى احتياجات مختلفة ومتنوعة ومقدمة أدت بالضرورة إلى تطوير النظم الاجتماعية لتقابل هذه الاحتياجات فى شكلين رئيسيين للخدمات :

١ — خدمات أساسية — كخدمات التعليم ، والصحة ، والثقافة ، والأمن والمدالة ، والخدمات الاجتماعية والدينية .

٢ — خدمات عامة — كخدمات الإسكان ، والنقل ، والمواصلات ، والمرافق .

ونظراً لأن الإنسان يقطع فى مجال الطموح والتقدم شوطاً كبيراً ومتجديداً فإنه لا يقنع عادة بمستوى معين من تلك الخدمات ، أى أنه لا يمكن الوصول (١١٢ — تنظيم المجتمع)

إلى حد الإشباع في مجال الخدمات كلما توفرت لها أساليب النهوض والتقدم .
ويؤدى بنا هذا القول إلى التحدث عن علاقة الإنتاج بالخدمات ، وعن مكان
كل منهما في عملية التنمية ، من حيث إيجاد التوازن بينهما ، حتى لا تصل
الخدمات إلى حد يعوق الإنتاج ، أو يكون الاهتمام بالإنتاج عاملاً من
العوامل التي تؤدى إلى حدوث فجوة بين ما يقوم به المواطنون من جهد ، وبين
ما يحيط بهم من ظروف اجتماعية .

ويذكر رجال الاقتصاد أن المجتمعات النامية في حاجة ماسة إلى تنمية
اقتصادية تستهدف زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة ، وهذا بدوره
يتيح للدولة فرصة التوسع في تقديم الخدمات لأفراد الشعب ، وبالتالي يفتح
للأفراد فرصة الاستمتاع بهذه الخدمات .

أما رجال الاجتماع فينادون بأن تكون للتنمية الاجتماعية أسبقية في برامج
التنمية ، نظراً لأن التنمية الاقتصادية نفسها لا تسير بخطى حثيثة ولا تؤتى
ثمارها إلا إذا توفرت لها الظروف الاجتماعية التي تدفع المواطنين إلى العمل البناء
والإنتاج الكفء .

والواقع أنه ليس هناك - من الناحية التطبيقية - حد فاصل بين أهداف
السياسة الاجتماعية وبين أهداف السياسة الاقتصادية ، خصوصاً وأن برامج
الإنتاج الاقتصادى التي تتضمنها الخطة إنما تستهدف رفع المستوى المعيشى
للمواطنين ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للسكان ، وتكوين الإنسان الحر ،
وتعزيز مكانته في المجتمع ، وترقية شعوره وإحساسه بكيانه الإنسانى .
وهذه الصورة تتجلى واضحة في النظام الاشتراكي الذي يهدف إلى إشباع

حاجات المواطنين تبعاً لضرورة هذه الحاجات ولأهميتها ، لاتبعاً لقدرة الشرائية كما هو الحال في النظام الرأسمالي .

وتنطوي تنمية المجتمع في صورة متكاملة ، على تنمية الموارد المتاحة فيه من أجل النهوض بالفرد وتحقيق الرفاهية له وتقوية العلاقات والروابط الاجتماعية بين الناس ، مما يؤدي إلى استئصال التطاحن الاجتماعي وروح التذمر والسخط بين المواطنين . لذلك حظي التخطيط الاجتماعي وبرامجه ومشروعاته باهتمام زائد من الحكومات بعد أن ثبت أن عزل الإصلاح الاجتماعي عن السياسة الاقتصادية لا يستند إلى أساس علمي ، لأنه يرمى إلى خدمة الرأسمالية الجارحة التي تقوم على أساس إطلاق إمكانيات الإثراء الفاحش على حساب الآخرين وزيادة الفوارق بين الطبقات .

وبدیهی أن تخطيط الخدمات يسير وفق فلسفة المجتمع وأهدافه واتجاهاته ومثله ، وفي ضوء قواعد أهمها :

١ — أن التنمية الاجتماعية عملية مستمرة تتمشى مع النهوض الاقتصادي ومع عوامل تطوير المجتمع .

٢ — أنها تراعي الظروف القائمة والإمكانيات المتاحة في البيئات المختلفة .

٣ — أنها تستند إلى أصول علمية وتكنولوجية وإلى معدلات ثابتة سواء من حيث حجمها أو نوعها أو توزيعها .

٤ — أنها تستهدف توسيع نطاق الخدمة وتقديمها في أحسن صورة ممكنة وتلبية احتياجات المنطقة الشاملة من القوى العاملة بالعدد والنوع والمستوى اللازم لكل نشاط .

وقى هذا المجال تشير إلى أن الاهتمام بالتطور الاجتماعى بدأ واضحاً فى برامج التنمية العامة بمعظم الدول ، وقد تجلّى هذا الاهتمام فى مظاهر أهمها :

١ — الإشراف الدقيق على المؤسسات التى تنهى بالخدمات الاجتماعية من حيث تنظيمها وإدارتها .

٢ — زيادة نصيب الخدمات الاجتماعية من إستثمارات الخطط الشاملة .

٣ — الاهتمام بالبحث فى القضايا الاجتماعية ومعالجتها بطريقة علمية صحيحة .

كل ذلك لأن تطور البلاد من الناحية الاجتماعية يؤدى حتماً إلى الإنعاش الاقتصادى ، والعكس صحيح ، فالتصنيع مثلاً يستدعى قيام مشروعات اجتماعية للمال فى محيط المصنع ، وهى خطوة هامة فى تطوير الحياة الاجتماعية لهؤلاء العمال ، وهذا يوضح لنا أن العامل الاقتصادى والعامل الاجتماعى وجهان لمشكلة واحدة ، فالتنظيم الاقتصادى هو فى الوقت نفسه تنظيم اجتماعى . غير أن تأثير الاقتصاد على العوامل الاجتماعية لا يمكن التكهن به أو تشخيصه سلفاً ، خصوصاً فى البلاد التى تمر بتطور اجتماعى شامل فى مختلف نواحي حياتها المادية ، مما يمرضها لتغير مستمر وكبير فى أحوال السكان من حيث الثروة والثقافة والمستوى الاجتماعى وغيرها .

والتنظيم الاجتماعى فى المدن يختلف عنه فى القرى ، فالتنظيمات الاجتماعية فى المدينة تكون غالباً متكاملة من جميع الوجوه ، وأحسن حالاً منها فى القرية . نظروف تتعلق بالسكن الملائم وتوفير مياه الشرب ووسائل الإنماء والمواصلات وغيرها . ويتطلب العدل الاجتماعى تنسيق الخدمات بين المدينة والقرية من جهة

وتحقيق التعاون بين الهيئات التي ينط بها تقديم هذه الخدمات من جهة أخرى ،
لأن ذلك من شأنه أن يحقق شمول هذه الخدمات للمواطنين كافة ، والاقتصاد
فى نفقاتها ، ومنع الازدواج الذى قد يحدث فى تقديم بعض الخدمات لبعض
الجهات دون الأخرى .

التنمية الاجتماعية فى المجتمع العربى :

تستهدف التنمية الاجتماعية وضع تعاليم شاملة للخدمات الأساسية التى
تقدم لأفراد المجتمع بغية رفع مستواهم الاجتماعى ، وذلك طبقاً لأسس علمية
وفنية حديثة ، وفى نطاق السياسة العامة للدولة ، لكي تتحقق عن هذا السبيل
« تنمية المجتمع » . وتشمل الخدمات العامة مختلف نواحي النشاط التعليمى ، والصحى
والتنظيمى ، والاجتماعى ، والدينى ، والثقافى ، والأمن والمدالة ، والإعلام ،
وهى فى مجموعها تمثل الخدمات الاجتماعية التى لها أثر مباشر على سلوك المواطنين
والتي تساعد على تكيف الفرد فى المجتمع الذى يعيش فيه وتضمن له كافة
المقومات السليمة لكي يكون مواطناً صالحاً يدرك أهداف مجتمعه ويعمل على
تحقيقها فى وصى وإيمان .

ولذا استعرضنا وظائف هذه الخدمات وانعكاساتها المباشرة على الفرد
وهو سلوكه ، وبالقائى على المجتمع بأكمله ، فإننا نجد ما يأتى :

- ١ - أن الفرد يزود بالمهارات والخبرات الجديدة عن طريق معاهد التعليم
ومراكز التدريب التى تعتبر مصادر القوى العاملة المنتجة فى البلاد .
- ٢ - أن مسئولية المؤسسات الصحية تكون فى المحافظة على صحة المواطنين
وسلامتهم بتوفير وسائل الوقاية والعلاج لهم .

٣ — أن الخدمات الثقافية تعمل على تزويد المواطنين بكل ما يعينهم على التكيف مع التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع ، بحيث يسيرون في ركب التقدم بإيمان ووعي .

٤ — أن رفع مستوى الفرد لا يعنى مقابلة حاجياته الأساسية والسكالية . فحسب ، ولكنه يعنى تخليصه من الشوائب ورفع مستواه إلى الدرجة اللائقة بأدميته ، والعمل على تكيفه بمثالية معينة تصقل شخصيته .

هذا ويقوم تطوير المجتمع على التخطيط السليم ، فالتخطيط من شأنه أن يرسى هذا المجتمع على دعائم ثابتة تتماشى مع حاجاته وآماله ، وتبعد به عن عوامل الصدفة والارتجال ، مع مراعاة الاعتبارات الآتية :

١ -- تحديد أهداف التنمية الاجتماعية ورسم سياستها طبقاً لهذه الأهداف . واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها .

٢ — مراعاة الظروف والإمكانات القائمة في البيئة وفي الوطن .

٣ — التنسيق بين الأهداف الاجتماعية ، وبين بعضها البعض ، والتنسيق بينها وبين الأهداف الاقتصادية أيضاً .

٤ — مراعاة المرونة والتطور في حركة المجتمع العربي ، وإعادة النظر في التخطيط القائم كلما تطورت حياة المجتمع وثقافته .

ولا بد لنا هنا من أن نؤكد أهمية تجاوز السياسة الاجتماعية وأهدافها مع الاتجاهات العامة للبلاد ، بمعنى أن تترجم هذه السياسة فلسفة المجتمع ، وأن تنبع من مشكلاته الحقيقية ، وأن تتأثر باتجاهاته وثقافته ومثله بهدف بلوغ الغايات الآتية :

- ١ — ربط التنمية الاجتماعية بمجلة الإنتاج القومى وعشروعات المستقبل .
- ٢ — منح المواطنين قسطاً مشتركاً من الخدمات الاجتماعية تهيئة السكينة الغالبة منهم وإعدادهم للعمل فى البيئات المختلفة وهم مزودين بقدر من التعليم والثقافة والمهارات التى تعينهم على الإنتاج .
- ٣ — إتاحة الفرصة للنوى الاستعداد للتزود بقسط أكبر من الخدمات لإعداد القادة والفنيين فى مختلف المجالات . وتهيئة الظروف المناسبة لى يواصل بعض هؤلاء القادة الدرس والبحث العلمى ، كل فى ميدان تخصصه ، لإعداد طبقة من العلماء والباحثين على درجة عالية من التخصص .
- ٤ — استغلال الثروات المادية فى البلاد بنية رفع مستوى هذه البلاد ومساعدتها على التقدم والنمو .
- ٥ — تكوين علاقات ثقافية فى مختلف المجالات لمزج الثقافات العربية المختلفة مع بعضها من جهة ، ولمزجها مع الثقافات العالمية من جهة أخرى .
- ٦ — تعبئة القوى المختلفة فى المجتمع العربى لخدمة وحدته وقيمه الروحية وتاريخه ومبادئه وأهدافه فى تعاون تام ومنظم .
- ٧ — تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتى للبلاد العربية ، بحيث تتعاون مع بعضها البعض فى مجالات التعليم والصحة والثقافة والبحث العلمى وغيرها .

ويلاحظ أن هناك عقبات قد تحول دون التخطيط الناجح للخدمات ، وقد يكون مصدر هذه العقبات عملية التخطيط ذاتها ، كما في حالة رسم الخطة اعتماداً على بيانات غير صحيحة أو غير كافية ، أو دراسة الموضوع من زاوية واحدة ، أو التجاوز عن دراسة جميع جوانب الموضوع ، أو إهمال دراسة ميول الناس واتجاهاتهم حيال هذا الموضوع ، أو عدم مراعاة العادات والتقاليد السائدة التي تؤثر في عملية التخطيط .

وقد لا تنتج العقبات عن مجال الدراسة نفسها ، ولكن بسبب عدم مشاركة الجماهير في وضع الخطة وفي تنفيذها ، وهذا يؤدي إلى عرقلة تنفيذ المشروعات إلى حد كبير ، على أساس أن الخطة فرضت على المواطنين فرضاً .

ومن العقبات الأخرى عدم وجود كفاءات عالية أو متخصصة تشرف على عمليات التنفيذ ، وعلى تتبع دراسة المشروع اجتماعياً من حيث الفهم التام لظروف التغير في المجتمع ، ودراسة الميول والاتجاهات عند الأفراد الذين سوف يعاملون مع هذا المشروع .

نخلص من ذلك إلى أن التخطيط الاشتراكي الكفء للخدمات، يستهدف استخدام الموارد الوطنية سواء أكانت مادية ، أو طبيعية ، أو بشرية ، بطريقة علمية وعملية وإنسانية ، لتحقيق الخير لجموع المواطنين وتوفير الحياة الحرة السعيدة لهم ، وهو في الوقت نفسه عملية إنسانية تعنى « الإنسان » في المرتبة الأولى وتهتم به .

أجهزة التخطيط الاجتماعي :

في كل من المستويات المحلية والمركزية على حد سواء ، تنشأ أجهزة للتخطيط الاجتماعي داخل الإطار العام للتخطيط القومي ، وهذه الأجهزة يتناسب عدد

العاملين فيها وقدراتهم وكفاياتهم ومستواهم الفنى مع حجم العمل الذى يتناولونه ، بمعنى أن تتدرج مراتب هذه الأجهزة نحو الصعود كلما اتسع نطاق العمل الذى تمارسه بحيث تصل إلى أقصى ما يمكن من الكفاءة فى جهاز التخطيط المركزى . ولا ننسى أن نذكر أن أجهزة التخطيط الاجتماعى وإن كانت تمارس أعمالاً متعددة ، إلا أنه يجب أن تجمعها وحدة فى المسئوليات والاختصاصات ، لأن الفصل بين أعمالها يعتبر فصلاً صناعياً يفقد عملية التخطيط التكامل المنشود . ويمكن تقسيم مجالات ومسئوليات جهاز التخطيط الاجتماعى على النحو الآتى :

• التخطيط .

• التمويل .

• المتابعة والتقييم .

• الدراسة والبحث .

وسنتناول فيما يلى وظيفة كل من هذه الأجهزة فى المجال المحدد لها :

٢ - فى مجال التخطيط :

(أ) رسم صورة واضحة للأهداف الاجتماعية وتحديد هذه الأهداف بما يتفق والمصالح العام للدولة ، وتحديد الفترة الزمنية التقريبية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

(ب) مراجعة وتنسيق الأهداف والبرامج المختلفة التى تتضمنها مقترحات الهيئات التى تعمل فى ميادين التنمية الاجتماعية .

(ج) حصر الخدمات الموجودة حصراً شاملاً مع بيان توزيعها وحجم كل

خدمة وعدد وحداتها ومستوياتها .

(د) تحديد أنواع الخدمات التي يلزم توفيرها لاستيفاء الاحتياجات

اللازمة لأفراد المجتمع منها وبالشكل الذي يؤدي إلى رفع المستوى

الاجتماعى .

(هـ) تحديد المستوى الذى يراد تحقيقه فى كل نوع من الخدمات على

أساس بلوغ أقصى حد ممكن من الكفاية . ويتضمن ذلك تقدير

مدى الحاجة إلى إدخال أوجه التحسين الفنى أو الإدارى أو المادى

أو البشرى .

(و) تقدير الزيادة اللازمة من الخدمات على أساس معدلات تستند إلى أصول

علمية وتكنولوجية، تحقق التطور والنمو وتتنشى مع التزايد السكانى .

(ز) تقدير تكلفة إنشاء وتشغيل وحدات الخدمات طبقاً لظروف البيئة،

وذلك على أساس دراسة ميدانية .

(ح) تقدير الاستثمارات التى تازم لتنفيذ برامج الخدمات ومشروعاتها

وما تحتاجه من أجهزة فنية وإدارية وأدوات، ومعدات وتحديد الأهداف

التي تتحقق نتيجة لاستخدام هذه الاستثمارات وتنفيذ تلك البرامج .

(ط) وضع جداول تفصيلية لمشروعات الخدمات ، وتحديد أولويات لها ،

بعيـث يكون هذا التحديد متماشياً مع الأهداف العامة التى تشملها خطة

التنمية الاجتماعية القومية ، ومتوازناً مع قطاعات التنمية الأخرى .

(ى) توزيع الاستثمارات على سنوات الخطة فى حدود الإمكانيات المالية: المتاحة للاستثمار ، وفى نطاق السياسة العامة التى تضعها السلطات المختصة ، وبما يمتشى مع احتياجات التنمية ومراحلها التنفيذية على المدى القريب والبعيد .

(د) وضع الإطار العام لبرامج الخدمات ومشروعاتها فى نطاق الخطة العامة: والنخطط السنوية بحيث يكون هذا الإطار شاملا لنواحى النشاط الاجتماعى ، ومفصلا على المستويين الحلى والقومى .

٣ - فى مجال التمويل :

يعتمد تنفيذ مشروعات التنمية على الموارد المالية والبشرية والفنية. للدولة ، وهناك ارتباط وثيق بين عمليتى التخطيط والتمويل يستدعى القيام بالأعمال الآتية :

(ا) التمهيد لإعداد الميزانية السنوية على ضوء التعليمات الخاصة بها ، وما يتضمنه ذلك من دراسة اقتراحات الجهات المختصة بشأن التعديلات أو الاعتمادات الإضافية على الميزانية المقررة لمشروعات الخطة .

(ب) الاشتراك مع الجهات المعنية بإعداد مشروع الميزانية وتعديلاته فى اللجان التى تشكل لهذا الغرض ، واقتراح حجم الاستثمارات المبدئية التى تلزم لتنفيذ برامج الخطة ومشروعاتها الأصلية أو المعدلة ، وذلك على ضوء ما ورد فى إطار الخطة العامة .

(ج) وضع تقديرات مبدئية لما يلزم لهذه المشروعات من نقد أجنبي ، بعد دراسة الأمر مع الجهات التنفيذية المختصة .

(د) تحليل الميزانيات السنوية لبيان ما تنضجه من استثمارات ومستلزمات إنتاج ، وقيمة مضافة ، وأجور ، ودخل ، وعمالة ، واستقراء نتائجها وتبويبها حتى يمكن متابعتها أثناء التنفيذ ، للتعرف على ما تحققه من أهداف في كل ناحية .

٣ - في مجال المتابعة والتقييم :

(أ) إجراء متابعة مستمرة على أعمال التنفيذ وما تشمله من برامج ومشروعات ، وذلك عن طريق الرجوع إلى التقارير والبيانات التي ترد من جهات التنفيذ .

(ب) إعداد تقارير فترية عن المشروعات لبيان الموقف العام لسير التنفيذ والكشف في وقت مبكر عن العقبات والمشكلات التي تواجه التنفيذ حتى يمكن تذليلها أو إدخال التعديلات المناسبة .

(ج) تقييم المشروعات على أساس الدراسة الفعلية للنواحي الآتية :

- أهداف المشروع .
- الأساليب المختلفة التي أنبعت في تنفيذه من فنية أو اجتماعية أو غيرها .
- إمكانيات التنفيذ ومشكلاته ومعوقاته .
- التوزيع الجغرافي والتوقيت الزمني ومدى مطابقتها للاخطة الموضوعية .

- الإنتاج المترتب على التنفيذ وما تحقق من دخل وعمالة .
- استخدمات المشروع من السلع والأدوات واحتياجاته منها .
- مدة الانتفاع بالمشروع وعمره الزمنى .
- المشروعات البديلة أو المشكلة .
- الآثار الاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت على المشروع فى المدى القريب .
والذى تترتب عليه فى المدى البعيد .
- التكامل والترابط داخل المشروع ذاته ، ومع المشروعات فى مجموعها .
- (د) تجميع البيانات والإحصاءات والمعلومات اللازمة لتقييم الخطط .
والبرامج ، وتنبعع عن الخدمة والتوسع المددى فيها ، وتطور مستوى
كفاءتها ومعدلات الاستفادة منها .

ونود أن نؤكد فى هذا المجال أن التخطيط والمتابعة شيئان متلازمان . لا ينفترقان ، كظاهر الشئ وباطنه ، ذلك أن الخطط يجب أن يعرف نتائج تخطيطها ، ولن يتيسر له ذلك إلا بالمتابعة . وقد تكون للتخطيط أجهزته والمتابعة أجهزتها ، ولكن لا بد من أن تكون هناك صلة دائمة وتماون تام بين هذه الأجهزة ، خصوصاً لأن الدول النامية تحتاج بين وقت وآخر إلى إعادة النظر فى خططها الاجتماعية لمواجهة ما يحدث فيها من تطور مستمر يستلزم مرونة فى الخططة تسمح بشئ من التعديل الذى لا يتناقى مع التخطيط الموضوع لأنه من مقتضيات التطور ، وحتى لا نستمر فى تنفيذ خطة ربما كانت مقبولة فى ظروف معينة ولكنها لم تعد مقبولة فى ضوء الظروف الاجتماعية الجديدة .

ومن هنا فإن تطوير الخطة يكون في العادة نتيجة من النتائج التي تسفر عنها المتابعة ، بمعنى بذلك أن من أغراض المتابعة تبيان مدى الحاجة إلى تعديل الأهداف ، وبالتالي مدى الحاجة إلى تعديل التخطيط القائم ، لا سيما بالنسبة للدول النامية التي تشكل حياة جديدة لنفسها ، بحيث قد يعتمد عليها أن تنبأ على وجه التحديد بالظروف التي سوف تواجهها في المستقبل . وتكون المتابعة من عدة زوايا أهمها :

(أ) متابعة التنفيذ :

بمعنى متابعة تنفيذ المشروعات كل على حدة ، في ضوء التوقيت الزمني الموضوع لها ، حتى لا يكون هناك تخلف في تنفيذ المراحل المتعاقبة وبالتالي ارتباطك في العمل . كما تعني هذه المتابعة بيان موقف تنفيذ الاستثمار المقرر ومدى كفايته ، والصعوبات والمشكلات التي تواجه التنفيذ وطرق التغلب عليها ، والإجراءات والتعديلات المقترحة لضمان سلامة التنفيذ .

(ب) متابعة الإنفاق :

وذلك للتعرف على مدى وفاء الاعتمادات المالية المقررة للمشروع باحتياجاته الفعلية سواء من النقد الحلى أو الأجنبي .

(ج) متابعة الأهداف :

ويقصد بها التعرف على ما حققته المشروعات الاجتماعية من نتائج . وبالرغم من أن أهداف الخدمات تعتبر أهدافاً ممنوية لا تحقق كسباً مادياً مباشراً ، إلا أنها ذات أثر عميق على المجتمع ولها عائد غير مشكوك فيه على اقتصاديات البلاد .

ونعود فنؤكد أن المتابعة هي الحك العمل للخطوة ، لأنها تبرز نواحي القوة والضعف في المشروعات ، وبالتالي ثباتها أو حاجتها إلى التعديل ، ولذلك يجب أن تحظى المتابعة في الخدمات بنصيب لا يقل عما يحظى به التخطيط نفسه .

٤ - في مجال الدراسة والبحث :

(ا) دراسة تطور الخدمات العامة في شتى نواحيها خلال سنوات الخطة بما يتطلب ذلك من بيانات أو دراسات لإظهار هذا التطور وتوضيح تفاصيله من حيث الحجم أو المستوى أو الدرجة .

(ب) دراسة طرق وأساليب النهوض بالجمع في ميادين الخدمات العامة ، واقتراح ما يحقق هذا النهوض على أسس علمية ، ويتضمن ذلك الاحتياجات المتوقعة ظهورها مستقبلاً في هذه الميادين .

(ج) دراسة المعدلات النمطية للخدمات بوضعها الراهن ، وبالوضع الذي يرجى تحقيقه ، وإجراء الدراسات المقارنة في المجتمعات المتقدمة بغية رفع المستوى المحلي كهدف من أهداف التنمية الاجتماعية .

(د) دراسة آثار التطور الاقتصادي للجمع على برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية ، بنية التحقق من وجود التوازن والتكامل والتنسيق الملائم .

(هـ) دراسة المشكلات الكبرى التي يتصدى الشعب لمواجهتها ، واقتراح الحلول العملية لها ، بحيث ينشأ جو ملائم للنهوض والاستقرار والمدالة الاجتماعية .

(و) دراسة نواحي النشاط الذى يؤدى إلى توجيه الجهد القومى ، من حكومى وفردى ، نحو تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها فى الوقت المحدد. وعلى المستوى المطلوب ، ويتضمن ذلك أساليب التوجيه والإعلام والتوعية بتلك الأهداف وبأبعاد الخطة ومسئولياتها فى كل من القطاعين الحكومى والأهلى على حد سواء .

(ز) دراسة القوانين واللوائح والنظم المتصلة بالخدمات العامة واقتراح ما يمكن إدخاله عليها لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ، ويشمل ذلك الدراسات التى تلزم لوضع مشروع الميزانية السنوية .

الفصل الثاني

البحوث والمسوح الاجتماعية

المجتمع نسيج معقد دقيق التركيب لا يتيسر فهمه إلا بدراسة عميقة على أساس علمي واقعي . ويعتمد إحصائي تنظيم المجتمع عادة على عمليات الدراسة والبحث الاجتماعي للوقوف على الأوضاع والظروف المجتمعية التي تواجهه ، ومحاولة الوصول إلى حلول لها .

وأسلوب التخطيط بلا شك ، يتطلب إجراء الكثير من الدراسات والبحوث للتعرف على مطالب الأفراد ، ولقياس الإمكانيات والموارد ، وللحصول على البيانات الضرورية لرسم المشروعات وتصميمها . ومعلوم أن الأسلوب الإحصائي يساعد على تصوير الظروف والنتائج والتوقعات بالصورة السليمة الواضحة^(١) ، بالإضافة إلى تنبؤ الشروع وتقييمه حتى يمكن قياس مدى تحقيقه لأهدافه ، كما أن دراسة الموارد في مجتمع ما ، وإمكانيات ذلك المجتمع تتطلب أبحاثاً علمية وإحصائية سليمة ، وهناك من الإحصاءات ما يجري دورياً ، كالإحصاءات التقليدية الخاصة بالتعداد العام للسكان والتعداد الزراعي ، وإحصاء الإنتاج الصناعي ، وإحصاءات الأسعار ، والأرقام القياسية ، والإحصاءات الحيوية مثلاً .

وبجانب ذلك نلاحظ قيام هيئات تنظيم المجتمع عادة بعمليات لتسجيل

(١) الدكتور حسن حسين: مذكرات من الإحصاء في التخطيط — القاهرة ١٩٦٢ .
(م ١٢ — تنظيم المجتمع)

البيانات الاجتماعية التي تهتمها ، وتحاول تحليلها واستقراءها ، ووضع تقارير شهرية لإحصائية لنشاطها .

كما تقوم هذه الهيئات أحيانا ببعض مشروعات دراسية لاكتشاف نتائج مشروع معين بما يساعد على تتبعه وتقييمه .

وعمليات البحث الاجتماعي متنوعة وواسعة ، وسوف نناقش منها ما نرى ضرورة إلمام إخصائي تنظيم المجتمع به والتي تتضمن المفاهيم والخطوات الأساسية في هذا المجال .

طريقة العينة في البحوث والسوح الاجتماعية :

قد تجرى الدراسة على أساس من الحصر الشامل ، وقد تكون عملية الحصر الشامل في كثير من الأوقات من الصعوبة بمكان بحيث يلزم الأمر الاقتصاد على دراسة جزء من المجتمع بدلا من دراسة المجتمع كله ، توفيراً للوقت والجهد والنفقات . وفي أغلب الأحيان لا تقل النتائج التي نحصل عليها بهذه الطريقة عن النتائج التي نحصل عليها بطريقة الحصر الشامل ، وذلك إذا ما أحكمت الطريقة وأحسن استخدامها ، واتبعت مبادئها وتمرفت هذه الدراسة لجزء من المجتمع « بطريقة العينة » .

وأسلوب العينة أسلوب علمي مبني على قواعد ثابتة وسليمة ، ولكن المهم أن تكون العينة ممثلة « للمجتمع البحث » بحيث يمكن فيما بعد تعميم النتائج الخاصة بالفردات التي تم اختيارها في الغالب « بطريقة عشوائية » على مجموعة الأفراد الذين لم يتناولهم البحث .

وحتى يكون اختيار العينة على أساس التمثيل الأصدق لمجتمع البحث ، يجب أن نمثل لكل فرد فيه ، الفرصة المتكافئة لأن يكون أحد أفراد العينة ، ولهذا يجب اختيار العينة بطريقة « عشوائية » Random Sample ويمكن الالتجاء إلى جداول الأعداد العشوائية التي وردت في بعض كتب الإحصاء ، والتي تحوى أعداداً اختيرت بطريقة عشوائية لتحديد أفراد العينة . كما يمكن كتابة أسماء أفراد البحث أو ترقيمهم ، وعن طريق السحب العشوائى للعديد المقرر من الأفراد للعينة تتكون العينة العشوائية .

وهناك عينة أخرى تعرف « بعينة الفئات » Stratified Sample ويلجأ إليها البعض حينما يكون مجتمع البحث مكوناً من عدة فئات ويخشى من عدم تمثيل واحدة منها ، ولهذا تؤخذ العينة العشوائية بنسبة حجم كل فئة .

ومن أهم الأسس التي يجب مراعاتها في الدراسة الميدانية ما يأتي :

أولاً - للموضوعية والحياد :

ويطلب ما يأتي :

١ - دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة موضوعية ، فلا يلجأ الإحصائى الباحث إطلاقاً إلى التخيل أو التأمل إلا بالقدر الذى يصور تنسيق الظواهر التي يلاحظها وتمثيل نظامها ، أو كشف مسائل جديدة في البحث والدراسة وطرق للملاحظة .

٢ - التجرد عن المشاعر الخاصة أو التجارب الشخصية للإحصائى الذى يقوم بالبحث .

- ٣ — تحديد الظاهرة وتحليلها إلى أبسط عناصرها ، حتى يمكن تبين نمو الظاهرة والوقوف على مراحل نموها .
- ٤ — تحديد المنهج الأفضل لدراسة الظاهرة ، وقد يستلزم الأمر الاستعانة بأكثر من منهج واحد .

ثانياً - التفكير في الأفكار الشعبية عن العلاقات الاجتماعية :

يجب على الإخصائي قبل البدء في بحث أية ظاهرة من ظواهر الاجتماع أن يتجرد عن الأفكار السابقة التي قد يعرفها عن هذه الظاهرة من قبل ، ويجب أن يسمو بنفسه عن الأحاديث الساذجة السائدة عن هذه الظاهرة . فالدراسة الموضوعية تقتضي من الإخصائي أن يدرس الظاهرة دراسة واقعية تقريرية غير متأثر بأية فكرة أو اتجاه ما .

ويجب على الإخصائي الباحث أن يتجنب ما يأتي :

- ١ — الظن بأن الحقائق الاجتماعية معروفة له نظراً لأنه يعيش في وسطها ، وبهذا يعتمد على ظواهرها ، فيقع في الخطأ .
- ٢ — يجب على الباحث أن يتجنب أيضاً الخطأ الذي تقع فيه الغالبية ، ألا وهو البحث عن الناحية العملية ، ومدى الاستفادة التطبيقية عند دراسته لأية ناحية أو حقيقة اجتماعية قبل البدء في البحث ... إذ أن الكثير من البحوث لا تظهر فائدتها العملية إلا بعد البحث النظري ..
- ٣ — الظن الخاطئ بأن حدوث شيئين في وقت واحد معناه ارتباطهما بالضرورة ، فيفسر أحدهما بالآخر فيقع في الخطأ .

المسح الاجتماعي : Social Survey

المسح الاجتماعي إصطلاح مأخوذ عن « المساحة » فمسح الأرض معناه تحديد مساحتها ، والكشف عن خصائصها الجيولوجية وغير ذلك من نواحي . كذلك فإن المسح الاجتماعي يعنى دراسة منطقة معينة للكشف عن حاجة ما ، أو مشكلة خاصة بهذه المنطقة ، وكذا الإمكانيات المختلفة التى يمكن الاستفادة منها فى علاج هذه المشكلة أو سد تلك الحاجة .

ويمكن أن نميز الفروق الآتية بين البحث والمسح الاجتماعى :

١ — البحث الاجتماعى أشمل من المسح الاجتماعى ، لأن البحث قد يشمل مجتمعا بأكمله كمجتمع الجمهورية العربية المتحدة ، أما المسح فخاص بمكان محدود ، كقرية أو مدينة أو منطقة من المناطق مثلا .

٢ — الغرض من البحث الاجتماعى غرض عام ، هو الكشف عن العلاقة بين ظاهرتين ، كالتشرد والفقر مثلا ، أو الكشف عن علة ظاهرة معينة وهكذا ... بينما يهدف المسح الاجتماعى إلى الكشف عن مشكلة خاصة .

٣ — يهدف البحث الاجتماعى إلى دراسة بعض الظواهر الاجتماعية للكشف عن القوانين التى تحكمها ، ثم العمل على تعديل بعض الأوضاع القائمة بسن القوانين اللازمة ، ذلك توصلا إلى نظام أو وضع أفضل ، بينما نريد من وراء المسح الاجتماعى الوصول بسرعة إلى كشف الأسباب المؤدية إلى مظهر خاص فى بيئة معينة لمعالجته فوراً .

ومن شروط المسح الاجتماعى ما يأتى :

(١) أن يقوم به متخصصون فى البحث ، فليست المسألة جمع أية بيانات أو معلومات ، بل لابد من الملاحظة والخبرة .

(ب) أن يكون خاصاً بمساحة محدودة كقرية أو مدينة أو منطقة من المناطق مثلاً .

(ج) أن يقوم المسح على الموضوعية ، فلا تدرس إلا الظواهر الواقعية .

(د) أن تكون الأمور التى ندرسها من تلك التى يمكن قياسها ، أى من الأمور التى تتردد فى المجتمع فيمكن جمع الإحصاءات اللازمة عنها .

خطوات المسح الاجتماعى :

أولاً - خطة المسح :

تتطلب الدراسة السليمة وضع تخطيط دقيق يتضمن النواحي الآتية :

- ١ - موضوع الدراسة الأساسى .
- ٢ - الأهداف العامة والخاصة للدراسة .
- ٣ - المجال الجغرافى للدراسة .
- ٤ - المجال الزمنى للدراسة .
- ٥ - مصادر المعلومات والبيانات اللازمة .
- ٦ - الطرق التى سوف تستخدم فى جمع البيانات .
- ٧ - جامعو البيانات من الباحثين الاجتماعيين .

ثانياً - جمع البيانات :

هناك طرق متعددة لجمع البيانات التي تتعلق بالموضوع المراد دراسته . ويجب ألا يكتفى الباحث بطريقة واحدة ، بل يجب أن يتناول أكبر عدد منها حتى يدرس الموضوع من كافة نواحيه ، وينتجح في الكشف عنه وعن طبيعته . ومن هذه الطرق ما يأتي :

١ - طريقة الملاحظة :

وتسكون بملاحظة الباحث ملاحظة شخصية للميدان الذي يقوم بدراسته ، فإذا كان الباحث يقوم ببحث منطقة من المناطق ، فيمكنه أن يلاحظ مثلاً أثر انتشار البعوض والذباب من كثرة البرك والمستنقعات ، على رفع نسبة الوفيات في المنطقة . كما قد يقوم الباحث بدراسة حال الأسر في مجتمع من المجتمعات فيتعرف على عدد أفراد الأسرة ، وعلى نسبة الدخل والمنصرف ، إلى غير ذلك من البيانات — وبجانب ذلك يمكنه بالملاحظة الشخصية أن يقف من الحديث مع أفراد العائلة على درجة الانسجام العائلي ، بشرط الابتعاد عن التأويل في الاستنتاج ، حتى لا يتورط الباحث في الأحكام الذاتية التي تقلل من قيمة البحث وتضعفه .

٢ - طريقة جدول البحث :

وتعرف بطريقة العداد ، وهي عبارة عن استمارة أو كشف يعرف « بصحيفة الاستقصاء » تحوى بعض الأسئلة عن الموضوع المراد بحثه ، وتملأ هذه الصحيفة بمعرفة أفراد البحث ، وقد سميت أيضاً بطريقة العداد لأننا نصل إلى البيانات المطلوبة عن طريق شخص يحمل كشوف الاستقصاء ويتصل بأفراد البحث

وبشرح لهم الفرض من هذا البحث ويبين لهم طريقة ملء هذه الكشوف ،
ثم يجمعها منهم ثانية ، بعد أن يدونوا إجاباتهم بها .

٣ - طريقة المقابلة « الاستخبار الشخصي » :

وهذه الطريقة تفضل الطريقة السابقة ، إذا كانت نسبة الأمية مرتفعة
في المجتمع . لأن الباحث يتصل شخصياً بكل فرد من أفراد البحث على حدة
ويجمع منه البيانات اللازمة ويدونها بنفسه وعن طريق هذا الانتمال أيضاً يمكنه
أن يصل إلى بيانات ما كان ليصل إليها بالطريقة السابقة .
وبما يؤخذ على هذه الطريقة البطء ، لأن الوصول إلى البيانات اللازمة يحتاج
إلى وقت طويل وإلى مجهود شاق .

٤ - طريقة الاستفتاء « الاستخبار » :

وتعرف بطريقة كشف الأسئلة وهذه الطريقة لا يدخل فيها العامل
الشخصي ، فشخصية الذي يجيب على الأسئلة تكون مجهولة ، لأن
الإجابات تصل عن طريق آخر غير الطريق الشخصي بطريق البريد مثلاً ، وفي
هذه الحالة ترسل كشوف الأسئلة مشفوعة بخطاب يشرح الفرض من البحث
ويطلب إلى الأفراد الإجابة على الأسئلة دون ذكر أسمائهم ، ثم إعادتها إلى
العنوان المذكور بالبريد أو بأي طريق آخر . ومن عيوب هذه الطريقة أنه
لا يمكننا عن طريقها الوصول إلى الأمين لجلب البيانات منهم . كما أن عدداً
كبيراً من أفراد البحث لا يهتمون بجدية البحث فلا يرسلون إجاباتهم عليه .

هذا ويراعى عند إعداد كشف البحث ما يأتي :

(١) أن تكون صيغة السؤال واضحة وبسيطة ولا تحمل أكثر من معنى .

(ب) أن توضح وحدة الشيء إذا كانت طبيعة السؤال تستلزم ذلك .

(ج) الابتعاد عن الأسئلة الجارحة كالتمرض لأسرار العائلة مثلا ، فهذه المعلومات نصل إليها عن طريق الملاحظة أو المقابلة الشخصية وذلك بعد توطيد العلاقة بين الباحث والأفراد ، وتبادل الثقة بينه وبينهم .

(د) أن تتطلب الأسئلة إجابات قصيرة ، لا تحتاج لمجهود ذهني كبير ، ويستحسن أن تكون الإجابة « بنعم » أو « لا » ، أو وضع علامة (√) مثلا .

(هـ) أن تكون الأسئلة في مجموعها غير مطولة حتى لا ترهق الأفراد الذين يجري عليهم البحث أو تدعوم إلى الملل .

(و) أن يكون البحث شاملا لجميع الأسئلة اللازمة ، حتى لا يلجأ الباحث إلى الأفراد مرة ثانية لاستكمال بيانات اتضعت ضرورتها ولكنها لم ترد في كشف البحث .

ثالثا - فرز البيانات :

بعد جمع البيانات اللازمة بإحدى الطرق السابقة ، يقوم الباحث بعملية فرز البيانات ، وهنا يجب التأكد من صحة البيانات الواردة في الاستمارات ، واستبعاد كل كشف ينفي عن عدم الجدية في تدوين الإجابات المطلوبة .

ثم يقوم الباحث بعد ذلك بتقسيم البيانات إلى مجموعات يضعها في جداول إحصائية . ويجب تقسيم البيانات إلى فئات حتى يسهل قراءة هذه الجداول .

ويقوم الباحث بعد ذلك بتبويب هذه البيانات في جداول إحصائية ، مما يجعل دراستها سهلاً ، ويساعد كثيراً على الاستنتاج والمقارنة .
وتعتبر الرسوم البيانية من أفضل الوسائل لإعطاء القارئ الدلالة الإحصائية المطلوبة ، ولذلك يلجأ البعض عادة إلى توضيح النتائج في شكل رسوم بيانية .
تعالى الدلالة بنظرة سريعة .

رابعاً - النتائج :

تساعد عمليات جمع البيانات وتبويبها وتمثيلها بالرسوم البيانية الباحث على أن يكون راءياً سليماً — إلى حد كبير — عن الموضوع الذي يقوم به بحثه .
وهنا يجب على الباحث أن يكون أميناً في عرض نتائجها ، واضحاً في الاعتبار كل الأسس التي سبق وتقدمنا بها ، مع بيان بالصعوبات التي قابلته أثناء البحث ، والطرق التي استعان بها للتغلب على هذه الصعوبات .

واللاحظ أن المسح قد يكون عاماً يقتناول الحياة الاجتماعية من نواحيها المختلفة ، وقد يكون خاصاً بدراسة جانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية .
كما قد يكون مسحاً شاملاً يتم عن طريق الحصر الشامل لجميع مفردات المجتمع أو عن طريق العينة كما سبق وأوضحنا .

والواقع أن هناك كتباً ومراجع كثيرة متخصصة في موضوع البحث الاجتماعي وطرقه وأساليبه نوجو الرجوع إليها لزيادة الفهم والدقة في البحث .

الفصل الثالث

العمل الاجتماعي (الجاهيري)

عملية من عمليات الخدمة الاجتماعية ، وطريقة علمية أساسية داخل المهنة : تكون إحدى عمليات طريقة تنظيم المجتمع ، وإن كان لا يزال كثير من طلاب الخدمة يعتبرها مجرد أداة فعالة في الخدمة الاجتماعية .

مفهوم العمل الاجتماعي :

جهود إنسانية منظمة ومشروعة تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية مطلوب الوصول إليها ، وهي تتضمن في مجتمعا الاشتراكي الديمقراطي القدرة على مواجهة الموقف بإيجابية ، ولو أن العمل الاجتماعي في المجتمعات الرأسمالية كان يطلق على الجهود التي يبذلها الجاهير لإقناع الهيئات المستولة بتقديم خدمات أو تعديل تشريعات معينة .

وعلى كل حال فالعمل الاجتماعي هو عمليات تغيير اجتماعي مقصود ، لمواجهة مواقف تحتاج إلى حلول ، ويهدف إلى إحداث هذه التغيرات في البيئة ، أو في النظم الاجتماعية بما فيها التشريعات ، وفي مجتمعا العربي نضيف الحلول الدائمة إلى العمل الاجتماعي ، وعلى ذلك يمكن أن نعد النشاط الشعبي ضمن العمل الاجتماعي .

ويمكن النظر إلى الحلول الذاتية والجهود الذاتية على أنها نوع من العمل الاجتماعي ، فالعمل الاجتماعي يمكن أن يكون غير موجه إلى هيئات .

حكومية أو خاصة ، ويمكن أن يساهم فيه القائمون بالعمل الاجتماعي عن طريق بعض المشروعات الذاتية .

ويتم العمل الاجتماعي على مختلف المستويات الجغرافية ، كما يقوم على أساس ديناميكية المجتمع في الحركة والتغير .

أهمية العمل الاجتماعي :

يمكن أن نحصر أهمية العمل الاجتماعي فيما يأتي :

- ١- — يحقق التعاون بين الشعب وقياداته .
- ٢- — يخفف من مسئولية الحكومة في النشاط الاجتماعي ويشارك في المسئولية العامة .
- ٣- — يساهم في حل المشكلات المجتمعية الحديثة .
- ٤- — يحقق التغير الاجتماعي المطلوب حيث يكون للعمل الجماهيري دوره في التغير الاجتماعي .
- ٥- — يصلح بعض عيوب المجتمع ويساعد على ممارسة النقد البناء ويساهم في تحقيق حياة أفضل للمجتمع .
- ٦- — يعتبر أداة هامة من أدوات تنظيم المجتمع ، إذ به يمكن تحقيق أهداف التنظيم بمهود ذاتية أو مشاركة شعبية .

خطوات العمل الاجتماعي :

تتلخص خطوات العمل الاجتماعي فيما يأتي :

١ — إثارة الرغبة في إحداث تغيير اجتماعى مقصود ، عن طريق الشموخ والإحساس بضرورة التغيير ، إما لتصحيح وضع معين ، أو لإزالة صموبة أو عقبة بالذات ، أو تحسين مستوى خدمة معينة .

٢ — تكوين لجنة يكون هدفها :

(أ) تحديد أهداف العمل الاجتماعى وحدوده .

(ب) تحديد المشكلة أو الموضوع الذى يتصدى له العمل الاجتماعى ، تحديداً دقيقاً .

(ج) وضع خطة عمل محدودة للعمل الاجتماعى حتى يحقق أهدافه .

(د) إيجاد العلاقات اللازمة للعمل الاجتماعى .

(هـ) توزيع المسئوليات بين المتصدىين للعمل الاجتماعى .

٣ — تنفيذ الخطة وقد تتضمن مطالبة الجهات المسئولة بالقيام بمسئوليات معينة .

٤ — قيام الهيئات المسئولة بدراسة المطالب والإجراءات المطلوب منها القيام به .

٥ — إتخاذ القرارات وصدورها من الجهات المسئولة بما يسر تنفيذ الخطة الموضوعية .

٦ — الانتهاء إلى نتيجة معينة فى شأن أهداف العمل الجماهيرى بالموافقة على مطالب التغيير أو رفضها أو تأجيلها .

٧ — تقييم هذه الخطوات التى تمت فى طريق العمل الاجتماعى .

من ذلك نقيض أن العمل الاجتماعي يتضمن عمليات يقوم بها الأفراد لمواجهة بعض المواقف الاجتماعية عن طريق إحداث تغييرات في اتجاهات السياسة الاجتماعية القائمة ، أو غيرها من السياسات أو البرامج المنفذة لها . وهي عمليات مختلفة تتخذ لتنفيذ سياسة جديدة ، أو لتطوير نظم قائمة ، لمقابلة الحاجات الضرورية ، أو لمعالجة المساوىء والمشكلات المجتمعية .

وتتجه هذه العمليات نحو الحكومة أو الهيئات ذات السلطة لتقوم بتنفيذ سياسة جديدة لتحقيق أهداف مطلوبة .

وهناك مقومات تضمن للعمل الاجتماعي نجاحه نلخصها فيما يلي :

- ١ — أن يكون هناك جهود جماعية وراء العمل الاجتماعي .
- ٢ — أن تتسق هذه الجهود وتعاون لتحقيق الأهداف المتفق عليها .
- ٣ — أن يكون هناك هيئات مسئولة تشرع بإجاباتها نحو المجتمع واحتياجاته .
- ٤ — ألا يستخدم العنف في تحقيق الأهداف .
- ٥ — أن تكون هناك قيادات شعبية مستنيرة .
- ٦ — أن يستعان بالإخصائيين الاجتماعيين حتى تضمن القيادة المهنية الحكومية التي تعتمد على البحوث واتباع الخطوات العلمية ، وإذكاء الوعي ، وتحقيق التعاون ، ووضع الخطة وتنفيذها بنجاح يتناسب مع عمق وأبعاد العمل الاجتماعي المطلوب .

أدوات العمل الاجتماعي :

الأداة وسيلة لتحقيق هدف ، وهي في العمل الاجتماعي تنحصر فيما يأتي :

- ١ — الطلبات والمرائض .
- ٢ — المقابلات .
- ٣ — المؤتمرات .
- ٤ — استخدام وسائل الإعلام .
- ٥ — زيارات المسؤولين عن طريق دعاوى معينة .
- ٦ — المسيرات (المظاهرات) .

معوقات العمل الاجتماعي :

يمكن حصر معوقات العمل الاجتماعي فيما يأتي :

- ١ — عدم تقدير الإخصائيين والاجتماعيين لأهمية العمل الاجتماعي وانشغالهم في المسائل المهنية والطرق العلمية مما يجعلهم في عزلة عن السلطات ومصادر القوى القادرة على التغيير الاجتماعي .
- ٢ — عدم القيام بدراسات كافية توضح العلاقة بين العمل الاجتماعي وخدمة الاجتماعية وأثر ذلك على السياسة الاجتماعية .
- ٣ — عدم إدراك أهمية العمل السياسي من جانب كبير من الإخصائيين الاجتماعيين .
- ٤ — عدم استخدام وسائل الإعلام بشكل يساعد على تحقيق أهداف العمل الاجتماعي .

٥ — ارتباط كثير من الإخصائيين الاجتماعيين بالعمل الحكومى مما جعلهم يبتعدون عن العمل الاجتماعى^(١) والتأثير فيه .

دور الإخصائى الاجتماعى فى العمل الاجتماعى :

يمكن تحديد دور الإخصائى الاجتماعى فى العمل الاجتماعى فى المستويات الآتية ..

١ — القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالعمل الاجتماعى أو بالمشكلات التى تواجه المجتمع .

٢ — استشارة رأى العام وتكوين رأى موحد لإزاء الحاجات والمشكلات المجتمعية .

٣ — مساعدة القائمين بالعمل الاجتماعى على تحديد الهدف ، ووضع الخطط وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها .

٤ — تنظيم وتنسيق وتحقيق التعاون بين الهيئات والأفراد المهتمين بالعمل الاجتماعى .

٥ — وضع كل خبرات ومهارات المهنة فى مساعدة المجتمع .

٦ — القيام بالإنصالات اللازمة، باستخدام جميع الوسائل الإعلامية المناسبة ..

والإخصائى الاجتماعى قد يعمل فى مجتمع على درجة معينة من الوعى الاجتماعى وعليه أن يكيف دوره الذى يتناسب مع المجتمع الذى يعمل به ودرجة الوعى الاجتماعى بين أفرادهِ .

(١) الدكتور سيد أبو بكر : دراسات فى تنظيم المهنة - القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩ س ١٨٢ — ١٨٨ .

والعمل الاجتماعى يمكن أن يدخل ضمن اختصاص هيئة أو جهاز اجتماعى موجود فعلا فى المجتمع ، مثل المراكز الاجتماعية ، أو المحلات الاجتماعية ، أو النقابات ، أو جهاز تنظيم سياسى مثل الاتحاد الاشتراكى القدى يمكن أن نعتبره من أهم الأجهزة التى تقوم بالعمل الاجتماعى .

مكاتب أو مراكز التطوع :

يعتمد العمل الاجتماعى فى المجتمع الاشتراكى على مشاركة الشعب الإيجابية بمجهوده وأمواله ويهمنى فى هذا المجال الجهود التطوعية .

ومكاتب التطوع منظمات تقوم بأعمال تساعد أجهزة تنظيم المجتمع على أداء رسالتها .

ويطلق على أنواع التطوع فى الرعاية الاجتماعية فى مجتمعنا أحيانا اسم « الخدمة العامة » .

وتهدف مكاتب التطوع إلى إتاحة الفرصة للشعب للتطوع فى أعمال الرعاية الاجتماعية .

أعمال مكاتب التطوع :

(أ) الدعوة للخدمة العامة فى القطاع المسئول عنها وإتاحة الفرص للتطوع البناء .

(ب) تسجيل الراغبين فى التطوع وتصنيفهم من حيث أوقات العمل التى تناسبهم ، ونوع العمل الذى يتناسب مع رغباتهم وقدراتهم ، والجهة التى يرغبون التطوع لها .

(١٣٢ — تنظيم المجتمع)

(ج) جسر المجالات والأنشطة التي يلزمها متطوعين ، وإيجاد علاقات مستمرة مع الهيئات وتشجيعها لإبداء رغباتها واحتياجاتها من المتطوعين ومستوياتهم .

(د) توزيع المتطوعين حسب ميولهم على المجالات الموجودة بالمكتب أو السجل .

(هـ) تدريب للمتطوعين على الأعمال والمهام التي سوف يناط بهم العمل فيها .

(و) متابعة المتطوعين أثناء أداء الخدمة وتشجيعهم على الاستمرار في أعمال التطوع . مع إيجاد نظام الحوافز لإتقان العمل والتجديد فيه .

وسائل مكاتب التطوع :

تعتبر السجلات ووسائل الاتصال المختلفة من أهم وسائل العمل في مكاتب التطوع حيث أنها الوسيلة الأولى للوصول إلى المتطوعين ومعرفة البيانات اللازمة عنهم ، وعن المؤسسات والهيئات التي يتطوعون فيها . وتعتبر عمليات التدريب أيضاً من أهم أعمال مراكز التطوع التي عادة تضم أكثر من قسم ومكتب للتطوع في منطقة خدمة معينة .

وقد تكون مكاتب التطوع جزء من هيئة من الهيئات أو تكون لها أجهزتها المستقلة . والدول الاشتراكية تشجع عادة التطوع في العمل الاجتماعي وتنظمه نظراً لأنها تعترف بحق الشعب في العمل الاجتماعي ، وفي مجتمعنا المصري يمكن للاتحاد الاشتراكي وتنظياته المختلفة أن تساهم في تشجيع التطوع وتحديد

مجالات العمل التي في حاجة إلى المتطوعين أكثر من غيرها ، ولذلك يحسن أن يكون هناك مثل للاتحاد الاشتراكي العربي في مجالس إدارة هذه المكاتب ، بجانب ممثلين آخرين عن دور العلم والجمعيات . وهذا لا يمنع من التفكير في ضرورة إلحاق بعض مكاتب التطوع بالمستويات المختلفة بالاتحاد الاشتراكي العربي وبحيث يديرها الاتحاد نفسه . هذا مع ضرورة وجود سجلات كاملة ومستوفاة بمكاتب التطوع تحقيقاً لأغراض وأهداف العمل الاجتماعي ، ومن الرأي تزويد هذه المكاتب بمنظمين اجتماعيين لقيادة العمل المهني في هذه المراكز .

ويرى الأستاذ « رايتان » أن المواطن يتطوع للخدمة العامة مدفوعاً بإحساسه بمسئوليته إزاء المجتمع ، والدافع الداخلي في هذه الحالة هو العامل الرئيسي الذي يشجع المواطن على الانخراط في العمل التطوعي ، سواء أكان هذا الدافع فكرة أو احتياج أو انفعال . وقد تكون هذه الدوافع شعورية أو غير شعورية ، وأحياناً تكون الدوافع اللاشعورية رغبة كامنة في الشخص لزيادة إحساسه بالأمن ، أو للوصول إلى مكانة اجتماعية معينة ، أو لإشباع احتياج لاشعوري بالإنتماء ، كذلك قد يكون من الدوافع اللاشعورية للتطوع ، رغبة الفرد في تحقيق القوة لنفسه ، وإشباع حاجة التقدير ، فالفرد قد يسعى للحصول على التقدير من جانب الآخرين أو من جانب المجتمع الذي يعيش فيه عن طريق بذل الجهد في العمل التطوعي ،

أما الدوافع الشعورية ، فهي رغبة الفرد في تأكيد وتحقيق ذاته عن طريق العمل التطوعي التأم على قيم اجتماعية مشتقة من فلسفة قومية عامة مرغوب

فيها ، فعلى سبيل المثال قد يتطوع شاب مدفوعاً بالقيم الاشتراكية التي تعبد العمل من أجل الصالح العام .

وفي مثل هذه الدوافع يسعى الفرد إلى الانضمام إلى منظمة أو مؤسسة اجتماعية لها مكانة مرموقة في المجتمع ، ويكون سبيله إلى ذلك هو التطوع .
للمعمل فيها ، وهذا التطوع يرضى عند الفرد احتياجاً ما ، سواء أكان هذا الاحتياج شعورياً أو لا شعورياً .

وكثيراً ما نجد تفككاً في عرى العلاقات الاجتماعية للجماعات الأولية في المجتمعات الصناعية الحديثة ، حيث تعجز مثل هذه الجماعات عن إشباع الكثير من احتياجات أعضائها الاجتماعية ، لذلك يلجأ هؤلاء الأعضاء إلى الجماعات الثانوية ، كالنظائير والمؤسسات الاجتماعية ، المنتشرة بكثرة في مثل هذه المجتمعات ، بفرض محاولة الحصول على هذه الاحتياجات . وتصبح بذلك المنظمات الاجتماعية التطوعية بديلاً عن الجماعات الأولية التي توجد في المجتمعات الريفية .

وقد يكون التطوع لرغبة ذاتية ، أو لمجرد قضاء وقت الفراغ ، أو لشعور بالجميل نحو مؤسسة حصل منها الإنسان أو أقاربه أو معارفه على خدمات اجتماعية معينة ويسمى بالتطوع لرد جميلها .

ولكى تتم الاستفادة المؤسسات الاجتماعية من المتطوعين يجب مراعاة ما يلي :

١ - الدقة في اختيار المتطوعين ، بحيث يוכל إلى كل متطوع العمل المناوب له .

٢ — أن يتكون العمل واضحاً أمام التطوع مدركا لالتزاماته نحوه ،
بمبدأ عن التعقيد حتى يقوم به برغبة وكفاءة .

٣ — أن يلم التطوع بأهداف ونظام المؤسسة ، وبرامجها ، وأنشطتها
والعاملين بها .

٤ — أن يحدد للتطوع الوقت المطلوب منه قضائه في عمله التطوعي
بالمؤسسة .

٥ — أن ينظم للمتطوعين الجدد برامج تدريبية مناسبة لأدوارهم للعمل
التطوعي حتى يشعروا بأهمية العمل الموكل إليهم ، ويؤدونه بالطريقة
التي تريدها المؤسسة .

٦ — يجب إجراء دراسات تقييمية دورية لأنشطة وجهود التطوعين
في المؤسسة الاجتماعية .

طرق تشجيع التطوع :

يمكن للمؤسسة الاجتماعية أن تشجع التطوع بالأساليب التالية :

١ — الإعلان عن رغبتها في قبول متطوعين بوسائل الإعلام المختلفة ،
والعمل على ترغيبهم في العمل التطوعي .

٢ — مقابلة راغبي التطوع في المؤسسة ببيئة جو مناسب لذلك تسوده
الصداقة والتقدير .

٣ — إشعار المتطوعين بفائدة الجهود التي يبذلونها في المؤسسة وأثر ذلك
على تقدمها .

- ٤ — توفير الفرص للمتطوعين للنمو والتقدم في عملهم التطوعي .
- ٥ — توفير الفرص للمتطوعين للقيام بمسؤوليات تشعرهم بمكانتهم في المؤسسة .
- ٦ — مساعدتهم على اكتساب مهارات جديدة .
- ٧ — مساعدتهم على التعبير عن أفكارهم الخاصة المتعلقة بعملهم التطوعي .
في المؤسسة ، وتشجيعهم على تجربة الأفكار الصالحة ، لمساعدتهم على التعبير عن قدراتهم الخلاقة ، وتوفير الفرص والإمكانيات لهم بفرض استموار تقدمهم في عملهم التطوعي .
- ٨ — إنشاء مراكز ومكاتب للتطوع بالمجتمع ودعمها بالكفاءات من العاملين لتقوم بمسؤولياتها في هذا الشأن .

الباب الرابع
دور المنظم الاجتماعى
ودراسة تحليلية لحالات تطبيقية
وبعض أجهزة تنظيم المجتمع

الفصل الأول

دور المنظم الاجتماعى

يتميز مجتمعنا الحاضر بالتقدم التكنولوجى الهائل ، وقد أضفى التقدم التكنولوجى المادية على العلاقات الاجتماعية والإنسانية ، بالإضافة إلى الزيادة السريعة فى عدد السكان لا سيما فى المجتمعات النامية ، وما ترتب على كل ذلك من مشكلات اجتماعية ضخمة ، وزيادة مضطردة فى الاحتياجات الإنسانية بشكل لا يمكن مقارنته بما كان عليه الحال فى الماضى . ومما كانت الزيادة فى الموارد ، فمن الملاحظ أن احتياجات الإنسان المعاصر تفوق الزيادة فى الموارد مما يعجز كثير من المجتمعات عن الوفاء باحتياجاتها ومواجهة مشكلاتها الاجتماعية المتضخمة .

واحتياجات فئات المجتمع المختلفة قد تتعارض مع بعضها مما يتطلب ضرورة العمل بأسلوب التخطيط للدراسة وتحديد إمكانيات العمل ، ووضع الأولويات بين الاحتياجات والمشروعات التى تقابلها .

وطريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية تنف مع الجهود التى تبذل لتحقيق الرفاهية الإنسانية لجميع الشعوب وفى كل المجتمعات . وهى كطريقة لمهنة الخدمة الاجتماعية تقوم على قيم أساسية من أهمها احترام الإنسان وتقديره ، والاعتراف بأهمية وجوده ، وحقه فى الحماية الكريمة ، ولا تختلف طريقة تنظيم المجتمع فى مبادئها الأساسية عن مبادئ خدمة الفرد أو خدمة الجماعة ، وأن الفرق الأساسى يتمثل فى أن كل طريقة تتناول الإنسان فى مستوى معين .

والطرق الثلاثة تؤمن بقدرة الإنسان على نحل مشكلاته وبالتالي قدرة المجتمعات على مواجهة احتياجاتها بنفسها ، مما يجعلها قادرة على إحداث التغير الاجتماعي المقصود .

والخدمة الاجتماعية تؤمن بمشاركة ومساهمة الناس في صنع حياتهم . وما يحدث فيها من تغيرات مستمرة ، ولاشك أن المشاركة تفيد في توضيح الرغبات وتحديد الاحتياجات وبالتالي في وضع الخطط المناسبة .

وتنظيم المجتمع يؤمن باستخدام الأسلوب الشامل لمعالجة المشكلات الاجتماعية ومواجهة الحاجات الضرورية ، لأنه ثبت بأن الحلول المؤقتة والجزئية Piece meal غير مجدية وذات أثر ضئيل في تحقيق الرفاهية الإنسانية .

والخدمة الاجتماعية تؤمن بالأسلوب الديمقراطي ، ولعل مساهمة ومشاركة الناس في صنع حياتهم كبداً أساسى في طرق الخدمة الاجتماعية يجعلنا نضع هذا المبدأ في مقدمة المبادئ التى يجب أن يسترشدها المنظم الاجتماعي في جميع أعماله .

والمنظم الاجتماعي يحقق أغراض طريقة تنظيم المجتمع بالقيام بالدراسات والبحوث للحصول على المعلومات الصحيحة التى تساعد في وضع الخطط المناسبة .
لتنشر الخدمات الاجتماعية ورفع قدرة الإنسان على مواجهة حياته ومتطلباتها .
ومن أساسيات عمله أيضاً رفع مستوى الأداء في الخدمات القائمة والعمل على زيادة كفاءتها ونشر فائدها ، ويتم ذلك بالتقييم المستمر وزيادة كفاءة العاملين .

فيها بالتدريب والعمل على دعم التعاون والتنسيق بين جميع الهيئات العاملة في هذه المجالات .

ونؤكد أن المشاركة الشعبية كبداً هام في تنظيم المجتمع يتطلب من المنظم الاجتماعي العمل في مجالات التثقيف والتوعية بالاحتياجات والأهداف .

ومن هذا يتضح لنا أن الأهداف التي يسمى إلى تحقيقها المنظم الاجتماعي يمكن أن تكون أهدافاً تخطيطية لإحداث التغير كهدف ، أو أهداف تلمسية لدعم العلاقات والتعاون بين المجتمع وأجزائه المختلفة، أو أهداف تدعيمية لدعم المشروعات والخدمات ، أو أهداف أخرى عامة تتناول علاج المشكلات التي تتعلق بالسلوك الاجتماعي للجماهير والمعدات الاجتماعية التي نموق تقدم المجتمع وتنميته .

وهكذا يمثل المنظم الاجتماعي على التنظيم والتنسيق بين الأجهزة المختلفة. كما أنه يعمل على تربية وثقافة وتوعية الجماهير باستخدام أسلوب التخطيط الاجتماعي الذي يتطلب خطوات وعمليات تلخصها فيما يلي :

١ — تحديد الهدف المطلوب وطرق الوصول إليه بعد التعرف على الجماهير وإمكانياتها ورغباتها وإمكانيات المجتمع والموقف موضوع الدراسة .

٢ — القيام بالدراسات اللازمة للموضوع ويتضمن ذلك دراسة طبيعة المجتمع وموارده البشرية والمادية مع تحليل دقيق للسكان من نواحيهم الديموجرافية المختلفة .

٣ - تحديد خطة التنفيذ وتشمل لجان تحديد الأولويات واختيار الخطة التنفيذية المناسبة . ومرحلة التنفيذ تنقسم عادة إلى مراحل تساعد على تنفيذ البرامج والخطة بنجاح ، وفي أثناء مرحلة التنفيذ تتم المتابعة بالمقارنة بين ما نفذ وما كان ينتظر تنفيذه في الخطة في الفترات الزمنية المحددة وتحديد الصعوبات التي تواجه التنفيذ للتغلب عليها .

٤ - مرحلة التقييم وفيها يوضح ما تم تنفيذه ، ومستواه ، ومدى صلاحية أجهزة التنفيذ ، وقياس طريقة العمل المهنى أثناء التنفيذ ، وكل ما يساعد على رفع مستوى التنفيذ ووضع الخطط في المستقبل .

ويعمل المنظم الاجتماعي في أجهزة تنظيم المجتمع ، وهذه الأجهزة تنظيمات اجتماعية ذات تركيب مادي ومعنوي وذات كيان وظيفي ، وتسمى إلى تحقيق أهداف عن طريق قيامها بوظيفتها وتحقيق أغراضها .

والتنظيمات الاجتماعية كالحالات الفردية تنبع من ظروف المجتمع ، وتتأثر بالموامل الموجودة فيه وتخضع للدوافع والمواقف المختلفة السائدة . وتتميز التنظيمات أيضاً بدينامية متفاعلة تشكلها وتغيرها الظروف التي تمر بها ، بحيث تتلاءم مع المواقف الاجتماعية والاحتياجات والإمكانات .

وهي أكثر تعقيداً من الجماعات الأولية ، وأكبر عدداً وأوسع أثراً في حياة المجتمعات ، لأن الجماعات الأولية تتكون من أفراد محددين يعرف كل منهم الآخر ويتعامل معه مباشرة .

وتعتبر التنظيمات الاجتماعية من أهم سمات المجتمعات الحديثة حيث مطالب الإنسان الكثيرة والتي تتطلب تنظيمات دينية وثقافية ومهنية وسياسية ، وهذه التنظيمات الاجتماعية ضرورة ملحة لمواجهة حاجات الإنسان .

ويمكن اعتبار التنظيمات الاجتماعية بداية مرحلة التخصص التي تؤدي في المستقبل إلى وجود متخصصين ومهنيين في المجتمعات المختلفة ليؤدوا عملهم في هذه التنظيمات .

نظرية روس لدور المنظم الاجتماعي :

يحاول « روس » تحديد دور للمنظم الاجتماعي وبالرغم من النقد الذي وجه إليه ، فقد كان له الفضل في توجيه تفكير كثير من الإخصائيين الاجتماعيين إلى محاولة إضافة أدوار أخرى تناسب مع أهمية طريقة تنظيم المجتمع وتطور المجتمعات الإنسانية .

قسم روس^(١) Murray G. Ross دور المنظم الاجتماعي إلى أربعة أقسام هي :

The role of a guide	أولاً — دور المرشد
The role of an enabler	ثانياً — دور الممكن
The role of an expert	ثالثاً — دور الخبير
The role of a therapist	رابعاً — دور المعالج

(I) Ross, Murray G., Community Organization, Theory and Principles, New York, Harper & Brothers, 1956.

أولا - دور المرشد : The role of a guide

وهو دور رئيسي للمنظم الاجتماعي حيث يعمل كمرشد يساعد قادة المجتمع الشبيبيين وقادته المهنيين على إيجاد الأساليب المناسبة لتحقيق أغراض مجتمعهم .

ودور المرشد هنا يقتضى من المنظم الاجتماعي مساعدة المجتمع على التحرك السكف في الاتجاه الذى يختاره المجتمع للتحرك فيه .

ويتحمل المرشد هنا بعض المسؤولية في مساعدة المجتمع — بكاء ولباقة — على اختيار وتحديد اتجاه الحركة ، على أن يضع في اعتباره عدة عوامل يكون على وعى وإدراك بها بحكم معرفته وخبرته المهنية .

ولكن اختيار الاتجاه وطريقته وأسلوب الحركة يجب أن يقع — إلى حد كبير — على عاتق المجتمع .

وهذا يعنى أن المنظم الاجتماعي يجب ألا يعمل تحت أى ظرف من الظروف ، على استخدام المجتمع لتحقيق نفع خاص له ، أو استغلال الجماهير ، أو ممارسة إجراء إجبارى ، أو التحيز لعمل أو مشروع معين أو لفئة أو جماعة من الناس . وقد يقتنع الإخصائى الاجتماعي بمشروع معين يكون ضرورياً ولازمًا لتنمية المجتمع ، وفي هذه الحالة عليه أن يقوم بإستثارة المشاعر بقصد خلق شعور بالحاجة إلى هذا المشروع ، وينظم ويشجع المناقشات حول هذا المشروع بالوسائل والطرق المختلفة (اجتماعات ، ندوات ، مؤتمرات ، مقابلات فردية مع قادة ...) وعليه أن يستخدم وسائل الاتصال والإعلام المناسبة ، فتوضيخ مزايا ومنافع المشروع :

ويجب على المنظم الاجتماعي الاعتماد كلية عن أى تمهيزات وأن يكون موضوعياً فى كل تصرفاته .

كما يجب أن يكون مدركاً سبيل التعرف على حاجات الأفراد فى المجتمع لأن ذلك أمر هام بالنسبة للأساليب التى يمكن بها تنمية مقدرة المجتمع تدريجياً على التعرف على حاجاته ومشاكله والتعامل معها لمواجهة الحاجات وحل المشاكل .

ويجب على المنظم الاجتماعى تقدير العمل التعاونى المشترك فى مواجهة المشاكل العامة للمجتمع ، إذ يجب أن يعطى المزيد من الجهد لإيجاد وتنمية مشاعر العمل الجماهيرى لدى أفراد المجتمع .

وفى كل هذه الاهتمامات يضع الإخصائى الاجتماعى فى اعتباره ألا يصير على برنامج معين للعمل لأن مثل هذا الإصرار يصير بعمله فى محاولة لإيجاد التعاون المشترك من أجل حلول المشاكل المجتمعية .

وفى أثناء عمله يجب أن يسعى للتوعية عن طريق تشجيع وتنظيم المناقشات وتوجيه الأسئلة المادفة وتركيز وجمع الأفكار حول المشاكل المجتمعية التى يعتقد بأهميتها .

وهناك بعض المبادئ الخاصة بدور المنظم الاجتماعى كمرشد :

(١) المبادرة : Initiative

يجب أن تتوافر لدى المنظم الاجتماعى قدرة المبادرة ، فدوره كمرشد يجعل من واجبة العمل على إستشارة شعور الأفراد نحو حياة أفضل ، وذلك لأن كثيراً من المجتمعات تشعر بالرضى والقناعة بالحياة التى يعيشها أفرادها ، ولا

يرغبون في التغيير أحيانا ، مما يتطلب من المنظم الاجتماعي أن يأخذ بزمام المبادرة في العمل بخناق الشهور بالحاجة إلى التغيير ، وهو في عمله هذا يجب أن يكون على قدر كاف من المعرفة لثقافة أفراد المجتمع وقدراتهم وإمكاناتهم .

والمنظم الاجتماعي الذي يعمل لتنمية المجتمعات المحلية يدرك أن المجتمعات لا تنمي مواردها المختلفة الموجودة فيها إلا إذا بدأت هذه المجتمعات تناضل وتتحرك لتحقيق أهدافها ، ومن ثم فإن المنظم الاجتماعي عليه أن يعمل على خلق الظروف التي تبعث النضال المحلي والحركة الذاتية المنظمة للنهوض بالمجتمع وتنميته .

(ب) الموضوعية : Objectivity

يحاول المنظم أن يكون موضوعياً تجاه ظروف وأحوال المجتمع ، فالمنظم الاجتماعي يتقبل موقف المجتمع كما هو رغم عدم موافقته وعدم اقتناعه بالظروف الموجودة في المجتمع . ومن واجبه أن يعمل في نفس الوقت وبصفة مستمرة على تحقيق أغراضه في تنظيم وتعبئة جهود أفراد المجتمع بطريقة تكفل العمل على فهم ومواجهة المشاكل المجتمعية ، وكلما زادت معرفته وفهمه للمجتمع وأفراده ، كلما استطاع أن يتعرف أكثر على المشاكل التي يشعر بضرورة تصميدها وعرضها للنقاش ، وكذلك يتعرف أكثر على جوانب الحياة في المجتمع التي تتطلب الشجيع والتأييد ، وحتى في هذه الأحوال يجب أن يدرك الأهمية الكبرى للتوقيت المناسب في تعامله مع المجتمع وفي تناول مثل هذه الأمور .

(ج) التعرف بالمجتمع : Identification with Community

يتعرف ويعمل المنظم الاجتماعي مع المجتمع ككل وهذا أفضل من أن يعمل مع أي جزء معين من أجزائه ، أو جماعة من جماعاته ، أو مؤسسة معينة من

مؤسساته . وهكذا يجب أن يتفادى ويقاوم أى محاولة من محاولات التأثير أو الاستغلال لجماعة أو مؤسسة أو فئة معينة في المجتمع ، وهو يحاول دائماً أن يفهم ويقوم بعلاقات طيبة مع الجماعات التي تشكل في قيمة عمله . وواجبه الرئيسي هو مساعدة الجماهير واستخدام الأساليب والطرق المناسبة التي يمكن بواسطتها صنع قرارات جماعية ، ويجب ألا يصر على برنامج خاص للعمل ، بل يستغمد خبرته الخاصة في جمع شمل الجماعات المختلفة ، وفي توضيح الأمور والقضايا السامة التي تهتم هذا المجتمع ، وفي إيجاد الطرق والأساليب العملية التي يستطيع المجتمع بها صنع قراره الجماعي . كما يجب ألا يكون معضداً أو متحيزاً لجماعة أو مشروع أو منظمة بذاتها ولكنه كما سبق أن قلنا يعمل مع المجتمع ككل .

(د) تقبل النظم الاجتماعي لدوره : Acceptance of Role

يجب أن يتعلم المنظم الاجتماعي كيف يتقبل دوره ويرتاح لأدائه ، كما أن أداء دوره هذا يحتاج لقدرة كبير من التنظيم ، والمنظم الذي لا يشعر بالراحة عند أداء هذا الدور (دور المرشد) بمحدوده الواضحة المحددة يفشل في عمله .

والإخصائى الناجح هو الذى يصمم برنامج عمله من خلال القرارات التي يناضل المجتمع بنفسه من أجل الوصول إليها ، والمنظم عندما يعطى الحل بنفسه فإنه بذلك ينكر حقيقة العملية التي تفترض أن المجتمعات تنمو من حيث مقدراتها على مواجهة مشاكلها عن طريق نضالها وسميها في الوصول إلى قرارات عامة . وقد يتطلب الأمر الاتصال بجهاز من الأجهزة الحكومية العليا للمساعدة في مواجهة مشكلة أو توفير خدمة يحتاجها المجتمع ، وحينئذ يجب على المنظم الاجتماعي (م ١٤ — تنظيم المجتمع)

أن يجتمع مع الممثلين أو المندوبين المكلفين بهذا الاتصال ، يعمل معهم وينظمهم ويعدّم لهذا اللقاء ، دون أن يذهب هو معهم ، ابتعاداً عن المظهرية ، فالمنظم الناجح هو الذى تدفقه وظيفته لمساعدة المجتمع على تقبل وممارسة مسؤولياته بنفسه .

(٥) تفسير وتوضيح دوره : Interpretation of Role

يجب أن يتعلم المنظم الاجتماعى كيف يفسر ويوضح دوره بعد فترة معقولة من عمله مع المجتمع .

ومن واجب المنظم الناجح أن يتحين الفرص المناسبة لشرح ماهية دوره بالتحديد ، وإذا لم يستطع فى موقف معين أن يتخذ قرارات مصيرية معينة أو حتى التوصية بالأسلوب الصحيح للعمل فإنه يستطيع أن يدلل بالأساليب المناسبة على أهمية مساهمة وإشتراك أفراد المجتمع فى تحمل مسؤولية إتخاذ القرارات ، ويكون دور الإخصائى بالنسبة لدور المرشد فى هذا المجال هو مساعدة المجتمع على القيام بواجباته .

وقد يتسكر أفراد المجتمع طرقاً مختلفة لاختيار إخصائى معين لسكى يخدمهم بدلا من المنظم العامل معهم حالياً ، وفى هذه الحالة يجب على المنظم القديم أن يستمر فى أسلوبه ولا يتأثر بمشاعر عدم الارتياح للوجهة إليه ، ويبقى على موقفه الحازم الموضوعى تجاه جميع المناطق أو الجهات التى يعمل على مساعدتها ، وسوف ينمو تدريجياً ويتدعم إطار العمل المشترك بين المنظم والمجتمع الذى يعمل معه ، وتفتضح تدريجياً معالم هذا الإطار لكل من الطرفين .

ثانياً - دور الممكن : The enabler role

يمكن القول — بصفة عامة — أن دور الممكن هو ببساطة تسهيل مهمة عملية تنظيم المجتمع ، ولكن هذا الدور يختلف ويتشعب ويتعدد حسب المواقف التي يتعامل معها المنظم الاجتماعي . ويمكن تحديد هذا الدور فيما يأتي :

(١) إثارة وتوكيز مشاعر عدم الرضى عن ظروف المجتمع وأوضاعه :
(Focusing discontent)

يتطلب هذا الدور من المنظم أن تتوفر المهارة لديه في التعامل مع الإنسان وفى تحويل المشاعر السلبية والعدوانية إلى مشاعر أكثر إيجابية ، وفى مساعدة الأفراد والجماعات لكي يروا أن كثيراً من مشاكلهم الشخصية هى فى حقيقة أمرها مشاكل مجتمعية .

والمنظم الاجتماعي لا يجب عليه فقط الاستفادة من القوى الإيجابية الموجودة فى مجتمعة والقيادات الممثلة لها واستثمار قدراتها ، ولكن عليه أيضاً تحديد هذه القوى وإطلاق سراحها من أية ضغوط قد تحول بينها وبين قيامها بالتأثير المطلوب منها فى مجال تنمية وتنظيم المجتمع . وهو يقوم بذلك عن طريق تشجيع التعبير عن أنفسهم وعن مشاكل مجتمعتهم ، وبالصبر وحسن الانصات والاستفسار اللبق ، وعن طريق السعى — تدريجياً — إلى توجيه الانتباه وتركيز التفكير على مشاكل المجتمع التى تحتاج إلى مساهمة الجميع واشتراكهم فى مواجهتها وحلها .

وأول ما يفعله فى هذا المجال أن يعمل كحلقة اتصال وربط بين فئات المجتمع وجماعاته ومؤسساته ، ويجب عند قيامه بذلك ، ألا يتصرف كبائع ،

يبيع للجماهير خطة عمل وأسلوب وطريقة تنفيذ لهذه الخطة ، بل هو شخص .
مهم يساعد على التعرف على أنفسهم . وعند ما يجد المنظم أن مشاعره
وإدراكهم نحو المشاكل المجتمعية العامة بدأت تتبلور ، فإن وظيفته تكون في
هذه الحالة تدعيم وتأييد الجهود وجمع شملها وتنظيمها لتواجه وتعامل مع
هذه المشاكل .

ومن الأخطاء الشائعة بين بعض الإخصائيين الاجتماعيين هي إشعار
الأفراد بتناول غير حقيقى نحو إمكانية تحقيق نجاح سريع لإزاء موقف أو مشكلة
معينة ، إذ أن جزءاً من واجب المنظم وهو يقوم بدور الممكن . هو مساعدة
الجماهير على الرؤية الواضحة الطبيعية لمشاكلهم ومشاعرهم .

(ب) تشجيع الجهود المنظمة :

يتجه المنظم الناجح نحو مساعدة الجماهير على فهم نفسها والشعور بمشاكلها
وهو في هذه الحالة يجب أن يكون أكثر استعداداً للحركة المتزنة المناسبة
في معظم المواقف التي يعمل فيها ، ويتعاون جماعى هادف ، وهذا هو الأساس
الضرورى لأية عملية تنظيم للهوض الاجتماعى ، أو لنمو المجتمع .

ولعل الوقت الذى يستغرقه المنظم لاكتشاف مشكلات المجتمع ومشاعر
الناس وقت غير ضائع لأنه الطاقة التى تعلى ديناميكية حركة الجماهير وتمنعها
المقدرة على العمل مع الصعوبات التى تواجه عادة بداية هذه العملية .

وتتوقف درجة استعداد الجماهير للتنظيم على درجة إعداد المنظم الاجتماعى
للتعامل مع الجماهير من حيث الرغبة فى العمل والقدرة على الحركة والتأكيد على أن

الصعاب التي تواجههم يمكن التغلب عليها ، كما أنه من الأمور الحيوية التي يجب على المنظم الاجتماعي القيام بها هي دفع خطى العمل والإسراع بها والإقلال أو الحد من الصعاب التي تواجه الإجراء التنظيمي أو غيره من الإجراءات . ومن العلوم أنه غير مسموح للمنظم بأن يقول لهم « لا تقلقوا فكل شيء سيكون على ما يرام » أو غير ذلك من العبارات ، ولكن واجبه بأن يسألهم عن شعورهم إزاء المشكلة المطلوب القيام بعمل مشترك لمواجهتها وعن مدى رغبتهم واستعدادهم للتضحية والبذل من أجل التغلب على هذه المشكلة وحلها . وعليه أن يعضد ويدعم الاتجاه الذي يخلق شعوراً بالانضال ويؤمن بقيمة وفائدة الكفاح ، ويؤكد الثقة في مقدرة المجتمع على تحقيق أهدافه ويبدى رغبته في العمل مع الجماعة أثناء مواجهة المشكلة وحلها . ولكنه أثناء ذلك لا بدع أو يستميل أو يحث على العمل ، بل يحرك المجتمع ويعمله مستعداً لأي عمل أو إجراء تنظيمي أو تنفيذ مشروع إنعائى وذلك يكون بالحد من السلبية وقدرة الثقة أو نقص الرغبة في النضال والكفاح ..

ويتطلب دور المنظم الممكن حكماً وتقديراً مدى التشجيع الذي يحتاجه المجتمع ، وحجم التوتر والقلق الذي يقع للمجتمع فيه ، ثم مقدار التدعيم والتضيد الذي يتطلبه المجتمع ، ويكون واضحاً دائماً أن مسئولية العمل تقع على عاتق المجتمع من خلال إشتراك أفراده وإسهامهم في العمل الاجتماعي ، وعلى المنظم أن يعرف جيداً إمكانية حدوث فشل ، رغم جهوده ، وعليه أن يتقبل مسئولية هذا الفشل في حالة حدوثه .

(٥٠) دعم العلاقات في المجتمع :

Nourishing good interpersonal relations

يسعى المنظم أيضاً إلى زيادة مقدار الإشباع الذي يحصل عليه أفراد المجتمع من العلاقات الشخصية بينهم ، ومن العمل التعاوني المشترك .

وإذا كان المنظم مقبولا من أفراد المجتمع ومحبويا منهم وموثوقا به ، فإنه هؤلاء الأفراد سيقبلون عليه ويتعرفون به . ومن مظاهر ذلك مثلا حضورهم الاجتماعات التي يدعو إليها والتي يمكن عن طريقها حضور أشخاص جدد ينضمون إلى من سبقهم ، وعليه أن يتعاون مع الجميع ، حيث يجب أن يؤمن دائما بفائدة مثل هذا التعاون في تدعيم العلاقات بين أفراد المجتمع بعضهم البعض ، وبينهم وبين المنظم الاجتماعي . ويجب أن يعرف المنظم — بطبيعة الحال — أن المجتمع يجب ألا يعتمد عليه دائما عند قيامه بدور الممكن ، كما يجب أن يسند المسؤولية تدريجياً إلى أفراد المجتمع كلما زادت مهارتهم ومقدرتهم على تحمل هذه المسؤولية بأنفسهم .

كما يسعى إلى تهدئة الخلافات التي قد تنشأ وذلك بتوضيح الأمور والقضايا التي أثارت بسببها تلك الخلافات ، مع تفسير وجهات النظر المختلفة بمحيث يفهمها الجميع ، وعلى المنظم أن يكون دائما موضوعيا متزنا هادئا في المواقف الحرجة حتى يمكن الوصول إلى أفضل وأنسب القرارات بالنسبة لهذه المواقف الحرجة .

وعلى المنظم الناجح أن يقوم بمحاولة إشراك مختلف الأفراد في المناقشات والعمل بلباقة ، واضعاً في الاعتبار اختلاف الناس في ميولهم وطباعهم وأمزجتهم وغير ذلك من نواحي نفسية وعقلية وقدرات حسية .

وفي بعض المواقف يعتمد المنظم الاجتماعي على مقدرته ومهارته المهنية وعلى قوة الجماعة ، في تفسير بعض النواحي الخاصة بحياة المجتمع عندما يرى أنها تقف في طريق أى عمل مجتمعي أو على العكس عندما يرى أنها تزيد من قوة دفع العمل المجتمعي بما يمكن التنظيم أو المنظمة التي يعمل من خلالها المنظم الاجتماعي من النجاح .

(د) التأكيد على الأغراض العامة :

Emphasizing Common objectives

والمنظم الاجتماعي في مجال تنظيم المجتمعات يعمل لمساعدة على تحقيق الأهداف المتفق عليها ، ويتم ذلك بالتخطيط الكفء الفعال ، وزيادة مقدرة المجتمع على مواجهة وحل مشاكله .

ويجب أن يعد لهذا العمل في بادئ الأمر عن طريق مساعدة الجماهير للتعبير عن اهتماماتها تجاه المشاكل الاجتماعية بقصد خلق وحدة فكر حول هذه المشاكل ، تمهيداً لوجود وحدة الحركة والعمل نحو مواجهتها وحلها بعمل جماعي تعاوني .

ثالثاً — دور الخبير : The expert role

عندما يقوم المنظم الاجتماعي بدوره كخبير عليه أن يزود المجتمع بالحقائق والتوجيهات المباشرة في القطاعات أو للناطق التي يمكن أن يتحدث مع المسؤولين فيها ، وهذا لا يتعارض مع دوره كمساعد أو ممكن . والمنظم كخبير يعمل على تنمية وتنظيم مجتمعه بتزويده بالحقائق الجديدة والخبرة المهنية والموارد المادية ، والمشورة اللازمة لمعرفة الطرق المناسبة التي يحتاجها ويتطلبها العمل .

وفي مجال تنظيم المجتمع يقوم الإخصائي الاجتماعي (المساعد والممكن) بدور تدعيمي ، ولكنه كغيره قد يواجه الجماعة بالحقائق والمفاهيم المساعدة لها والتي تمنحها مزيداً من الثقة في حركتها ، والجماعة في ذلك تكون في أشد الحاجة لتعنيبها أي صراع مع جماعات أخرى .

ويمكن توضيح أنواع الأعمال التي يقوم بها التغيير أثناء عمله مع المجتمع وذلك ببعض التعديد من خلال المسئوليات المقترحة التالية :

(١) تشخيص المجتمع : Community diagnosis

يقوم المنظم كخبير بتحليل وتشخيص المجتمع ، لأن معظم المجتمعات لديها قدر ضئيل من الفهم لتركيبها والتنظيمات القائمة فيها .

(ب) اجراء البحوث : Research skill

المنظم الاجتماعي يجب أن يكون أيضاً ماهراً ومدرّباً على طرق البحث ، وقادراً على إجراء الدراسات والبحوث بنفسه . وهو في هذا يضع سياسة وخطة البحوث بما يضمن لها تحقيق الأهداف .

ولأهميه البحوث الاجتماعية في مجال الخدمة الاجتماعية عموماً وفي مجال العمل مع المجتمعات بصفة خاصة ، ينادى بعض العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية أن تكون بحوث الخدمة الاجتماعية موضع اهتمام المسئولين ، مع تقديم كافة الإمكانيات لها .

(ج) المعلومات اللازمة عن المجتمعات الأخرى :

Information about other communities

وبالإضافة إلى ما سبق من مسئوليات يجب أن يعرف المنظم الاجتماعي

ما أجرى من بحوث ودراسات وتجارب في مجتمعات أخرى ، كما يجب عليه أن يوضح المبادئ والأفكار النافعة التي يمكن استخلاصها من المشروعات الناجحة ، فبينما يجب على المجتمع أن يناضل من أجل حل مشكله ، يمكن أيضاً للمجتمع أن يتعلم من المجتمعات الأخرى ويستفيد من الحقائق والنتائج الخاصة التي تصل إليها .

(د) التوجيه بطرق العمل المناسبة : Advice methods

يجب أن يكون لدى الإخصائي الاجتماعي أيضاً خبرة ومعرفة بطرق وعمليات تنظيم المجتمع ، بحيث يستطيع تزويد المجتمع بقدر مناسب من المشورة التي تنهد في العمل الاجتماعي .

(هـ) المعلومات الفنية : Technical information

يجب على الإخصائي الاجتماعي أن يعرف جيداً ويكون قادراً على تزويد المجتمع بالمصادر والموارد المادية المختلفة اللازمة لوضع الخطط الفنية .

وذلك يعني أن الإخصائي الاجتماعي يجب أن يعرف للوارد البشرية والمادية المختلفة المتاحة في المجتمع ، أو التي يمكن إيجادها سواء أكانت موارد هيئات حكومية ، أو موارد هيئات أهلية ، أو منظمات دولية وطرق ضمان وتوفير المساعدات المطلوبة في الميادين والمجالات المتخصصة .

ويجب على الإخصائي الاجتماعي أن يكون قادراً على تقريب الفجوة التي قد تكون موجودة بين الموارد المتاحة في المجتمع وبين مشا كل وحاجات أفرادها ، أو بمباراة أخرى لإحداث حالة موازنة مستمر بينهما .

(و) التقييم : Evaluation

يجب أن يكون الإخصائى الاجتماعى قادراً على تقييم عمله ومحاولة تفسير الطريقة التى يتم بها العمل الإنمائى أو التنظيمى ، متفهماً لطريقة التفاعل التى تحدث بين الأعضاء عند المناقشة ، والأثر الذى تتركه المناقشة فى نفوسهم ولعل ذلك يتطلب مقدرة على تفسير هذه التفاعلات والآثار بحرص ولباقة بحيث لا يترتب أى ضرر من عملية التفسير أو التقييم ، بما يؤدى إليه أحياناً من سوء التأويل .

وفى كل هذه المجالات يمكن للإخصائى الاجتماعى أن يعمل كغبير يزود المجتمع بالحقائق والصادر والموارد التى تفيد حركة الجماعة وتدفعها إلى الأمام . فى طريق تحقيق أهدافها .

رابعا — دور المعالج الاجتماعى : The social therapy role

يعمل بعض الإخصائيين الاجتماعيين فى مجال عملهم مع المجتمعات كعمالجين اجتماعيين ، وهو عمل تخصصى دقيق يتطلب مقدرة وخبرة ومهارة فائقة ، والمعالج الاجتماعى هنا لا يعمل على مستوى الفرد أو الجماعة ، ولكنه يعمل على مستوى المجتمع كله وذلك بمعنى تشخيص وعلاج المجتمع ككل .

والإخصائى الاجتماعى أثناء عمله على مستوى المجتمع يجد مجالا واسعا لممارسات تشخيصية عديدة ، ومن هذه العمليات محاولة معرفة ما يأتى :

— تاريخ المجتمع ، وظواهره المختلفة من الناحيتين الديناميكية والاستاتيكية القائمة فعلا فى المجتمع .

— الوظائف والأدوار الاجتماعية ، والعلاقات الموجودة بين هذه الوظائف وتلك الأدوار ، وتشمل هذه الأدوار القيادات الطبيعية والوظيفية القائمة في المجتمع .

ويجب أن يكون تشخيصه للمجتمع دقيقاً مبنيًا على المعرفة والفهم لطبيعة وسمات وميزات هذا المجتمع .

كما يجب أن يتضمن العلاج الأساليب التي يستطيع المجتمع بواسطتها أن يتقن بنفسه الحلول والعلاج للمشكلات القائمة فيه ويزيل الصعاب من طريق العمل الجماعي التعاوني ، ويكون العلاج أكثر كفاءة كلما استوحى حلولاً ذاتية لمشاكل المجتمع وحاجات أفراد لأن ذلك يزيد من مقدرة المجتمع ونموه .

رأى نيوزتتر Wilbur L. Newstetter عن دور المنظم الاجتماعي :

حاول نيوزتتر تقسيم دور للمنظم الاجتماعي — بعد خبرة امتدت إلى أكثر من ١٥ عاماً في العمل بين الجماعات — إلى أربعة أدوار رئيسية هي ^(١) :

أولاً — عمليات ادوية ؛

وهي تتعلق بتهيئة جهاز تنظيم المجتمع للقيام بمسئوليته بكفاءة ، مع توفير جميع الإمكانيات الإدارية التي تساعد هذا الجهاز على القيام بعمليات تنظيم المجتمع ، وهذه العمليات تتضمن التأكد من وجود العدد اللازم من العاملين ذوي التخصصات المطلوبة لمسئولياتهم في جهاز تنظيم المجتمع ^(٢) .

(١) الدكتور أحمد كمال : التخطيط الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي — القاهرة — مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٧ م : ٦١٨ — ٦١٩ .

(2) Newstetter W. and Meyer Schwartz, Basic Course in Community Organization for Social Welfare, for All Students in Harry L. Lurie ed., The Community Organization Method in Social Work Education (New York, Council on Social Work Education 1959.),

ومن أهم الأعمال الإدارية هي التأكد أيضاً من وجود اللجان المتخصصة في عمليات تنظيم المجتمع بحيث تكون هذه اللجان متلائمة مع مسؤولياتها في جهاز التنظيم .

وتتضمن هذه الأعمال الإدارية تهيئة جهاز التنظيم لمسئوليائه وتنسيق الجهود داخله وخارجه وتوزيع المسؤوليات على العاملين فيه وتنظيم الإشراف على جميع الشئون الإدارية المختلفة مثل التسجيل وتنفيذ الميزانية وتحديد مسؤوليات اللجان ودعم العلاقات العامة الداخلية والخارجية وتنظيم عمليات الاتصال الداخلية ، وغيرها من الأعمال الإدارية التي تضمن نجاح العمل في أجهزة تنظيم المجتمع .

ثانياً — عمليات تربوية :

يقوم المنظم الاجتماعي بالنسبة لهذه العمليات بأعمال تعصل بشئون التدريب والتثقيف والتربية والتعليم سواء فيما يختص بالعاملين داخل أجهزة تنظيم المجتمع أو في الهيئات الاجتماعية الأخرى ، وكذا فيما يختص بالقيادات والمتطوعين لتوعيتهم بمسؤولياتهم قبل مجتمعتهم ليشاركوا بقوة وإيجابية في عمليات النهوض بمجتمعهم .

وهذه العمليات التربوية يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة ، رسمية أو غير رسمية وتستخدم فيها وسائل وأدوات كثيرة مثل الدراسة المنظمة في المعاهد والكتليات ، أو بالإيفاد في بعثات داخلية أو خارجية ، ويلزم لها عقد الدورات التدريبية وتنظيم الزيارات العلمية والندوات والمحاضرات العامة والمؤتمرات ، ويمكن أيضاً أن تتم هذه العمليات في اللجان وحلقات

البحث والرحلات والمقابلات ، وباستخدام وسائل التثقيف المختلفة للكبار ووسائل الإيضاح السمعية والبصرية مثل السينما والمسرح والجرائد والمجلات والتلفزيون والراديو والإعلانات والملصقات وغيرها من الأدوات التي نستعملها للاستثارة والتوعية والتوجيه والإرشاد .

ثالثا - عمليات مهنية بين الجماعات :

في هذه العمليات يكون الاهتمام في العمل مع الجماعات مركزاً على خدمة المجتمع ، ومسئولية المنظم الاجتماعي تتجه نحو المجتمع ككل ، ولذلك فإن دوره مع أعضاء الجماعات في أجهزة تنظيم المجتمع سواء القيادات المهنية أو الشعبية أو القيادات السياسية ، الذين هم في الواقع ليسوا سوى ممثلين للمجتمع ، هو دعم التعاون بينهم وتنسيق جهودهم ، لأنه عن طريق هذه القيادات وقيامها بمسئولياتها قبل المجتمع بنجاح ، يمكن تحقيق أهداف تنظيم المجتمع . ويتم عادة وضع الخطط المناسبة بعد تحديد الاحتياجات ومعرفة الصعوبات والمشكلات وتحديد الأهداف .

رابعا - عمليات انشائية وانمائية لتحقيق تغير اجتماعي مرغوب :

تعمل طريقة تنظيم المجتمع على تحقيق التغير الاجتماعي نحو التقدم والتنمية . بصفة مستمرة وهذا لا يمكن تحقيقه إلا باتباع أسلوب علمي مبني على مناهج تحيط على وعلى مهارة وقدرة المنظم الاجتماعي . وأن دور المنظم الاجتماعي في العمليات الإدارية والمهنية والتدريبية كلها عمليات تحقق التنمية والتقدم المطلوب الوصول إليه .

ويطالب « نيوزتر » في هذا الدور بالذات وفي عمليات التنمية والتقدم .

بصفة خاصة أن يقوم المنظم الاجتماعي بالعمل على اكتشاف موارد جديدة في المجتمع زيادة على الموارد الحالية ومحاولة إضافتها إلى موارد المجتمع مثل إنشاء هيئات جديدة أو اكتشاف قيادات سياسية أو شعبية أو مهنية جديدة ، أو دعم أجهزة تنظيم المجتمع لإنشاء أقسام وإدارات جديدة ، كإنشاء قسم للبحوث أو للاستعلامات أو للتوثيق الاجتماعي أو مكاتب ومراكز للتطوع أو دعم لجان جهاز تنظيم المجتمع بلجان جديدة لم تكن موجودة أصلاً فيه بما يناسب مع مسئوليات الجهاز وحاجة المجتمع .

ويدخل في هذا الدور أيضاً العمليات المتعلقة بجمع الأموال وتوفير الميزانيات . للقيام بمشروعات وبرامج جديدة يحتاجها المجتمع لتوسيع نطاق العمل حتى تشمل مناطق ومجالات وجهات وفئات لم يسبق أن استفادت من قبل .

نظرية « دوبروت موريس » و « أولي راندال » لدور المنظم الاجتماعي :

Robert Morris and Ollie A. Randall

حاول « موريس و راندال » في عام ١٩٦٥^(١) تحديد دور المنظم الاجتماعي في ثلاثة أدوار رئيسية هي :

- ١ — دور يمثل وجهة نظر العالم « روس » ويتمثل في قيامه بدور « الممكن » حيث يماون بطريق غير مباشر ولا يقوم بدور المحرك . والدافع في عمليات تنظيم المجتمع تاركاً مسئولية ذلك إلى القيادات

(1) Morris, R. and Randall O.A., Planning and Organization of Community Services for the Elderly, Social Work Journal, Vol. 10, No 1, January 1965.

الشعبية والسياسية والمهنية الأخرى التي لها حق تقرير ما تراه مناسباً وعلى المنظم فقط أن يعاون في جميع خطوات العمل .

يرى «موريس ورنالد» أيضاً أن هذا الدور قد يفيد في بعض المناسبات ولكنه يتصف بالبطء الشديد وعدم تقدم العمل إلى المستوى العلمي المطلوب لأنه يساعد على استمرار حرمان المجتمع من حقه في التقدم لمدة زمنية قد تطول وتنقسم بعكس الوضع إذا ما تدخل المنظم الاجتماعي وقام بدور المحرك والدافع في عمليات تنظيم المجتمع .

٢ — يرى « موريس ورنالد » أن الدور الذي ينسب إلى « نيوزتتر » Newstetter بمستوياته الأربعة وهي العمليات الإدارية والتربوية والمهنية للعمل بين الجماعات ، والإنشائية ، هو دور في الواقع ذو طابع إداري وتنظيمي وهذا يفقد المنظم الاجتماعي صفة التخصص ويميل المتخصصين في العلوم الإدارية أحق منه بالعمل في أجهزة تنظيم المجتمع بالإضافة إلى الجلود الذي يتصف به دور المنظم الاجتماعي في العمل وعدم التقدم في جميع برامج ومجالات أجهزة تنظيم المجتمع وقصر التقدم فقط على المجال الذي يجيده أو يميل إليه المنظم الاجتماعي ، مع أن من أهم مميزاته أن يكون عاماً ينظر إلى المجتمع ككل وإلى المشكلات ككل ويحاول وضع خطة محابذة في حدود الإمكانيات والموارد لمواجهة أكثر المشكلات والحاجات إلحاحاً واتشاراً وتأثيراً على المجتمع .

٣ — يضيف « موريس ورنالد » دوراً جديداً للمنظم الاجتماعي في ضوء

تقدمها لنظريتي « روس ونيوزتر » وفيه يطلبان من المنظم الاجتماعي أن يقوم هو بنفسه بالاتصالات وإستثارة الجماهير والقيادات بجميع الوسائل الميسرة لجهاز تنظيم المجتمع والمناسبة للمواقف والمجتمعات .

وفي هذا الدور يقوم المنظم الاجتماعي بمسئوليته وهو طليق لا تموقه قيود أو عقبات أو حائل لإستثارة الجماهير المعنية والقيادات المسئولة عن المجتمع . وبحيث يسير العمل في جهاز تنظيم المجتمع بأسلوب علمي تخطيطي . يسمح للمنظم بالحركة والاتصالات والعمل بحرية كاملة في عمليات أجهزة تنظيم المجتمع .

وتتميز نظرية « موريس ورنالد » عن دورى « روس ونيوزتر » بأنها تربط مهنة الخدمة بالعمل الاجتماعي Social Action وبالتالي بالعمل السياسى ، ويجعل دور المنظم الاجتماعى متصفاً بالإيجابية والحيوية والحركة . والتفاعل لإيجاد حلول سريعة تعالج الحاجات والصعوبات والمشكلات المجتمعية .

كما أن دور « موريس ورنالد » فى الواقع تقدم جديد للمهنة ونقل مفيد . لاهتمامات حارقة تنظم المجتمع من العمليات الاجتماعية Social process إلى الاهتمام أكثر بتكنولوجية التخطيط الاجتماعى وهى خبرات هامة تضاف إلى مهارة المنظم الاجتماعى فى عمليات التغيير الاجتماعى والعمل مع الإنسان فى مستوياته المختلفة ، وكل هذا يدفع المهنة والمهنيين إلى مستويات أعلى تنتظرهم وتجلبهم أقدر على خدمة الإنسان فى المجتمعات الإنسانية المختلفة .

والواقع أن ضرورة شعور الفرد أو الجماعة أو المجتمع بالرغبة في التغيير أمر له أهمية في تنظيم المجتمع ، ذلك لأن عمليات التغيير المقصودة في المجتمع لا تأتي ثمارها مالم يكن هناك شعور لدى الانسان بعدم الرضا بالوضع القائم ، ومن ثم يحفز ذلك إلى أن يغير اتجاهاته القديمة بأخرى تتفق مع الوضع الذي يريد التحرك إليه .

ولقد أثبتت تجارب كثيرة في مجال سيكولوجية الجماعات أن تغيير الاتجاه ، أمراً ليس سهلاً ، ولا يمكن أن يتم بمجرد استخدام أسلوب المحاضرة أو النصيح أو الإرشاد ، وإنما يبدأ التغيير من حدوث الاقتناع والفهم المبني على حقائق ملموسة ، والمشاركة الفعالة ، والاحساس بأهمية التغيير ، وبما للجماعة أو المجتمع من دور في إحداث هذا التغيير .

ولا شك أن مجتمعنا في طريق تحوله إلى الاشتراكية ، وفيما هو يبذله من جهود ضخمة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يتطلب أن يكون الإخصائي الاجتماعي بما لديه من وعى ودراية وخبرة ومهارة ، أداة من أدوات التغيير ، وهو يملك من وسائل الاتصال والاقتناع والتعبئة وبخاصة في مجال تنظيم المجتمع ما يمكنه من أن يقتنأ ، بل وأن يتحكم في إحداث التغيير المقصود الذي يهدف إلى تحقيقه . ولا يمكن أن يقتنأ ذلك إطلاقاً مع مبادئ الديمقراطية وحق تقرير المصير ، فالأقتناع والدراسة والمشاركة والمؤتمرات وإعداد الرأي العام والعلاقات العامة كلها أدوات يمكن استخدامها وتوجيهها للإسراع نحو التقدم تمويضاً لمراحل سبقت من التخلف .

(١٥٠ — تنظيم المجتمع) .

وإذا كنا نرى أن حالات السلبية في خدمة المجتمع تعد مشكلة هامة لأنها تمنع من وجود كيان أو بناء اجتماعي لتنظيم المجتمع لعدم وجود عدد كاف من المواطنين يشعرون بما يحتاجه مجتمعهم ولعدم قدرتهم على تنظيم الصفوف أو حتى إظهار السخط ، فإن الواجب يدعو إخصائى تنظيم المجتمع إلى اتباع جميع الوسائل والأدوات الميسرة لإستثارة الجماهير وقادتهم لتعديل الأوضاع وطلب التغيير حتى تتحقق مطالبهم وتحسن ظروف معيشتهم وظروف مجتمعهم .

والواقع أننا في أشد الحاجة إلى مهارة إخصائى تنظيم المجتمع نظراً لما يسود مجتمعنا أحياناً من روح سلبية ولا مبالاة تبدو في قصور وفشل الكثير من تغطياتنا المجتمعية ، مثل ما يحدث بالنسبة لبعض مجالس الآباء بالمدارس أو لجان الوحدة المعجمة أو مجالس القرية أو بعض لجان وحدات الاتحاد الاشتراكي . ومن الرأى أن اختيار الإخصائى الاجتماعى الكفاء المدرب للعمل في هذه التنظيمات ، والاهتمام باختيار وتدريب القادة وتوفير إمكانيات وأدوات الاتصال والتثقيف يمكن من تحقيق نتائج أكثر إيجابية لمجتمعنا العزيز .

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لحالات تطبيقية

تتمتع طريقة تنظيم المجتمع على مبادئ وعمليات وقيم يمكن أن يكتسبها الإخصائي الاجتماعي عن طريق دراسة عدد كاف من الحالات التي تبرز المواقف الاجتماعية ، وسلوك المنظم المهني ، وذلك بجانب الدراسة النظرية والميدانية .

ودراسة الحالات مثل التدريب الميداني تفيد في إعداد الإخصائيين الاجتماعيين فائدة لا تقل أهمية عن الدراسات النظرية التي يفتقونها في معاهدهم وكتابتهم .

وفي دراستنا للتاريخ الإنساني نجد أن بعض الأفراد من قيادات شعبية مختلفة قد نجحوا في حركاتهم الإصلاحية الاجتماعية بوجه من أنفسهم وطبقاً للظروف التي يعملون فيها ولكنهم لا يستطيعون تفسير كيفية أدائهم لأعمالهم العظيمة أو وصولهم إلى تحقيق الأهداف التي حققوها حتى يستفيد من خبراتهم من يريد السير على منوالهم .

أما بالنسبة لمهنة الخدمة الاجتماعية فإنها تحاول أن ترمي قواعد ثابتة للمهنة مبنية على العلم والمعرفة مع التدريب الميداني ، ودراسة الحالات الاجتماعية المناسبة التي تساعد على تثبيت المعلومات النظرية ، وإعداد الإخصائي الاجتماعي الفاعل المهني بنجاح بعد تزويده بخبرات كافية ميدانية مناسبة .

ولاشك أن الخبرات المتراكمة لدى الإخصائيين الاجتماعيين تسجل وتوضح أسباب النجاح والفشل وكيفية تحقيق الأهداف بإتباع الأسلوب السليم ، وتلافى الفشل بالدروس المستفادة من تلك الخبرات .

ولعل أفضل سبيل إلى تعليم العلوم التطبيقية استعراض الخبرات وتحليل الحالات العملية الواقعية التي حدثت فعلا ، ثم التدريب والممارسة العملية في ضوء هذه المعرفة وهذه الخبرات ، وهكذا يتقن المنظم الاجتماعى عمله بالتدريب والمران العلمى المناسبين .. وبمناقشة الحالات واستعراض المشكلات التى صادفها المجتمع وقادته الشبهيون والمهنيون ، ودراسة الحلول التى حاولوا بها التغلب على الصعاب ، مع إضافة البحوث التجريبية العلمية التى أدخلتها المهنة منذ سنوات قليلة ، تمكن من وجود رصيد كاف من المعرفة والخبرات والمعلومات التى تساعد على تحليل بعض الحالات التى نستعرضها فى هذا الفصل ..

محضر اجتماع

مجلس إدارة الاتحاد الإقليمى فى ١٢/٣/١٩٦٩

جدول الأعمال :-

- ١ - التصديق على محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - عرض الحساب الختامى وميزانية الاتحاد عن عام ١٩٦٨ - .
- ٣ - ما يستجد من أعمال .

محضر الجلسة

في الساعة السابعة مساء الأربعاء ١٢ مارس سنة ١٩٦٩ بمقر الاتحاد استند الاجتماع العاشر لمجلس إدارة الاتحاد برئاسة رئيس مجلس الإدارة وسكرتارية السكرتير العام وحضور السادة أعضاء المجلس (عشرة أعضاء) .

واعتذر عن عدم الحضور الأعضاء (١١ عضوا) .

ولم يحضر الاجتماع عضو واحد (١ عضو) .

كما حضر هذا الاجتماع السيد / مدير الاتحاد ، والسيد / السكرتير الففي للاتحاد .

ولما كان الاجتماع قانونياً فقد بدأ بالنظر في جدول الأعمال على النحو الآتي :

أولاً : التصديق على محضر الجلسة السابقة :

(أ) أثار العضو (س) موضوع ضرورة الحصول على موافقة القوى العاملة بالنسبة إلى تعيين إحدى العاملات بالاتحاد ، وقد وعد السيد مدير الاتحاد بتنفيذ هذا الشرط والاتصال بالقوى العاملة للحصول على موافقتها على هذا التعيين .

(ب) أثار عضو (ص) إغفال ذكر للنقاش التي دارت في الجلسة السابقة بشأن إيجاد لائحة داخلية للعاملين في الاتحاد . وقد قرر المجلس تشكيل لجنة من السادة : (خمسة أعضاء) لوضع لائحة نموذجية للعاملين في الاتحاد وبحيث يمكن الاقتداء بها في الجمعيات ..

ثم صودق على محضر الجلسة السابقة ..

ثانياً :: عرض الحساب الختامي وميزانية الاتحاد عن عام ١٩٦٨ :

استعرض المجلس الحساب الختامي وميزانية الاتحاد عن عام ١٩٦٨ بعد إعادة تصويبها وفقاً لما قرر في الجلسة السابقة بالنسبة إلى تقييم الأثاث الذي آت للاتحاد عن الجمعيات المنحلة والمصفاة ، وبالنسبة إلى استهلاك الأثاث المشتري خلال عام ١٩٦٨ وفقاً للقواعد المقررة ، وكذلك بالنسبة للأسهم والسندات والسلف طرف أعضاء الجمعيات المنحلة والمصفاة وإثباتها بقيمتها .

وقد قرر المجلس ما يأتي ::

(١) الموافقة على الحساب الختامي وميزانية الاتحاد عن عام ١٩٦٨ وعرضها على الجمعية العمومية العادية في ١٦ / ٤ / ١٩٦٩ للتصديق عليها .

(ب) قيام الاتحاد باتخاذ إجراءات تحصيل السلف طرف أعضاء الجمعيات المنحلة وإرسال إخطارات مسجلة للتصصيل ومتابعة نتيجة التصصيل على فترات دورية .

(ج) اتخاذ الإجراءات الآتية بشأن اشتراك الجمعيات في الاتحاد وتسييد اشتراكاتها ::

١ — إرسال خطاب موصى عليه إلى الجمعيات الأعضاء التي لم تسدد الاشتراك السنوي لسرعة سداد الاشتراك .

٢ — قيام مديرية الشؤون الاجتماعية بإرسال منشور للجمعيات التي لم تشارك في الاتحاد بضرورة الاشتراك في الاتحاد تنفيذاً

للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ -

٣ — قيام مديرية الشئون الاجتماعية بإعداد مذكرة في شأن عدم انضمام عدد كبير من الجمعيات في الاتحاد الإقليمي وعرضها على مجلس المحافظة .

ثالثاً : فيما يستجد من أعمال :

(١) عرض عضو (س) القرار الذي أصدره مؤتمر الأمانة التنفيذية والشعبية للمحافظة بشأن تكوين لجان على مستوى الأحياء لتنسيق العمل بين الجمعيات تمثل فيها الجمعيات والاتحاد الاشتراكي والشئون الاجتماعية .

واقترح سيادته تمثيل مجلس إدارة الاتحاد في هذه اللجان حيث أن الاتحاد يعمل أساساً في مجال تنسيق خدمات الجمعيات .

وتساءلت عضو (م) عما إذا كان لهذه اللجان أن تتدخل في شئون الجمعيات ، وأجاب رئيس الاتحاد أن هذه اللجان لا تتدخل في استقلال الجمعيات وعملها ، ولكن مسئولية هذه اللجان التنسيق بهدف خدمة البيئة .

وأوضح السيد / مدير الاتحاد ضرورة التمسك بنصوص القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٤ فيما يختص بالاتحادات وأنه لا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد إقليمي واحد في المحافظة . وهناك أيضاً بعض الجمعيات التي تخدم على مستوى المحافظة وهذه لا علاقة للأحياء بها مثل الجمعية للنسائية لتحسين الصحة ، لأنها تخدم جميع الأحياء بالرغم من وجودها في حي معين بالمدينة ، وكذلك الجمعيات التي تخدم أبناء القرية أو المهنة في جميع أجزاء المحافظة بالرغم من أن مقرها في قسم من الأقسام الإدارية ، ويتبقى بعد ذلك جمعيات الرعاية الاجتماعية التي تخدم أبناء حي معين وهذه هي

التي يمكن أن تفضم إلى هذه اللجنة ، وأشارت إلى ماسبق من تجربة مجالس التنسيق التي بدأت منذ سنة ١٩٥٤ وإن من العقبات التي كانت تعترض العمل بهذه المجالس أن نسبة كبيرة من الجمعيات المنضمة إلى مجالس الأحياء كانت من بين الفئتين الأوليتين ولم يكن لها اهتمام خاص بحى معين مما أفقدها الاهتمام بهذه المنظمات .

وتقرر في نهاية المناقشة أن تشكل لجنة من (ثلاثة أعضاء ورئيس الاتحاد ومديره) لمناقشة هذا الموضوع ووضع الأسس التي تكفل عدم التضارب بين اختصاصات هذه اللجان والاتحاد الإقليمي ووزارة الشؤون الاجتماعية .

(ب) عرض السيد / مدير الاتحاد موضوع ترشيح عضوين يمثلان الاتحاد الإقليمي في مجلس إدارة الصندوق الفرعى لإغاثة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالقاهرة يختارهما مجلس إدارة الاتحاد وذلك بناء على خطاب مديرية الشؤون الاجتماعية في هذا الشأن .

وقد قرر المجلس اختيار عضو (م) وعضو (ك) عضوى مجلس إدارة الاتحاد لتمثيل الاتحاد في الصندوق وإخطار مديرية الشؤون الاجتماعية بذلك .
وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة السابعة وخمس وأربعون دقيقة مساء .

رئيس المجلس

السكرتير العام

تحريراً في ١٢/٣/١٩٦٩

بعض نقاط للمناقشة :

- ١ — إلى أى حد سار العمل في هذا الاجتماع طبقاً للأسس التي درستها ؟ .
- ٢ — ما هو دور النظم الاجتماعى في الاتحاد الإقليمي في هذه الجلسة ؟ .

- ٣ — ما هو رأيك في إدارة رئيس الاتحاد لهذه الجلسة ؟ .
٤ — ما الذى تتوقع القيام به قبل الجلسة من مدير الاتحاد ؟ .

محضر اجتماع

الجمعية العمومية العادية الأولى للاتحاد الإقليمي

في ١٦ أبريل سنة ١٩٦٩

جدول الاعمال :

- ١ — النظر في التقرير السنوى لمجلس إدارة الاتحاد حتى ١٢/٣١/١٩٦٨
والتصديق عليه .
٢ — اعتماد الحساب الختائى والميزانية للاتحاد وفروعه عن عام ١٩٦٨ .
٣ — التصديق على مشروع ميزانية الاتحاد وفروعه لعام ١٩٦٩ .
٤ — تعيين مراقب حسابات الاتحاد لعام ١٩٦٩ وتحديد أتعابه .

محضر الجلسة

بناء على قرار مجلس إدارة الاتحاد في جلسته بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٢ بتوجيه الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية العادية الأولى للاتحاد في تمام الساعة الخامسة مساءً الأربعاء ١٩/٤/١٩٦٩ ، انعقد بمقر الاتحاد اجتماع الجمعية العمومية العادية الأولى للاتحاد في تمام الساعة الخامسة مساءً الأربعاء ١٦ أبريل سنة ١٩٦٩ برئاسة رئيس مجلس الإدارة وسكرتارية السكرتير العام وحضور السادة أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجمعيات .

وحيث أن عدد الجمعيات أعضاء الجمعية العمومية في الاتحاد والمسددين، للاشتراك السنوي ويحق لممثليها حضور الاجتماع ٢٦٧ جمعية فيكون الانقاد صحيحاً إذا حضره على الأقل ١٣٥ عضواً .

ولما كان عدد الحاضرين من ممثلي الجمعيات وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد هو ٤٥ عضواً ، لذلك تأجل الاجتماع لمدة ساعتين حيث ينقذ في تمام الساعة السابعة مساء نفس اليوم طبقاً لما جاء في قرار دعوة الجمعية العمومية للانقاد ونص المادة ١٦ من لائحة الاتحاد .

وفي تمام الساعة السابعة مساء أصبح الاجتماع قانونياً بحضور السادة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وممثلي الجمعيات الأعضاء وعدد ١٠٤ عضواً .

وبهذا أصبح عدد الأعضاء الحاضرين ١٠٤ عضواً وهو يزيد عن نسبة عشرة في المائة من الأعضاء وقدرها ٢٧ عضواً تنفيذاً لنص المادة ١٦ من لائحة الاتحاد .

وحضر الاجتماع مندوباً الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات ، ومديرية الشؤون الاجتماعية ، ومدير الاتحاد ، والسكرتير الفني للاتحاد .

وقد استهل السيد / رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بتأبين الشهيد البطل الفريق أول عبد النعم رياض الذي سقط في ميدان الشرف والاستشهاد . ونمى أيضاً إحدى أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وواحدة من رواد الحركة الوطنية البارزات وقائدة في الميدان الاجتماعي ، ونمى نجل أحد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد ، واقترح الوقوف دقيقة حداداً وقراءة الفاتحة على روحيهما .

وقبل النظر في جدول الأعمال أثار رئيس إحدى الجمعيات الأعضاء وممثلها في الاجتماع اعتراضه على جدول الأعمال في إغفال ذكر البند الخاص بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بدلاً من الذين سقطت عضويتهم تنفيذاً للمادة ١٤ من لائحة الاتحاد، كما أبدى اعتراضه على الإجراء الذي اتخذه الاتحاد بالإعلان عن فتح باب الترشيح لمضوية مجلس الإدارة في جريدتين دون اتباع الوسيلة المتفق عليها وفقاً للقانون واللائحة وهي الإخطار بخطاب موسى عليه أو بتوقيع الأعضاء بما يفيد علمهم تنفيذاً للمادة ١٥ من لائحة الاتحاد وطلب سيادته إعادة دعوة الجمعية العمومية لإجراء الانتخابات في مقر الاتحاد أخذاً بديموقراطية الانتخابات والقواعد الدستورية بالرجوع للجمعية العمومية وطالب بأخذ قرار الجمعية العمومية في هذا الشأن .

وذكر السيد / رئيس مجلس الإدارة أنه ليس بين أعضاء الجمعية العمومية أطراف ولا بد من الأخذ بالأسلوب الذي يقرره القانون واللائحة التنفيذية ولائحة الاتحاد وتحقيق ديموقراطية الانتخابات .

وبين السيد / مدير الاتحاد الاجراءات التي اتخذها الاتحاد بالنسبة إلى الدعوة للجمعية العمومية وفتح باب الترشيح لمضوية مجلس الإدارة على النحو الآتي :

- ١ - قرر مجلس الإدارة في جلسته بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٦٩ توجيه الدعوة :
لمقعد اجتماع الجمعية العمومية العادية الأولى للاتحاد الساعة الخامسة -
مساء ١٦ / ٤ / ١٩٦٩ بمقر الاتحاد وفي حالة عدم اكتمال العدد القانوني .
يؤجل الاجتماع لمدة ساعتين .

٣ — فى نفس التاريخ أسقط المجلس عضوية ثلث الأعضاء المنتخبين (٦ أعضاء) وقرر للمجلس الإعلان بجرىدى الأهرام والأخبار صباح الإثنين ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ عن قبول طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بدلا من سقطت عضويتهم وذلك فى الفترة من ٢٤ فبراير إلى ٦ مارس سنة ١٩٦٩ .

٣ — لم يتقدم أحد للترشيح سوى نفس الأعضاء الذين سقطت عضويتهم وبذلك فازوا بعضوية مجلس الإدارة بالتزكية .

٤ — أخطر الاتحاد وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) ومديرية الشؤون الاجتماعية بالدعوة للجمعية العمومية وجدول الأعمال فى ٢٩ / ٣ / ١٩٦٩ ، ولم يرد اعتراض من أى من هذه الجهات خلال الموعد القانونى .

٥ — أرسلت الدعوة للجمعيات الأعضاء فى الاتحاد التى لها حق حضور الاجتماع بالبريد الموصى عليه بتاريخ ٣٠ / ٣ / ١٩٦٩ .

٦ — ورد للاتحاد من مديرية الشؤون الاجتماعية ظهر اليوم ١٦ / ٤ / ١٩٦٩ كتاب يفيد تغلم السيد / رئيس مجلس إدارة الجمعية من عدم اتخاذ الاتحاد للإجراءات القانونية الواجبة للترشيح للعضوية التى خلت بإسقاط ثلث أعضاء المجلس فى التجديد التلى السنوى ، ورأت المديرية فى كتابها فى هذا الشأن ما يأتى :

(١) أن يتم انعقاد الجمعية العمومية فى التاريخ المحدد لها وهو يوم ١٦ / ٤ / ١٩٦٩ على أن تنظر فى جميع بنود جدول الأعمال عدا الانتخابات .

(ب) يقوم الاتحاد باتخاذ الاجراءات السليمة لفتح باب الترشيح
لمضوية ثلث مجلس الإدارة ثم دعوة الجمعية العمومية العادية
للاتخابات .

وقد بين أحد أعضاء مجلس الإدارة ورئيس إحدى الجمعيات للأعضاء أنه .
يجب التفريق بين اختصاص الجمعية العمومية الواردة بالمادة ١٤ وطريقة الإخطار
عن دعوة الجمعية العمومية كما بينها المادة ١٥ من لائحة الاتحاد . وأنه لم يعدل
القانون ولا لائحته التنفيذية ولا لائحة الاتحاد طريقة معينة لإجراءات الترشيح
لمضوية مجلس الإدارة والانتخابات .

وأوضح مندوب الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات أن الإجراءات
التي اتخذها الاتحاد في شأن الدعوة لانقضاء الجمعية العمومية سليمة حيث لم يرد
نص على طريقة الإعلان عن فتح باب الترشيح لمضوية مجلس الإدارة .
وأورد عضو آخر أن أعضاء الاتحاد ليسوا أفراداً ولكنهم يمثلون لجمعيات ،
وحسباً لأي نزاع من هذا القبيل يجب أن يقتصر الإعلان في توجيه الدعوة
لأعضاء الجمعية العمومية .

وأشار عضو آخر أن المتبع وطبقاً للقانون أن تكون الدعوة كاملة أى .
متضمنة جميع بنود جدول الأعمال ، واقترح سيادته أن يستمر مجلس الإدارة .
ناقصاً أعضاء الذين سقطت عضويتهم ثم يعلن عن دعوة الجمعية العمومية .
لإجراء الانتخابات .

وتكلم عدد من الأعضاء بين مؤيد أو معارض للإجراءات التي اتخذها
الاتحاد بشأن الانتخابات بنفس الحجة السابق ذكرها .

وهنا أوضح السيد رئيس مجلس الإدارة أن المناقشة أسفرت عن وجود آراء مؤيدة للإجراءات التي اتخذها الاتحاد بشأن الانتخابات ، وآراء معارضة لهذه الإجراءات ، وبين أن الاتحاد سوف يسير في هذا الموضوع إلى نهايته مع وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك لوضع مبادئ يستهدى بها الاتحاد والجمعيات بالنسبة إلى الإعلان في الجرائد عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ، ويمكن لمن يريد من أعضاء الجمعية العمومية حضور مناقشة وبحث هذا الموضوع مع وزارة الشؤون الاجتماعية .

ثم عرض سيادته القرارين الآتيين لأخذ رأى الجمعية العمومية عليهما :

القرار الأول : السير في نظر جدول الأعمال كما هو ، على أن يعرض الطعن الوارد على وزارة الشؤون الاجتماعية ، بحيث إذا رأت الوزارة أن إجراءات الاتحاد بشأن الانتخابات غير سليمة أعيد الإعلان عن فتح باب الترشيح بإرسال خطاب موصى عليه إلى الجمعيات الأعضاء .

القرار الثاني : اعتبار انتخاب ٦ أعضاء لمجلس الإدارة بالتزكية موقوفاً إلى حين استطلاع رأى وزارة الشؤون الاجتماعية ، وما تقرره الوزارة ينفذ . وقد نال القرار الثانى أغلبية كبيرة .

وانتقلت الجمعية العمومية لنظر جدول الأعمال على النحو الآتى :

أولاً — التقرير السنوى لمجلس إدارة الاتحاد :

وقد ناقش أحد الأعضاء النقاط الخاصة بدليل الجمعيات — اجتماعات الجمعيات النوعية — دور التدريب في الجمعيات — الموقوفات التى تعترض الجمعيات وكيفية

الغالب عليها وعرضها على الجمعيات للاستفادة منها — اقتراحات سيادته بشأن تعديل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذي ينحصر في إزالة القيد الخاص بأقصى مدة عضو مجلس إدارة الجمعية بخمس سنوات .

وقد أوضح السيد مدير الاتحاد الصعوبات التي واجهت لإصدار الدليل والجمعيات التي لم يمكن جمع بياناتها رغم تكرار التردد عليها أو عدم العثور على مقارها ، وأن الدعوة لاجتماعات الجمعيات النوعية مازالت قائمة ، وأبدى الاتحاد رأيه في تعديل القانون ومنها إزالة قيد مدة عضو مجلس إدارة الجمعية بخمس سنوات .

وتمت الموافقة على التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الاتحاد حتى ١٩٦٨/١٢/٣١٠ .

ثانياً — اعتماد الحساب الختامي والميزانية للاتحاد وفروعه عن عام ١٩٦٨ :

عرض مراقب حسابات الاتحاد الحساب الختامي والميزانية للاتحاد وفروعه عن عام ١٩٦٨ .

وقد ناقش أحد الأعضاء موضوع الاستهلاكات للأثاث ، واقترح سيادته زيادة نسبة الاستهلاكات كما اقترح سيادته إيداع جزء من أموال الاتحاد في البنك بفائدة . وشرح السيد مراقب الحسابات موضوع الاستهلاكات .

وناقش عضو آخر زيادة مصروفات سجل المساعدات على إيراداته . ورد السيد مدير الاتحاد أن هذا يرجع إلى عجز الإعانة السفوية التي تقدمها الوزارة عن مقابلة مصروفاته رغم أعباء العمل الكبيرة المنوطة بالسجل كما أوردت

سيادتها إحصائية عن الاستعلامات التي ترد للسجل من وزارتي الشؤون الاجتماعية والأوقاف والجمعيات المعنية بالمساعدات قبل الصرف وبعده وفي التتبع السنوي. على النحو الآتي :

السنة	استعلامات	حالات	تعديلات
١٩٦٨	٣٤٩٥٧	١٠٠٢٣	٦٧٤٥

وطالب عضو (١) أن يتم ضغط المناهيات والمكافآت وذلك بفتح باب التطوع أمام أعضاء الجمعية العمومية للعمل في الاتحاد .

ووجه السيد رئيس مجلس الإدارة الدعوة للسادة أعضاء الجمعية العمومية للتطوع للعمل في الاتحاد فلم يتقدم سوى مقدم الاقتراح .

ووافقت الجمعية العمومية على الحساب الختامي والميزانية للاتحاد وفروعه .
من عام ١٩٦٨ .

ثالثاً — التصديق على مشروع ميزانية الاتحاد وفروعه لعام ١٩٦٩ :

وافقت الجمعية العمومية على مشروع ميزانية الاتحاد وفروعه لعام ١٩٦٩ ::

رابعاً — تعيين مراقب حسابات الاتحاد لعام ١٩٦٩ وتحديد انعامه :

وافقت الجمعية العمومية على تعيين مراقباً لحسابات الاتحاد (وتشمل سجل المساعدات وسجل التطوع ومركز تدريب العاملين في ميدان رعاية الطفولة والأمرة) لعام ١٩٦٩ بأنعام شاملة قدرها خمسون جنيهًا ، وشكر سيادته على الجهود التي بذلها في مراجعة حسابات الاتحاد .

وبعد الانتهاء من جدول الأعمال حيا السيد رئيس مجلس الإدارة الجهود التي بذلتها اللجان الفنية المشكلة بالاتحاد ، ووجه الشكر لأعضاء هذه اللجان . كذلك أثنى سيادته على الجهود التي بذلها السيد مدير الاتحاد والجهاز الفني بالاتحاد رغم قلة عدده والأعباء الجسيمة التي يقوم بها ، وتقدم برجائه في أن يتم استكمال الجهاز الإداري والفني حتى يتمكن من أن يوجه ويفقش ويراجع وذلك عندما تتوفر للاتحاد الإمكانيات المالية ، وأشار سيادته إلى الزيارات التي قام بها الاتحاد لبعض الجمعيات والمؤسسات .

وأخيراً بين سيادته أن المرحلة التي تمر بها البلاد الآن مرحلة خطيرة ، وأن الميدان الاجتماعي هو الأم والمعلم والموجه وهو الذي يعطى الرغبة الصادقة في الخدمة ، ورجا السادة الأعضاء ألا ينسوا المعركة وواجباتها والمشاركة بالجهد والمزيد من المساهمة والمشاركة .

وقد كان للسيدات الفضليات أعضاء الاتحاد دورهن فيما قن به من زيارات للجمعية وما أديته من خدمات .

وقرر السادة أعضاء الجمعية العمومية إرسال برقية للسيد الرئيس بحال عبد الناصر وتأييده في المعركة التي يقودها في سبيل النصر .

واتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الثامنة والنصف مساء .

بعض نقاط للمناقشة :

١ — ما الذي يمكن استفادته من محضر الاجتماع من ناحية التسجيل وإدارة الجلسة ؟

(م ١٦ — تنظيم الاجتماع)

٣ — ما هو دور المنظم الاجتماعى (مدير الاتحاد) البارز فى أعمال الاتحاد؟

٣ — ماذا يقصد بالاتحاد الإقليمى وما هى أهدافه ونسكوينه وعلاقته
بوزارة الشؤون الاجتماعية؟

٤ — ما هو رأيك كمفظم اجتماعى فى رئيس الاتحاد فى إدارته للاجتماع ؟

تقرير

عن أعمال اللجان الفنية للاتحاد الإقليمى

للمرض على مجلس الإدارة فى جلسة ١٩٦٩/٦/٤

أولاً — لجنة التخطيط والتنسيق :

عقدت اللجنة ٣ اجتماعات بتاريخ ٣/٢٩ ، ٤/٢٣ ، ٥/١٥/١٩٦٩ واتخذت
القرارات الآتية .

(١) موافقة اللجنة على شهر جمعيات جديدة فى المحافظة بلغت ٢٦ جمعية
حسب التوزيع التالى :

١٨ جمعية تعمل فى ميدان المساعدات الاجتماعية ، ٥ ثقافية وعلمية ودينية
٢٠ فى ميدانى الثقافة والمساعدات ، وجمعية واحدة فى تنمية المجتمع .

(ب) رفض شهر جمعيات جديدة :

١ — جمعية (س) رفض الشهر ، لتقدم هذه الجمعية بأوراق باسم آخر لجمعية
أشهرت بهذا الاسم .

٢ — جمعية تيسير قريضة الحج (رفض الشهر لوجود جمعية مشهورة بالمديرية من ضمن أغراضها تيسير أداء قريضة الحج) .

٣ — جمعية الخدمة الصالحة للعاملين بشركة (ص) للمساعدات الاجتماعية (رفض الشهر لأن أغراض الجمعية من بين أغراض النظام الأساسي لنقابة العاملين بالشركة تطبيقاً للنادة ١٣ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . أما إذا تبين أن أغراض الجمعية خارجة عن اختصاص النقابة فتوافق اللجنة على الشهر) .

٤ — جمعية أهالي بلدة (ع) للمساعدات الاجتماعية . (رفض الشهر لأن محضر التأسيس غير موقع عليه من الأعضاء المؤسسين . وإذا كان هناك محضر موقع عليه من الأعضاء المؤسسين فلا مانع من إتمام الشهر) .

(ج) إعادة أوراق شهر جمعيات جديدة إلى المديرية .

٥ — جمعية (م) وميدان عملها المساعدات الاجتماعية .

(إعادة أوراق الشهر للمنطقة لإستيفاء بيان الاشتراك السنوي) .

٦ — جمعية (ك) وميدان عملها المساعدات الاجتماعية .

(إعادة أوراق الشهر للمنطقة لتماود الاتصال بالمؤسسين وذلك

لتوسيع نشاط الجمعية لتشمل جميع العاملين بالمؤسسة العامة التي تتبعها

هذه الحالات) .

٣ — جمعية تيسير أداء فريضة الحج والزياره الدينية للماملين بشركة (ل)
وميدان عملها : الخدمات الثقافية والعلمية .
(إعادة أوراق الشهر للمنطقة لعدم وجود ما يفيد موافقة اللجنة النفاية
على إشهار هذه الجمعية) .

٤ — زابطة العاملين بمرفق (ن) للمساعدات الاجتماعية .
(إعادة أوراق الشهر للمنطقة لتعميم الاشتراك في الجمعية بحيث يشمل
جميع العاملين للمرفق وتغيير نطاق العمل الجغرافي إلى المحافظة) .
٥ — جمعية تنمية المجتمع المحلي بعي (هـ) وميدان عملها تنمية المجتمع المحلي .
(إعادة أوراق الشهر المديرية لإستيفاء بحث علاقة تسمية الجمعية
بنطاق عملها الجغرافي) .

٦ — جمعية الخدمة الاجتماعية للمستفيدين في (و) للمساعدات الاجتماعية .
(تؤجل حين تقديم دراسة وافية من المديرية عن هذه الجمعية حيث
أن هناك جمعية بنفس الاسم وبنفس الفرض سبق حلها ، وفي الجلسة
التالية تقرر رفض شهر هذه الجمعية تنفيذاً للمادة ٢٢ من القانون) .

(د) تعديل النظام الأساسي للجمعيات :

١ — الرابطة الخيرية لأبناء

(أ) عدم الموافقة على تعديل نطاق عملها الجغرافي بحيث لا يشمل
محافظة أخرى .

(ب) الموافقة على تعديل السنة المالية للجمعية بحيث تصبح من أول يناير
إلى آخر ديسمبر من كل عام .

٣ — الجمعية الخيرية القطبية لأهللى . . .

عدم الموافقة على امتداد نطاق عملها الجغرافى بحيث لا يشمل بلاداً تقع
فى نطاق محافظات أخرى .

٣ — جمعية عيد الأمرة .

الموافقة على تعديل تسمية الجمعية إلى جمعية مؤسسة عيد الأم .

٤ — جمعية المبرة الجديدة .

الموافقة على تعديل عدد أعضاء مجلس الإدارة ليصبح خمسة عشرة عضواً
بدلاً من عشرة أعضاء .

٥ — جمعية . . . الخيرية .

الموافقة على رفع قيمة الاشتراك الشهري لأعضاء الجمعية إلى ١٠٠٠٠ ملياً بدلاً
من ٥٠ ملياً .

٦ — صندوق الزمالة للعاملين بهيئة . . .

الموافقة على تعديل المادتين رقمى ٤٩ ، ٥٠ من اللائحة النظام الأساسى
للجمعية .

٧ — الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية بمحلى . . .

الموافقة على إضافة مادة ٤٠ مكرر وكذا تعديل المادتين ٤٣ ، ٤٥ من
اللائحة الأساسية فى حالة ما إذا كان النظام الأساسى للجمعية الشرعية الرئيسية
ينص على جواز تعديل النظام الأساسى للفرع دون الرجوع إلى الجمعية

الرئيسية:، وعلى مديرية الشؤون الاجتماعية التأكد من توافر هذا الشرط وعند علم محققه يرفض التعديل والإضافة.

(هـ) قرارات أخرى:.

أولاً: بالنسبة لتحديد نطاق العمل الجغرافي لجمعية أبناء البلاد وامتداده إلى مناطق أخرى قررت اللجنة:.

(أ) امتداد النشاط خارج المحافظة لا يجوز طبقاً للقانون إلا بعد الحصول على موافقة الجهة الإدارية.

(ب) وطبقاً للقانون المعمول به الآن لا تدخل ضمن المحافظة مناطق خارجها ولو كانت قريبة منها.

(ج) يقتصر نشاط جمعية أبناء البلاد على المقيمين بالمحافظة.

— عقد اجتماع دورى للجنة كل أسبوعين.

— قبول اعتذار رئيس الاتحاد من عضوية اللجنة.

ثانياً: بتاريخ ٦٩/٤/٥ قامت إدارة الاتحاد بدعوة أمراء صناديق ٣٤ جمعية من جمعيات أبناء البلاد وذلك بناء على قرار لجنة التمويل المنعقدة في ١٩٦٩/٢/٥ لتوضيح نواحي الضعف في تصوير الحسابات الختامية التي ترد من هذه الجمعيات وشرح أبسط الطرق في كيفية إمساك دفاتر محاسبية سليمة. — ولقد تناول الاجتماعان ما يأتي:

١— ملاحظات الاتحاد عما يرد من تقارير سنوية وميزانيات وشرح نواحي التصور فيها..

مع التعرف على المشاكل المحاسبية للجمعيات والعمل على مساعدتها في وضع أسس سليمة للقيود بالدفاتر .

٢ — تم عرض نموذج لكل من :

دفتر الإيرادات والمصروفات المقترح من إدارة الاتحاد ومناقشة بنوده وكيفية القيد فيه .

حساب المقبوضات والمدفوعات وحساب الإيرادات والمصروفات والميزانية العمومية وقد تم توضيح الفرض الأساسي من تصوير كل حساب على حده . واختلاف الدلالة مما توهمه من بيانات .

٣ — طالب السادة الأعضاء الحاضرون بالآتي :

طبع دفتر للإيرادات والمصروفات المقترحة بمعرفة الاتحاد للحصول عليها :
بالتسكفة مع استمدادهم لتقديم طلبات للاتحاد حتى يمكن طبع هذه الدفاتر .
طبع نماذج للحسابات الختامية للاسترشاد بها عند تقفيل السنة المالية .
القيام بزيارة الجمعيات حتى يمكن نس طريق العمل فيها وتوجيه الجمعية على الطبيعة .

هذا وجارى استدعاء باقي الجمعيات حتى يمكن البت في إمكانية طبع الدفاتر المطلوبة من عدمه وتوضيح طرق تصوير الحسابات الختامية لها .

ثالثا : تجربة نحو الأمية :

تستمر إدارة الاتحاد في مباشرة تجربة نحو الأمية فقد وافقت لجنة الإعانات بالمحافظة على تمويل التجربة هذا العام وذلك بصرف مبلغ ٩٠٠ جنيه

إشارة مراکز تجرى فيها هذه الصغرية في المحافظة تحت إشراف الجمعيات الأعضاء بالاتحاد الإقليمي ، كما تفضلت المحافظة بصرف الكتب اللازمة لمائة غفلة دون مقابل ، وقد قامت إدارة الاتحاد بمقدورة تخصصية في محور الأمية في شهر مارس للسادة المدرسين الذين تولوا التدريس بهذه الفصول حضرها السادة المشرفون في مديرية التربية والتعليم ، وقام بالتدريس في هذه الدورة الأساتذة المتخصصون في كلية التربية والفنون بإدارة التربية الأساسية بوزارة التربية والتعليم ومركز التنمية الوظيفية بمرس اللين .

وقد بدأت الدراسة في شهر أبريل ، ورغبة في تذليل الصعوبات التي قد تعترض سير التجربة فقد عقد اجتماع للسادة المدرسين والمشرفين تحت إشراف خبير اليونسكو ومدير عام التربية الأساسية بوزارة التربية والتعليم وقد قاموا بمناقشة المدرسين والمشرفين وأبدوا ارتياحهم لأسلوب العمل في هذه المراكز .

وقد قرر السيد مدير الشؤون الاجتماعية بالمحافظة أنه بعد تقييم المشروع وثبوت نجاحه بتمهيد سيادته بالمواقفة على تحويل هذا المشروع إلى برنامج مع زيادة عدد الوحدات إلى عشرين وحدة في العام المقبل طبقاً لاحتياجات البيئة .

رابعاً : التطوع للخدمة العامة :

عقدت لجنة التطوع اجتماعين بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٥ ، ١٩٦٩/٤/١٥ حيث اتخذت القرارات وتمت الإنجازات الآتية :

٢ — تم توزيع استمارات التطوع على معهد الخدمة الاجتماعية والجامعة وإدارة التربية الاجتماعية لتوزيعها بفرض ملئها حسب مجالات التخصص ، أما استمارات التطوع نحو الأمية فقتد أرسلت لدار المعلمين .

٣ — تم وضع خطة تدريب الطلبة على أعمال الإغاثة والتهجير والخدمات الاجتماعية المختلفة وأرسل البرنامج إلى جامعة عين شمس .

٣ — تم عمل نشان التطوع وشهادة التقدير للسادة المتطوعين .

٤ — تم تنفيذ مشروع نحو الأمية في قسم الساحل في ٣ جمعيات لعدد ٦ فصول وهي جمعية عمال ومستخدعى شركة إيدبال ، جمعية النشاط النسائي ، رابطة سائقي ووقادى فاطرات السكة الحديد ، ويسير المشروع بخطوات ناجحة .

كذلك عقدت لجنة المشروع إجتماعاً يوم ١١ مايو سنة ١٩٦٩ حضره بعض السادة المتطوعين المقيدين بسجل التطوع والذين يرشحهم السجل للفعل التطوعي في بعض المؤسسات والجمعيات ، كما حضر الاجتماع مقرر اللجنة وعضو اللجنة وقد تحدثا عن دور المدرسين المتطوعين في تجربة نحو الأمية بحى . . . كما تحدث السيد الدكتور مدير مستشفى الأمراض النفسية عن الدور الذى قامت به المتطوعات في خدمة نزلاء هذا المستشفى خاصة في قسى الأطفال ضعاف العقول والعلاج بالعمل ، وأشاد بدورهن واشتراكن في الترفيه عن المرضى مما كان له أكبر الأثر على نفسية النزلاء .

خامساً : أعمال اخرى :

(١) أسبوع دعم كفاح المرأة الفلسطينية :

تحقيقاً لرغبة الوزارة أن يتولى الاتحاد الإقليمي الدعوة إلى اشتراك الجمعيات وخاصة النسائية منها في أسبوع دعم كفاح المرأة الفلسطينية الذي بدأ في ٨ مارس سنة ١٩٦٩ فقد دعا الاتحاد جميع الجمعيات والسيدات المشتغلات بالخدمة الاجتماعية لحضور هذا الأسبوع والذي بدأ بالندوة التي عقدت بقاعة الشعب بالاتحاد الاشتراكي وحضرها السيد عضو اللجنة التنفيذية العليا والسيد أمين الاتحاد الاشتراكي بالحفاظة وتناول فيها المتحدثون أهمية دور المرأة في دعم الكيان الفلسطيني ، ومحاربة الاستعمار والصهيونية .

ولمكالا لعمل هذا الأسبوع وبناء على دعوة لجنة دعم كفاح المرأة الفلسطينية فقد رحب الاتحاد باشتراك الجمعيات في إقامة السوق الخيرية التي خصصت أرباحها لنفس الغرض وشكلت لجنة من بعض عضوات الاتحاد وجمعية الأسر المنتجة بالحفاظة للاشتراك في هذا السوق على أن تبرع الجمعيات بربح المبيعات التي تقدمها للسوق دون المساس برأس المال وذلك حفاظاً على أموال الجمعيات وقد بلغت قيمة مبيعات هذا السوق حوالى ألف جنيه واشتركت في هذا السوق الذي أقيم في الفترة من ٤/٤/٦٩ إلى ١١/٤/١٩٦٩ بأرض المعرض ، حوالى خمسين جمعية .

(ب) الاحتفال بمرور خمسين عاماً على اشتراك المرأة في الحياة السياسية

والنشاط الاجتماعي :

كما اشترك الاتحاد الإقليمي في تنظيم الاحتفالات التي أقيمت في أواخر شهر مارس بمناسبة مرور خمسين عاماً على اشتراك المرأة في الحياة السياسية

والنشاط الاجتماعي ولقي قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بوضع هذه الاحتفالات تحت إشرافها ورعايتها واعتراقاً بمجهود السيدات المشتغلات في الحقل الاجتماعي واللاتي تنفذهن الجمعيات فقد أنعم على اثنتين منهن بوسام السكّال من الدرجة الثانية وهما عضوان في مجلس إدارة الاتحاد .

(ج) معرض رسوم أطفال المؤسسات الاجتماعية بالمحافظة :

بمناسبة الحفل السنوي الذي أقامته المؤسسة الاجتماعية للبنين يوم السبت ١٧ مايو فقد رحبت المؤسسة باستضافة معرض رسوم أطفال المؤسسات في المحافظة والذي أشرف على إعداده الاتحاد الإقليمي والذي كان مقرراً إقامة في أسبوع عيد الأم وحالت بعض الظروف عن إقامة في ذلك الوقت ، ولقد كان الدافع من إقامة هذا المعرض هو بحث مؤسسات الأطفال على ضرورة تضمين برامجها خلق الإتجاهات الفنية في نواتها من الأطفال كجزء من برنامج التوجيه والرعاية ، وقد وزعت جوائز مالية ثلاثة على الفائزين الأول قدرها خمسة جنيهات وثلاثة جنيهات وجنيهان ، وتأمل إدارة الاتحاد أن يتخذ هذا المعرض في العام المقبل صورة أشمل وأن يبدأ في الاستعداد لإقامته في موعد ملائم .

الدير

تحريراً في ١٩٦٩/٥/٢٧

(المنظم الاجتماعي) :

بعض نقاط للمناقشة :

١ — حدد في ضوء التقرير السابق أهم المسئوليات التي تقوم بها لجنة التخطيط والتنسيق .

٢ — محلل بعض القرارات التي أصدرتها هذه اللجنة وإلى أى حد تؤيد أو تعارض قراراتها ولماذا ؟

٣ — ما هو دور المنظم الاجتماعى فى هذه اللجنة ؟

٤ — من استعراض التقرير نجد أن الاتحاد الإقليمى سام فى تدريب الهيئات الاجتماعية . وضح ذلك واذكر أنواع التدريب الأخرى التى تقوم بها أجهزة تنظيم المجتمع .

٥ — ما هى بجان الاتحاد الإقليمى الفنية الأخرى وما صلتها بلجنة التنسيق والتخطيط ؟

تنظيم المجتمع فى خدمة المسنين

فى مدينة تعدادها حوالى ٤٠.٠٠٠ من السكان ، تقع فى قلب منطقة ريفية فى الدلتا ، وتتميز بتعدد المؤسسات الاجتماعية بها والنشاط الغالب على هذه المدينة هو النشاط الصناعى ، فيها مصانع للفرز والنسيج ، ومصنع كبير لتجميع الآلات ، ومصنع كبير للصناعات الغذائية ، والحالة التجارية بهذه المدينة رابحة ، لارتفاع معدلات الطلب بين سكانها ، ولأن متاجرها تخدم الريف المحيط بها .

والمناطق السكنية بالمدينة يمكن أن تنقسم بصفة عامة إلى قسمين :

أحدها حديث يضم منازل محيطة جيدة البناء وبه بعض المتزهات والحدائق ، والآخر قديم منازل غير محيطة ومزدحمة بالسكان .

ومن أهم المؤسسات الاجتماعية بالمدينة : جمعية لرعاية الأسرة — مؤسسة لرعاية الطفولة — مؤسسة لرعاية ذوى العاهات — مؤسسة لرعاية المكفوفين ؛ كما تضم المدينة فرع الاتحاد الإقليمى بالمحافظة للتنسيق بين أنشطة المؤسسات الاجتماعية ، وكان هذا الاتحاد الإقليمى يضم اثنين من الممثلين عن كل مؤسسة اجتماعية بالإضافة إلى ستة من أعضاء المجتمع البارزين وإلى ممثلين من المؤسسات والجهات الحكومية ، وكان المجلس بكامل هيئته يجتمع ستة مرات كل عام ، وكانت لجنته التنفيذية تجتمع أحياناً ثلاث مرات كل شهر . ومن أهم اللجان المتفرعة من المجلس لجنة الطفولة ، لجنة الأسرة ، لجنة الترويج ، لجنة المشروعات الخاصة .

وفي إحدى جلسات الاتحاد ، طرح أحد الأعضاء البارزين سؤالاً عما إذا كان عدد المسنين في هذه المدينة قد تزايد بدرجة ملحوظة ، حتى يتطلب الأمر إعداد برامج لرعايتهم ، ورد رئيس المجلس على ذلك بأنه لا يشك في ازدياد عدد المسنين بالمدينة ، ولكنه لا يمكن أن يجزم أن ذلك يخلق مشكلة في المدينة — لأن معظم المسنين هناك يعيشون في كنف أسرهم وفي كامل رعايتهم واحترامهم لهم .

وأبدى بعض الأعضاء ملاحظاتهم عن مشاهدتهم لبعض المسنين وهم يتجولون هنا وهناك في المدينة بملل وبدون هدف — كما أضاف أحد ممثلى جمعية رعاية الأسرة بأنه يعرف بعض المسنين الذين لا يعيشون مع أسرهم في حالة سيئة وبدون رعاية واحترام .

ولإزاء ذلك قرر المجلس إحالة الموضوع إلى اللجنة التنفيذية — التى شكلت بدورها لجنة فرعية لدراسة الأمر .

وقامت اللجنة الفرعية بعمل دراسة لمعرفة عدد المسنين بالمدينة وأماكن إقامتهم ومواردهم المالية وكيفية قضائهم لأوقاتهم — وعما إذا كان بعضهم يمارس أعمالاً أم لا — وعن حالتهم الصحية والأمراض المزمنة التي يشكو البعض منها .

وأوضحت الدراسة أن ما يزيد من الألف من الأشخاص ممن تجاوزوا سن الستين يعيشون في هذه المدينة -- بيد أن الغالبية الساحقة منهم كانت تعيش مع أسرهم والبعض كانوا يعيشون وحدهم ، والعديد منهم كانوا يمانون من مشكلات مالية ، وبالأخص تلك الفئة التي كانت تنفق أموالاً كثيرة على العلاج .

وأشارت دراسة اللجنة الكثير من المناقشات في المجلس ، والتي أدت إلى تقرير تشكيل لجنة أخرى لدراسة الموضوع دراسة إضافية وإعداد مشروع بالتوصيات المقترحة لمواجهة المشكلة .

وقد روعى في تشكيل اللجنة الجديدة تمثيل المسنين ممن يزيد عمرهم عن ٦٠ سنة ، بالإضافة إلى ممثلين من المؤسسات الاجتماعية — ومن أهالي المجتمع الذين أبدوا اهتماماً بالمشكلة — وكان عدد أعضاء اللجنة ستة عشرة عضواً .

وفي الاجتماع الأول لهذه اللجنة اتفق على أن أهدافها هي :

١ — إثارة الوعي بالمشكلة وإستشارة المجتمع للتصحرك لمواجهتها .

٢ — القيام بالدراسة ووضع خطة للعمل .

٣ — تشجيع إيجاد علاقة عمل طيبة بين أعضاء اللجنة .

كما اتفق على إجراء مزيد من الدراسة لمعرفة معلومات دقيقة عن :

- ١ — أما كن إقامة المسنين بالمدينة .
- ٢ — الخدمات الصحية التي تؤدي لهم .
- ٣ — مواردهم المالية .
- ٤ — الترويح .
- ٥ — الأعمال التي قد يمارسها بعضهم .

كما اتفق أيضاً أن يقوم كل عضو بإجراء مقابلة مع واحد من المسنين على الأقل لمعرفة ما يتعرض له من هذه العوامل ، على أن يقوم الإخصائيون الاجتماعيون من أعضاء اللجنة بالتعاون مع الاتحاد الإقليمي بإجراء الدراسة الشاملة بأسلوب علمي منهجي .

وكان من أهم ما أسفرت عنه الدراسة الجديدة أن غالبية المسنين كانت تشكو من تدهور الصحة ، ومن مشكلة قضاء وقت الفراغ ، كما اشتكى الكثيرون من إحساسهم بالوحدة ، والبعض اشتكى من إحساسه بأنه غير مرغوب فيه ، وكان عزاؤهم الوحيد قضاء الوقت في القعد في المنزل ودور العبادة . كما أن مبادرة المؤسسات الاجتماعية للإسهام في علاج المشكلة كانت مرضية للغاية .

وقرر مجلس إدارة الاتحاد الإقليمي بالمدينة توجيه الدعوة لجانعات المجتمع ومؤسساته الاجتماعية ومنظماته الأخرى لدراسة نتائج البحث تمهيداً لمناقشتها . وقد تم عقد هذا الاجتماع وتلى التقرير الخالص بنتائج الدراسة ، وأبدى ممثلو المجتمع ومنظماته اهتماماً بالمشكلة .

- أما بخصوص الخطة التي توصلت إليها اللجنة فكانت تلتخص فيما يلي :
- ١ — إقامة مركز اجتماعي وتروحي للمسنين - يعمل فيه إخصائى اجتماعي. يكون مسئولاً عن هذا المركز ، بالإضافة إلى متطوعين للعمل به .
 - ٢ — إقامة مؤسسة إيوائية للمسنين الذين يعانون من أمراض مزمنة مضنية. والذين يحتاجون إلى رعاية طبية في فترات معينة .
 - ٣ — تشكيل لجنة متفرغة من الاتحاد الإقليمي للمدينة تتفرغ لرعاية المسنين. وتهتم بالتنسيق بين المؤسسات التي ترضى الشيوخ - كما أنها تختص بتشجيع المؤسسات على القيام ببرامج جديدة لرعاية المسنين .
 - ٤ — القيام بعمل اجتماعي للاتصال بالجهات الحكومية المسئولة لتوفير رعاية أكثر للمسنين وبالأخص لذوى الدخل المنخفضة أو المدومة عن طريق الضمان الاجتماعي .
 - ٥ — عمل مشروعات محلية لتشغيل المسنين القادرين في مشروعات تجارية. تزيد من دخولهم وتتمشى مع حالتهم الصحية .
- وقد أقر الاتحاد الإقليمي المخططة بعد موافقة الاتحاد النوعي المختص غير أنه بدأت صعوبات تعترض التنفيذ ، وعلى وجه الخصوص كيفية تمويل مشروع إنشاء المركز الاجتماعي للمسنين والدار الإيوائية .
- كذلك أثارت بعض الأسئلة عن الدار الإيوائية عن سعتها وعدد الحجرات والأسرة وهل ستخدم المسنين من سن الستين فما فوق أو دون ذلك ؟ .
- وقد تقرر أن تشكل لجنة من أعضاء المجلس للإشراف على التنفيذ واتخاذ خطواته طبقاً للخطة المقترحة .

وقد تم التنفيذ على المراحل التالية :

١ — الاتصال بالاتحاد النوعي المختص الذي ساعد في إقناع إحدى المؤسسات الاجتماعية لإنشاء المركز الاجتماعي لرعاية المسنين بها . وقد تم الاتفاق مع إحدى المؤسسات على تخصيص بعض حجراتها وإمكاناتها لإنشاء المركز الاجتماعي — وعين له المهنيون والإداريون .

٢ — يكون تمويل المركز عن طريق تخصيص ميزانية له يساهم فيها صندوق تمويل الجمعيات الخاصة والاتحاد الإقليمي بالمدينة وبعض الجمعيات الخاصة التي تؤدي بعض الخدمات للمسنين والتي أصبح يقوم بها المركز حيث تحول تلك المؤسسات البنود التي كانت تصرف لأداء خدمات للمسنين لحساب المركز الاجتماعي الجديد — بالإضافة إلى ذلك يتلقى المركز معونة من وزارة الشؤون الاجتماعية بعد إشهاره كما سبق الإشارة ، وبجانب ذلك اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم وتبرعات أعضاء المجتمع ومنظماته المختلفة .

٣ — الاتصال بالجهات الحكومية المسئولة لتقديم قطعة من الأرض الفضاء بالمدينة بإيجار رمزي لتشيد دار الإيواء فيها — مع اتخاذ الإجراءات لشهر دار الإيواء ومنح شخصية اعتبارية لها تمكنها من تدبير ميزانية سنوية لها ، تخصص لأعمال البناء التي تم تدريجياً ، حتى يستكمل البناء والتجهيز في فترة قدر لها ثلاث سنوات وبحيث تكون سعة الدار متمشية مع خدمة حجم من العملاء يبلغ زهاء المائة والخمسين مستفيداً .

(م ١٧ — تنظيم المجتمع)

جغى نقاط للمناقشة .

١ — ماهو دور المنظم فى جميع العمليات التى تمت فى الاتحاد الإقليمى للمدينة ؟

٢ — لماذا لم تنجح اللجنة الفرعية فى مهمتها ؟

٣ — كيف أمكن التغلب على مشكلة تمويل المشروعات المقترحة لرعاية المسنين فى المدينة ؟

٤ — ما هى علاقة الاتحادات الإقليمية بالاتحاد النوعى المختص ؟

الفصل الثالث

بعض أجهزة تنظيم المجتمع

تقصد بأجهزة تنظيم المجتمع التقليدية منظمات تمارس نشاطها مع هيئات ومؤسسات وجمعيات تقوم بتقديم خدمات اجتماعية مباشرة للجماهير في مجالات تدخل في نطاق أنشطة تنظيم المجتمع. وهناك رأى ينادى بالأقيام أجهزة تنظيم المجتمع بتقديم خدمات مباشرة للجماهير إلا في حالات استثنائية مثل إجراء التجارب ، أو تقديم خدمة يحتاجها أهالى المجتمع وغير متيسر وجوهية تستطيع تقديم مثل هذه الخدمة ، ويؤكد هذا الرأى ضرورة العمل على إنشاء مثل هذه الهيئة مستقبلا لتتعمل مسئولة لتقديم هذه الخدمات .

فقد تم تقديم خدمات مباشرة للجماهير ليس من اختصاص أجهزة تنظيم المجتمع وإذا قامت يمثل هذا العمل فيعتبر عملاً ثانوياً بالنسبة لها ، تؤديه بفرض التجديد والابتكار الذى يمكن أن تستفيد منه الهيئات أو المؤسسات أو الجمعيات المختصة التى تمارس نشاطها في المجتمع . كذلك فإن تنظيم المجتمع ليس من اختصاص الهيئات أو المؤسسات أو الجمعيات التى تقدم خدمات مباشرة للجماهير ، وإذا قامت يمثل هذا العمل فيعتبر عملاً ثانوياً بالنسبة لها ، تؤديه أحياناً لمواجهة مشكلات أو احتياجات للمجتمع والتى تقتضى الضرورة مواجهتها .

وهذا الرأى كان سائداً إلى عهد قريب عندما كان تنظيم المجتمع فى مهنة الخدمة الاجتماعية قاصراً على التنسيق والتنظيم والتمويل لجمع الهيئات، ولسكن

الواقع يثبت في المستويات المحلية مثل القرية أو الشياخة أو الحى الصغير تعذر وجود هيئات تنفيذية كافية للتعليم بتنفيذ الخطة المحلية وعلى ذلك فمن الممكن لأجهزة تنظيم المجتمع في المستويات المحلية أن يسمح لها بالتنفيذ إما بتكوين مكتب أو قسم ، أو تكليف أحد العاملين بجهاز تنظيم المجتمع بتنفيذ بعض الخطط ، وهذا يحدث فعلا في المراكز الاجتماعية ولجان التنمية الاجتماعية وكذلك في أجهزة تنظيم المجتمع الثانوية التي لم تنشأ خصيصا ، كالمدارس والمساجد والمستشفيات والقبائل وأجهزة التفتيات السياسية والجمعيات التعاونية.

دراسة أجهزة تنظيم المجتمع :

ولدراسة أجهزة تنظيم المجتمع يجب معرفة النقاط التالية :

أولا : تاريخ وظروف تكوين الجهاز وتبعيته والمستوى الذى يعمل فى محيطه .

ثانيا : أهدافه وأغراضه ووظيفته وأهميته .

ثالثا : بناؤه الإدارى وعضويته (تكوينه) .

رابعا : أنشطته وبرامجه والوسائل والأدوات التى تستخدم فيه .

خامسا : العاملون به ودورهم .

سادسا : مستقبل الجهاز وتقييمه .

وستتناول الآن هذه النقاط الست بالشرح :

أولا - تاريخ وظروف تكوين الجهاز وتبعيته والمستوى الذى يعمل فى محيطه :

لانشاء أجهزة تنظيم المجتمع تلقائيا أو عفويا ، ولكن يحتاج ظروف وعوامل :

تؤدي إلى تكوينها ، والكل جهاز تاريخ يجب معرفته حتى يمكن دراسة الجهاز دراسة سليمة ، إما تبعية الجهاز فيقصد بها الجهة التي يرجع إليها في رسم سياسته العامة ، أو بمعنى آخر هناك أجهزة حكومية وأخرى شعبية وثالثة مشتركة ، وهذا النوع الأخير هو الغالب في جميع أجهزة تنظيم المجتمع والتي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية العربية المتحدة .

أما المستوى الذي يعمل في محيطه الجهاز ، ويقصد به المستوى الجغرافي الذي يمارس فيه الجهاز نشاطه ، فيمكن أن يكون محليا يشمل في معناه القرية والشيخة والحي والمركز والقسمة والحافظة ، ومن أمثلة هذه الأجهزة ، الحلات الاجتماعية والاتحادات الإقليمية .

أما المستوى القومي فهو مستوى المجتمع الكبير ، أي مستوى الدولة ، والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، والاتحادات النوعية التي تمارس عملها على هذا المستوى القومي .

المستوى الإقليمي يشمل عدة دول متقاربة ، أما للمستوى العالي أو الدولي فيشمل دول العالم المعنية بالموضوع مثل الاتحاد الدولي لرعاية الطفولة ، وهيئة اليونسكو ، واليونسيف .

ثانياً — أهداف وأغراض ووظيفة أجهزة تنظيم المجتمع وأهميتها :

الأهداف هي الغايات البعيدة التي يسعى جهاز تنظيم المجتمع إلى الوصول إليها ، أما الأغراض فهي الأهداف القريبة والتي عن طريقها يمكن الوصول إلى الأهداف . والوظيفة يقصد بها تحديد مجالات العمل التي يمارسها جهاز تنظيم

المجتمع . ولا شك أن جهاز تنظيم المجتمع يساعد المجتمعات الإنسانية على تحقيق أهدافها على أسس علمية وبأسلوب سليم مما يحقق حشد الإمكانيات لمواجهة الحاجات وحل المشكلات وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع .

وأجهزة تنظيم المجتمع تساهم بدورها مع غيرها من الأجهزة الموجودة في المجتمع لتحسين أحوال هذا المجتمع بإحداث تغيير اجتماعي لصالحه ورفع مستوى الحياة فيه .

ولتحقيق الهدف يجب تقسيمه إلى أهداف فرعية يطلق عليها أغراض تنظيم المجتمع بصفة علمية مثل دراسة موارد المجتمع واحتياجاته ووضع الخطط المناسبة لإشباع الاحتياجات مع تهيئة الجو المناسب للعمل ، وإثارة الوعي وتنوير الرأي العام وتنظيم حركة الجماهير وتعديل وتغيير القيم والإنجاهات وتنمية روح الولاء والانتماء للمجتمع .

ثالثاً - تكوين الجهاز وعضويته :

يتكون جهاز تنظيم المجتمع من بناء داخلي للجهاز يشمل أفراده وبنائه المختلفة والعاملين فيه ويضاف إليهم ممثلو الجمعيات والمؤسسات الأعضاء بالجهاز . ويمكن أن يضم هؤلاء أحياناً أفراد بصفته الشخصية كأعضاء منتسبين في الجهاز . خبراء أو أعضاء بحكم وظائفهم في منظمات معينة مثل الاتحاد الاشتراكي العربي . أو وزارات الدولة ، ويجب بحكم القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ تمثيلهم في أجهزة تنظيم المجتمع . وتختلف أجهزة تنظيم المجتمع في تكوينها طبقاً لظروف كل جهاز وتبعيته ، وهي تضم عادة ممثلين عن الهيئات الشعبية الأعضاء بجهاز تنظيم المجتمع المشترك (حكومية وشعبية) .

وتتكون الأجهزة عادة من الجمعية العمومية التي تنتخب مجلس إدارة وعددًا من اللجان التي تساعد الجهاز على ممارسة نشاطه ، وتكون اللجان مسئولة أمام مجلس الإدارة عن نشاطها ، ويعين عادة في أجهزة تنظيم المجتمع ، مدير منفذ أو سكرتير منفذ ويفضل أن يكون من المتخصصين في طريقة تنظيم المجتمع، وتعاونه أقسام إدارية ، وأحياناً يستعين الجهاز ببعض الخبراء بصفة مستمرة أو لمدد مؤقتة. وفيما يلي نبذة قصيرة عن بعض أقسام البناء الداخلى للجهاز :

الجمعية العمومية :

تتكون عادة من ممثلى الجمعيات والمؤسسات أعضاء الجهاز ، ويختص برسم السياسة العامة للجهاز وتعديل قانونه الأساسى أو لأئحته الداخلية واعتماد ميزانيته، إلى غير ذلك من الأعمال التى ينص عليها القانون الأساسى أو اللائحة الداخلية للجهاز .

مجلس الادارة :

تنتخب الجمعية العمومية مجلس الإدارة من بين أعضائها ويضم إليهم أعضاء مختارين أو معينين نظمتهم أو لتمثيلهم لهيئات يجب ضمها إلى عضوية مجلس الإدارة .

ويختص مجلس الإدارة بتنفيذ السياسة العامة للجهاز وقرارات الجمعية العمومية، ويقترح مشروع الميزانية ، ويقدم التقرير السنوى للجمعية العمومية ، ويشرف على أعمال اللجان ، ويقدم تقاريره عن سير العمل إلى الجمعية العمومية .

اللجان :

يشكل مجلس الإدارة اللجان التى تقررها لائحة الجهاز ويجوز أن تنتخب

الجمعية العمومية أعضاء هذه اللجان ، أو يوكل إلى مجلس الإدارة تكوينها على أن يكون فيها أحد أعضاء مجلس الإدارة ، وتنتخب اللجنة أحد أعضائها مقررًا لها لقيادة العمل بها ، ويعمل المنظم الاجتماعي مع هذه اللجان ومع مجلس الإدارة وبماونه في أعمال الجمعية العمومية للجهاز .

وتساعد أعمال اللجان على إيجاد روح التعاون بين قادة المجتمع ، كما أنها وسيلة فعالة لتفهم المشكلات ودراستها دراسة سليمة ، وكثيراً ما تستخدم اللجان لتدريب أعضائها وإعدادهم لتعمل مسئوليات أكبر في المستقبل ، كما تتيح اللجان العمل الديمقراطي للتعبير عن الآراء وإتاحة الفرص للتفاعل بين أفراد المجتمع . وتضم اللجان أحياناً أعضاء من خارج مجلس الإدارة أو من المجتمع نفسه للمعاونة في أعمالها وهكذا يساهم أعضاء مجلس الإدارة والقيادات الخارجية في عمل مشترك لصالح المجتمع .

ويمكن تقسيم اللجان في أجهزة تنظيم المجتمع من حيث المدة إلى :

لجان دائمة تستدعي طبيعة عملها	لجان مؤقتة تشكل لدراسة أو بحث
الاستمرار مثل اللجنة التنفيذية	مشكلة معينة وتحل اللجنة بمجرد
مجلس الإدارة	الانتهاء من مهمتها وتقديم تقريرها

كما يمكن تقسيم اللجان من حيث الوظيفة إلى .

لجان تحضيرية وتنحصر	لجان تخطيطية ومهمتها	لجان استشارية ومهمتها
مهمتها في الدراسة	إصدار قرارات لها	إبداء الرأي والمشورة
والإعداد .	قوة التنفيذ	

كذلك يمكن تقسيم اللجان من حيث الغرض والتخصص إلى : لجان ثقافية ،
مواجتماعية وترويجية وصحية ومالية . . . الخ .

أما من حيث عضوية هذه اللجان فتقسم عادة إلى :

— لجان تقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة فقط .

— لجان تضم في عضويتها أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء من الجمعية العمومية .

— لجان تضم في عضويتها المهتمين والمتخصصين بالإضافة إلى أعضاء مجلس
الإدارة أو الجمعية العمومية أو كليهما .

ويجب أن يكون العمل في اللجان مبنى على أسس ديمقراطية سليمة مع
تشجيع المشاركة والتكامل فيها حيث أن ذلك يساعد على قيام اللجنة بمسئولياتها
على أسس سليمة وعلى تحقيق أعمالها وأغراضها ، في جو مناسب من
العمل المنتج .

ويجب الاهتمام بعمليات التسجيل ، وإشعار جميع الأعضاء بالرضا والطمأنينة
مع تحديد مواعيد مناسبة ودورية للاجتماعات وتحديد أموال لمشروعاتها وتلافى
عوامل الضعف ، ودعم عوامل القوة فيها .

وبناءً على أنشطة أجهزة تنظيم المجتمع وبرامجها والوسائل والأدوات المستخدمة فيها :

تهدف أجهزة تنظيم المجتمع إلى تسيق الجهود ودعم التعاون وزيادة الموارد
المادية والبشرية وتنمية المجتمع الخلى . وتضع هذه الأجهزة بواسطة لجانها
ومجالس إدارتها خطة العمل في إطار السياسة العامة التي وضعتها الجمعية العمومية .

أما عن الوسائل والأدوات المستخدمة في أجهزة تنظيم المجتمع فهي متنوعة

وكثيرة. ونجد أن بعضها مأخوذ عن طريق مهنة الخدمة الاجتماعية الأخرتين وهما طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة كالمقابلات ، والزيارات والتسجيل . وكتابة التقارير ، ومن الطرق المعاونة مثل الإدارة الاجتماعية والبحوث الاجتماعية ، ومن علوم أخرى مثل التربية والإدارة العامة والإدارة الصناعية والتجارية وتنقيف الكبار ووسائل الاتصال والإعلام .

خامسا - العاملون بالجهاز ودورهم :

بجانب ممثلي الجمعيات والمؤسسات والهيئات يجب أن يعين في أجهزة تنظيم المجتمع العاملون اللازمون من متخصصين وإداريين . ويتوقف العدد اللازم للجهاز على مدى اتساع مسئولية الجهاز وحجم العمل فيه وطبيعته ووظائفه وبرامجه وظروف المجتمع نفسه الذى يعمل فيه وميزانية الجهاز ، وبصفة عامة يجب أن تزود أجهزة تنظيم المجتمع بالعاملين الآتيين :

مدير مثقف أوسكريتر منفذ ويفضل الإخصائيون الاجتماعيون المتخصصون .
في أعمال تنظيم المجتمع ، ويساون المدير أوالسكريتر المنفذ عدد آخر من العاملين .
المهنيين المتخصصين في فروع عمل جهاز تنظيم المجتمع ، وبجانب هؤلاء يوجد في أجهزة تنظيم المجتمع قانونيون وإخصائيون في البحوث الاجتماعية والإحصاء .
وإخصائيون في إدارة المؤسسات الاجتماعية وإخصائيون في التشغيل وهؤلاء يعملون في مكاتب فنية بالجهاز ، أمام مسؤولياتهم عن أعمالهم فتشتمل على البحوث والخطط والبرامج والمتابعة والتقييم وتقديم الإستشارات .

ويعود أيضا في جميع أجهزة تنظيم المجتمع بجانب هؤلاء إداريون وكتايبون .

بأعداد تناسب مع حاجة العمل ، وعليهم إنجاز أعمال الحسابات والتوريدات وشئون العاملين .

ويسمح في كثير من أجهزة تنظيم المجتمع بالتطوع وبشرط خضوعهم لإدارة الجهاز مع ضرورة معاملتهم معاملة تشجعهم على الاستمرار في التطوع . ونجاح الأجهزة لا يتوقف على قانون أو لائحة ، بل يعتمد في المقام الأول على العاملين المتخصصين في الأجهزة والذين تقع على عاتقهم قيادة الأجهزة بطريقة غير مباشرة . لتؤدي رسالتها بنجاح .

سادساً - مستقبل الجهاز وتقييمه :

يتوقف مستقبل جهاز تنظيم المجتمع على مدى نجاحه في تأدية رسالته ، ومدى إمكانياته لمواجهة احتياجات المجتمع وتحقيق أهداف الجهاز وللتصدي للحاجات والمشكلات .

مقومات أجهزة تنظيم المجتمع :

من مقومات أجهزة تنظيم المجتمع التي تساعد على نجاح مهمتها :

— أن يضم الجهاز لمضويته جميع الجمعيات والؤسسات والهيئات التي تعمل في مجالات تخصص الجهاز .

— وضوح أغراض الجهاز لوضع خطط مناسبة تشمل برامج إنشائية ووقائية وإيمائية في حدود السياسة العامة للمجتمع وبصفة عامة يجب دائماً أن لا تتعارض أهداف وأغراض الجهاز مع أهداف للمجتمع .

— ومن اللقومات الأساسية أيضاً أن تكون الخدمات لجميع المواطنين دون تمييز أو تفرقة .

— ولا شك في أن تعاون الجهاز مع غيره من الأجهزة والهيئات الموجودة في المجتمع شرط أساسي يمكن الحكم به على مدى نجاح الجهاز في تأدية رسالته ، لذلك فإن وجود الإداريين والمتخصصين المهنيين ضرورة حتمية يجب عدم إهمالها لأن نجاح الجهاز يتوقف على مدى فاعليتهم ، كما أن الأسلوب العلمي يجب أن يكون أساس العمل في كل أجهزة تنظيم المجتمع حتى يمكنها أن تحقق أهدافها .

— وكلما توافرت الموارد والإمكانات المادية والبشرية للجهاز كلما كان من الميسور له تنفيذ الخطط والبرامج بنجاح .

— وللمجلس الإدارة قوة ملموسة في سير عمل الجهاز فكلما كان أعضاء المجلس متفاهمين ومتعاونين ، كلما كانت احتمالات النجاح أكثر في برامج الجهاز .

— وللبنكل التنظيمي للجهاز ونظامه الأساسي أثره في تقدم العمل بأجهزة تنظيم المجتمع .

المدير أو السكرتير المنفذ :

يقوم المدير المنفذ أو السكرتير المنفذ في جهاز تنظيم المجتمع بالأعمال الآتية :

١ — المساهمة في وضع سياسة الجهاز وتحديد أهدافه .

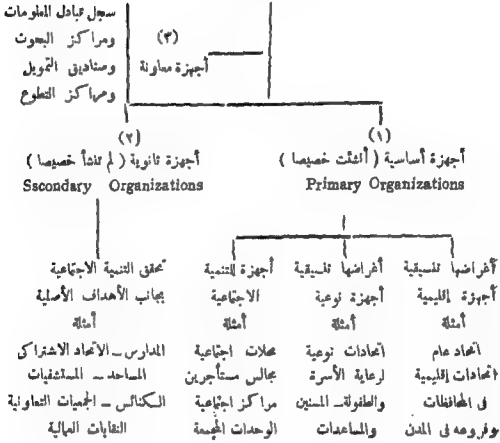
٢ — مساعدة مجلس الإدارة واللجان في تأدية منتهى بنجاح .

- ٣ — القيام بالبحوث والدراسة للتعرف على احتياجات وموارد المجتمع بما فيها بحوث عن اتجاهات الرأي العام .
 - ٤ — المساهمة في وضع خطط العمل والبرامج .
 - ٥ — المساهمة في تنفيذ الخطط سواء بتنسيق الجهد أو حل المشكلات والصراعات والتناقضات التي قد تقوم أحياناً مع العمل على تقوية الروابط وتحسين العلاقات .
 - ٦ — تنظيم دورات تدريبية والمساعدة في أعمال مكاتب التطوع ومشروعات التمويل ومكاتب الاستعلامات . . .
 - ٧ — اكتشاف القيادات الشعبية ، والمعاونة في إعدادهم للدور الذي سوف يوكل إليهم في عمل الجهاز .
 - ٨ — تقديم المشورة الفنية للأجهزة والجمعيات .
 - ٩ — المساهمة في تنظيم المؤتمرات والاجتماعات والندوات وحلقات المناقشة ونشر المطبوعات والقيام بمشروعات نموذجية .
 - ١٠ — تشجيع التطوع ورعاية المتطوعين .
 - ١١ — العمل على رفع مستوى الخدمات التي يقدمها الجهاز .
 - ١٢ — العناية بالتسجيل والمقابلة والتقييم لأعمال الجهاز .
- ومن الطبيعي أن هذه الأعمال لا تتعارض مطلقاً مع دور المنظم الاجتماعي والذي أوضحناه فيما سبق .

هذا ويمكن تحديد أغراض أجهزة تنظيم المجتمع فيما يأتي :

- «(أ) دراسة المجتمع الذى تعمل فيه لمعرفة الموارد والاحتياجات .
 - «(ب) إعداد الخطط التى تتناسب مع الاحتياجات والموارد .
 - «(ج) إسناد التنفيذ إلى هيئات فائئة أو جديدة ، وفى المجتمعات المحلية الصغيرة يمكن أن يقوم بها المسئول عن الجهاز مع آخرين ومتطوعين من قيادات محلية .
 - «(د) التسجيل المركزى وجمع المعلومات والإحصاءات .
 - «(هـ) تنظيم الجهود بين الجمعيات والمؤسسات والهيئات الأعضاء .
 - «(و) رفع مستوى الخدمات فى الجمعيات والمؤسسات .
 - «(ز) رفع مستوى الأداء فى هذه الخدمات وخفض التكلفة إلى أقل حد ممكن .
 - «(ح) إثارة الوعى العام والقيام بمماريات العلاقات العامة .
 - «(ط) تنمية القيادة واكتشافها وتدريبها .
 - «(ى) التدريب سواء للقيادات المهنية أو الإدارية .
 - «(ك) تنمية الموارد البشرية والمادية فى المجتمع .
 - «(ل) سد النقص أو الثغرات فى التشريعات والقوانين القائمة .
 - «(م) تقديم المشورة للجمعيات والمؤسسات الأعضاء .
- «وفىما يلى رسم توضيحي لأنواع أجهزة تنظيم المجتمع والأجهزة المعاونة :

أجهزة تنظيم المجتمع



وقد تم وضع قانون جديد للجمعيات هو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وذلك بعد مرحلة التحول الاشتراكي عام ١٩٦١ وصدور الميثاق عام ١٩٦٢ . واستحدث القانون الجديد من الأحكام ما تهدف إلى ما يأتي :

١ - تأكيد دور الجمعيات في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية وتوفير الضمانات لها من الناحية القانونية .

٢ - تنظيم وتنسيق جهودها وخدماتها تنظيمياً وتنسيقاً جغرافياً ووظيفياً على المستوى القومي والمحلي وذلك عن طريق إنشاء الاتحاد العام

للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات الإقليمية والنوعية التي
نص القانون على إنشائها .

٣ — توثيق علاقة الجمعيات بالمجالس المحلية .

٣ — تقرير مواردها المالية عن طريق الإعانات التي نص القانون على
إنشاء صندوق خاص بها بالوزارات تتجمع فيه حصيلتها من مختلف
مواردها ثم يجرى توزيعها على الجمعيات تبعاً لأوجه نشاطها وخدماتها
وطبقاً للأولويات والنسب التي توضع لذلك .

٥ — تركيز جهود الجمعيات بالنسبة للخدمة التي تحتاح إليها البيئة والأخذ
بمبدأ أولوية التخصص في أداء الخدمة كلما أمكن ذلك، ولتحقيق ذلك
نصت اللائحة التنفيذية للقانون على تحديد ميادين عمل رئيسية للجمعيات
ونصت على أنه لا يجوز للجمعية أن تعمل في أكثر من ميدان واحد من
الميادين إلا بعد أخذ رأى الاتحاد المختص وموافقة مجلس المحافظة .

٦ — إبراز الدور الذي تقوم به الجمعيات التي تهدف إلى تحقيق مصلحة
عامة واعتبارها جمعيات ذات صفة عامة ومنحها إختصاصات هذه
المصلحة . ويصدر بالصفة العامة للجمعية وتحديد ما تتمتع به من
إختصاصات السلطة العامة قرار من رئيس الجمهورية .

٧ — ضمان أداء المؤسسات الإيوائية لخدماتها وتنفيذ برامج الرعاية
الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية والتدريب لتزلائها في المستوى
المناسب حيث نص القانون على عدم جواز تخصيص مكان للاقامة
الكاملة لفئة من الفئات المحتاجة للرعاية من مراحل العمل المختلفة

إلا بعد الحصول على الترخيص بذلك . كما نصت اللائحة التنفيذية
رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ على الشروط اللازمة لهذا الترخيص كما
أوضحت وحددت اللائحة مواصفات ومستويات عامة للخدمات
الإبوائية تلزم الجمعيات بتنفيذها .

القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ :

وفيما يلي مناقشة لأنواع الاتحادات التي نصت عليها المواد ٨٣ — ٨٨
من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والتي
تضمنت أحكام إنشاء الاتحاد العام والاتحادات الإقليمية والنوعية ومسئولياتها
وطريقة تكوينها .

نص القانون المذكور على حق الجهة الإدارية (وزارة الشؤون الاجتماعية)
في إنشاء ثلاثة أنواع من أجهزة تنظيم المجتمع ، وتسمى الاتحادات وهي :

أولاً : الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة .

ثانياً : الاتحادات الإقليمية .

ثالثاً : الاتحادات النوعية .

وصدرت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور عام ١٩٦٦ برقم ٩٣٢ تتضمن
الأحكام التفصيلية للقانون . وفيما يلي دراسة عن هذه الاتحادات :

أولاً - الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة :

أهدافه :

١ — وضع الخطة العامة لميادين الخدمات الاجتماعية في نطاق السياسة
العامة للدولة .

(م ١٨ — تنظيم المجتمع)

- ٢ — وضع الخطة العامة لتمويل النشاط الشعبي .
- ٣ — وضع سياسة التدريب وإعداد العاملين في ميادين الرعاية الاجتماعية المختلفة وفق إحتياجاتها .
- ٤ — دراسة المشاكل والإحتياجات في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية على مستوى الجمهورية والعمل على إيجاد الحلول لها عن طريق الهيئات الاجتماعية الأهلية وتوفير الالتزامات لمواجهتها .
- ٥ — عقد للؤتمر السنوى العام للاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الخاصة لدراسة المسائل والموضوعات التى تحدد أو تحال إليه من لجانه الفنية أو الاتحادات النوعية أو الإقليمية أو الاتحاد الاشتراكى العربى .

العضوية :

تشكون عضوية الاتحاد العام من الاتحادات الإقليمية والنوعية القائمة والجمعيات المركزية والهيئات الحكومية التى لها صلة بالعمل الاجتماعى وعدد من الأفراد المهتمين بالمسائل الاجتماعية .

البناء التنظيمى للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة :

الجمعية العمومية :

تشكون الجمعية العمومية للاتحاد العام من ممثلى الاتحادات الإقليمية والنوعية والجمعيات المركزية وممثلى الهيئات الحكومية التى لها صلة بالعمل الاجتماعى وعدد من الأفراد المهتمين بالمسائل الاجتماعية .

ويدعى لحضور الجمعية العمومية الأشخاص المعيّنين بمجلس إدارة الاتحاد العام دون أن يكون لهم حق التصويت .

مجلس الاداره :

يشكل مجلس إدارة الاتحاد بقرار جمهوري ويضم هذا المجلس ممثلين عن الاتحادات النوعية والإقليمية والاتحاد الاشتراكي العربي والجهات الإدارية المختصة وعدداً من المهتمين بالمسائل الاجتماعية .

ويكون لوزير الشؤون الاجتماعية رئاسة هذا المجلس .

اللجان الفنية :

لمجلس الإدارة الحق في تكوين اللجان اللازمة التي يراها لمعاونته في إدارة أعماله على أن يكون من بين أعضائها عضو واحد من مجلس الإدارة على الأقل وتكون قرارات هذه اللجان نافذة في حدود الاختصاصات المخولة لها من مجلس الإدارة .

طريقة عمل الاتحاد العام :

١. يتولى مجلس إدارة الاتحاد العام ، تنظيم عقد المؤتمر القومي العام ، تنفيذاً لسنة ٨٦ من القوانين ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ويدعى إلى حضور المؤتمر أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الإقليمية والفرعية وممثلين للجمعيات والمؤسسات الخاصة والهيئات والأفراد المعيّنين بالمسائل الاجتماعية .

٢ — يعرض مجلس الإدارة على المؤتمر العام ما يلي :

(أ) الخطة العامة المقترحة لميادين الخدمات الاجتماعية في نطاق...
السياسة العامة للدولة .

(ب) الخطة العامة المقترحة لتمويل العمل الاجتماعى الشعبى .

(ج) سياسة التدريب وإعداد العاملين في ميادين الرعاية الاجتماعية .

(د) المسائل والموضوعات المحالة إليه من اللجان الفنية أو من .

الاتحادات الإقليمية والفرعية أو من الاتحاد الاشتراكى .

(هـ) التقرير السنوى العام عن جهود الاتحاد العام ونشاطه خلال

العام .

٣ — يشكل مجلس إدارة الاتحاد لجان فنية دائمة لأعمال المؤتمر وسكرتارية .

دائمة للمؤتمر العام تقوم بعمليات التحضير لعقد المؤتمر ومتابعة
تنفيذ قراراته وتوصياته .

٤ — قرارات الاتحاد العام ملزمة للاتحادات الإقليمية والنوعية والجمعيات

للمركزية الأعضاء في الاتحاد العام .

وقد أصدر وزير الشؤون الاجتماعية في أغسطس ١٩٦٩ قراراً بتشكيل .

الاتحاد العام ليتولى مسئولياته المحددة بالقانون .

علاقة الاتحادات النوعية أو الإقليمية بالاتحاد العام :

الاتحاد العام هو جهاز تنظيم المجتمع على المستوى القوى ويضم

الاتحادات الإقليمية والنوعية ، وهناك علاقة وثيقة بين الاتحادات المختلفة .

يمكن تلخيصها فيما يأتى :

١ — يمثل الاتحاد النوعى أو الإقليمى فى الاتحاد العام بأعضاء من مجلس إدارته .

٢ — يدعى أعضاء مجالس إدارة الاتحادات الإقليمية أو النوعية إلى المؤتمر الذى يعقده سنوياً الاتحاد العام .

٣ — يقدم الاتحاد النوعى أو الإقليمى تقريراً سنوياً عن نشاط وجمود الجمعيات المنضمة إليه .

٤ — يقوم الاتحاد النوعى أو الإقليمى بتزويد الاتحاد العام بملاحظات ومقترحاته فى المسائل التى تبحث فيه .

٥ — قرارات الاتحاد العام ملزمة لكل من الاتحادات الإقليمية والنوعية ولكن لما أن تعترض على هذه القرارات لدى مجلس إدارته فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها بالقرار .

ثانياً - الاتحادات الإقليمية :

تعتبر الاتحادات الإقليمية التى نص على تكوينها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بديلة المجالس تنسيق الهيئات الاجتماعية التى كانت تعمل على مستوى الأحياء فى القاهرة والاسكندرية منذ عام ١٩٥١ فقد جاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لتنظيم هذه المجالس فنص على تكوين اتحادات إقليمية تعمل على مستوى المحافظة وتضم الجمعيات المشهرة فى نطاق المحافظة بصرف النظر عن ميدان عملها . وفُسر ذلك اللائحة التنفيذية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

وفى ٧ يناير سنة ١٩٦٧ صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢ بشأن النظام الأساسى الموحد للاتحادات الإقليمية ويتضمن هذا القرار الأحكام التفصيلية للاتحاد الإقليمى ونظام العمل فيه .

اختصاصات الاتحاد الإقليمي (أغراضه) :

تشتمل خطة العمل في الاتحادات الإقليمية على تنظيم الجهود التي تقوم بها الهيئات الاجتماعية المشتغلة بالرعاية الاجتماعية والإقلال من الخدمات التي لا تحتاجها البيئة والتوسع في البرامج الاجتماعية التي يتضح أن البيئة في حاجة ملحة إليها .

ويمكن تخصيص اختصاصات الاتحاد الإقليمي كما حددها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ واللائحة التنفيذية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحة النظام الأساسي للاتحاد فيما يأتي :

١ — تنفيذ السياسة العامة التي يضعها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة والإشراف على تنفيذ القرارات التي يصدرها المؤتمر .

٢ — الإطلاع على الحساب الختامي والميزانية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأعضاء وإبداء الرأي فيها وإبلاغ ملاحظاته إلى الجهة الإدارية .

٣ — عمل البحوث الاجتماعية اللازمة بالمحافظة والاشتراك في البحوث الاجتماعية التي يتولاها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة .

٤ — تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء لغمان عدم التكرار وتكامل الجهود .

٥ — دراسة احتياجات البيئة وإمكانياتها ومواردها بما يضمن سد الثغرات في هذه الخدمات .

٦ — تقييم الخدمات التي تؤديها الجمعيات للوقوف على نواحي الإزدواج والنقص ، والعمل على تنظيم هذه الجهود حتى تكون مطابقة لما تحتاج إليه البيئة فعلا .

٧ — القيام بتنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات وأعضائها .

٨ — دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات والعمل على علاجها .

٩ — وقد أضافت لائحة النظام الأساسي للاتحادات اختصاصات أخرى هي حق الاتحاد في إبداء الرأي في الموضوعات التي يتطلب القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية أخذ رأي الاتحاد فيها .

الموضوعات التي يجب استطلاع رأي الاتحاد فيها :

تتلخص هذه الموضوعات في الآتي :

١ — عمل الجمعية في أكثر من ميدان :

طبقاً لنص القانون لا تستطيع الجمعية العمل في أكثر من ميدان واحد إلا بمصاد موافقة الجهة الإدارية المختصة (مجلس المحافظة) واستطلاع رأي الاتحاد .

٢ — ايلولة أموال الجمعية المنحلة :

يجب طبقاً للقانون للجهة الإدارية المختصة (مديرية الشؤون الاجتماعية) بعد أخذ رأي الاتحاد المختص أن تقوم بتوجيه أموال الجمعية المنحلة إلى الهيئات الاجتماعية التي تراها .

٣ - طلب شهر جمعية جديدة :

عند طلب شهر جمعية جديدة أو مؤسسة خاصة يطلب من الاتحاد الإقليمي المختص إبداء رأيه في شهرها بواسطة مديرية الشئون الاجتماعية .

٤ - رفض شهر جمعية :

للجهة الإدارية المختصة (مديرية الشئون الاجتماعية) الحق في رفض شهر أى جمعية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص وخصوصاً في الحالات الآتية :

(أ) عندما تكون البيئة غير محتاجة إلى خدمات الجمعية الجديدة لوجود

جمعيات أخرى تسد حاجة البيئة في هذا المجال .

(ب) إذا كان إنشاء الجمعية لا يتفق ودواعي الأمن .

(ج) إذا كان المكان الذى تشغله الجمعية الجديدة غير صالح من الناحية الصحية .

(د) إذا كان إنشاء الجمعية الجديدة بقصد إحياء جمعية أخرى سبق حلها .

٥ - احتفاظ الجمعية برصيد نقدي :

لا يجوز للجمعية أن تحتفظ برصيد نقدي يزيد على ثلاثة أمثال المصروفات السنوية للإدارة إلا بإذن من الجهة الإدارية المختصة (مديرية الشئون الاجتماعية) بعد أخذ رأى الاتحاد المختص .

٦ - الاعتراض على ترشيح أعضاء مجلس الإدارة :

قد ترتكب الجمعية مخالفات تدعو الجهة الإدارية إلى حل مجلس الإدارة بتعيين مجلس مؤقت أو مدير له اختصاصات مجلس الإدارة وللجهة الإدارية

المختصة (وزير الشؤون الاجتماعية) بعد أخذ رأى الاتحاد المختص أن يقرر حرمان من تثبت مسئوليتهم من أعضاء المجلس للفصل من ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة الجديد .

٧ - دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد :

للجهة الإدارية المختصة (مديرية الشؤون الاجتماعية) دعوة الجمعية العمومية إذا كان هناك ضرورة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص .

حل الجمعية بقرار وزاري :

لوزير الشؤون الاجتماعية حل الجمعية بقرار مسبب بعد أخذ رأى الاتحاد المختص .

٩ - الاعتراض على إنشاء المؤسسات الخاصة :

للجهة الإدارية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص الاعتراض على إنشاء المؤسسات الخاصة إذا تبين أنها تسعى إلى تحقيق أغراض ليست في حاجة إلى الرعاية أو لا تدخل في نطاق ميادين الخدمة .

نظام العضوية في الاتحادات الاقليمية :

تنقسم عضوية الاتحاد إلى :

- ١ — عضوية الهيئات الاجتماعية وهي الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية المشهرة طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في نطاق المحافظة (دائرة عمل الاتحاد) .

٢ — عضوية الهيئات الحكومية مثل ممثلى الوزارات والمصالح الحكومية المتصلة اتصالاً مباشراً بمبادئ الرعاية الاجتماعية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الإدارة المحلية وغيرها .

٣ — عضوية فردية قد يرى الاتحاد ضم بعض الأفراد المهتمين بالمسائل الاجتماعية والذي يرى من وراء انضمامهم للاتحاد فائدة مالية أو أدبية أو فنية مما يساعد على تحقيق أهداف الاتحاد .

البناء التنظيمى للاتحاد الاقليمى (التكوين) :

ويتكون الاتحاد من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان الفنية :

١ — الجمعية العمومية تتكون من ممثلى الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة حالياً أو التى تنشأ بدائرة المحافظة بشرط :

• أن تكون هذه الهيئات مشهرة طبقاً للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ .

• أن يوافق مجلس إدارة الاتحاد على قبول عضويتها بناء على طلب كتابى تتقدم به الجمعية إلى مجلس إدارة الاتحاد ويتضمن التزامها بتنفيذ قرارات الاتحاد وتوصياته .

ويمثل الجمعية فى الاتحاد عضو واحد يختاره مجلس إدارتها من بين أعضائه .

٢ — يتكون مجلس إدارة الاتحاد من عدد من الأعضاء لا يقل عن ١٥ عضواً ولا يزيد على ثلاثين طبقاً لما يحدده القرار الوزارى الصادر بإنشاء الاتحاد .

ويشكل مجلس الإدارة على الوجه التالى :

- * خمسة أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارة الشؤون الاجتماعية والوزارات الأخرى المعنية بشئون الاتحاد كالتربية والتعليم والإدارة المحلية .
- * خمسة أعضاء يختارهم وزير الشؤون الاجتماعية من المهتمين بالمسائل الاجتماعية .

* تنتخب الجمعية العمومية للاتحاد بقية أعضاء المجلس من بين أعضائها ، الذين يمثلون الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشتركة في الاتحاد والسددة .
لاشتركا كاتها .

وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه في أول اجتماع له الرئيس ونائبه وأمين الصندوق والسكرتير ومن هؤلاء تتكون اللجنة التنفيذية التي تقوم بالعمل اليومي للاتحاد .

ويختص مجلس إدارة الاتحاد بما يأتي :

- ١ — إعداد التقرير السنوي .
 - ٢ — وضع مشروع الميزانية والحساب الختامي .
 - ٣ — إعداد اللوائح المالية الإدارية .
 - ٤ — تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
 - ٥ — تشكيل اللجان الفنية .
- هذا وينعقد مجلس الإدارة مرة كل شهرين على الأقل .
- اللجان الفنية :**

يشكل مجلس إدارة الاتحاد اللجان الفنية الدائمة والمؤقتة من بين أعضائه .

• ويجوز أن ينضم إليها بعض الخبراء المهتمين بالمسائل الاجتماعية — واللجان الدائمة هي :

• لجنة التخطيط والتنسيق .

• لجنة التمويل .

• لجنة البحوث والدراسات .

• لجنة المتابعة والتقييم .

• لجنة التدريب .

وظيفة الاتحاد الإقليمي :

مجلس إدارة الاتحاد هو المسئول عن إدارة شئونه وتحقيق أهدافه وللمجلس أن يشكل لجاناً دائمة أو مؤقتة لمعاونته في تحقيق هذه الأغراض .

وقد نصت لائحة النظام الأساسي للاتحادات الإقليمية في الجمهورية العربية المتحدة على تشكيل خمس لجان دائمة كما نصت على أن مجلس إدارة الاتحاد يستطيع أن يضيف إليها أو يعدل فيها على الوجه الذي يتطلبه صالح العمل . . .

ويفضل أن يعين مدير منفذ للاتحاد الإقليمي ويكون من المؤهلين في الخدمة الاجتماعية (تنظيم المجتمع) .

المستوى الجغرافي الذي يعمل الاتحاد الإقليمي في محيطه :

نص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن الاتحادات الإقليمية تعمل على مستوى المحافظة بحيث لا يزيد عدد الاتحادات الإقليمية عن اتحاد واحد لكل محافظة .

وفي الوقت نفسه يجوز إنشاء فروع للاتحاد الإقليمي على مستويات أقل من مستوى المحافظة مثل المركز والأقسام .

علاقة الاتحاد الإقليمي بالجمعيات :

نص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية على واجبات معينة تلتزم بها الجمعيات نحو الاتحاد وهي :

١ — يجب على الجمعية أن تبلغ الاتحاد بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل وبصورة من خطاب الدعوة والمسائل الواردة في جدول الأعمال والأوراق المرفقة به والاتحاد أن يندب من يحضر الاجتماع .

٢ — على الجمعية أن تبلغ الاتحاد بصورة محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع .

٣ — يجب على الجمعية إبلاغ الاتحاد بصورة من محاضر اجتماع مجلس الإدارة وما اتخذ فيه من قرارات خلال أسبوع من تاريخ انعقاد المجلس .

٤ — على الجمعية أن تبلغ الاتحاد بصورة من الميزانية والحساب الختامي .

٥ — يجب على مجلس إدارة الجمعية إخطار الاتحاد كل ثلاثة أشهر ببيان عن حركة العضوية شهرياً في الجمعية .

٦ — يجب على الجمعية التي تدير داراً للإيواء أن تبلغ الاتحاد بكل ثلاثة أشهر بتقرير عن النشاط الشهري للدار .

٧ — للاتحاد الحق في الاطلاع على سجلات ودفاتر ووثائق الجمعيات .

هذه هي واجبات الهيئات نحو الاتحاد كما نص عليها القانون ولائحته التنفيذية ويمكن اعتبارها في نفس الوقت حقوقاً للاتحاد .

الاتحادات الإقليمية في الجمهورية العربية المتحدة :

الاتحاد الإقليمي لمحافظة القاهرة :

في ٣ يونيو سنة ١٩٦٧ صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٨ بإنشاء اتحاد إقليمي لمحافظة القاهرة على أن يتكون مجلس إدارته من ٢٧ عضواً .

والاتحاد الإقليمي لمحافظة القاهرة من حيث اختصاصاته وتكوينه وعلاقته بالجمعيات والمستوى الجغرافي الذي يعمل الاتحاد في محيطه ونظام المصوبية فيه وطريقة العمل به لا يخرج عما سبق الإشارة إليه .

وبالنسبة للجان الفنية الدائمة التي رأى الاتحاد الإقليمي لمحافظة القاهرة تشكيلها فهي :

- لجنة التخطيط والتنسيق .
- لجنة البحوث والدراسات .
- لجنة التدريب .
- لجنة العلاقات العامة والتوعية .
- لجنة التقييم والمتابعة .

طريقة تشكيل اللجان والاحكام الخاصة بها بالاتحاد الإقليمي بالقاهرة :

يكون لإنشاء اللجان الدائمة بقرار من مجلس إدارة الاتحاد وله أن يشكل لجانا مؤقتة لدراسة موضوع معين أو القيام بمهمة محددة .

وتشكل اللجان الدائمة والمؤقتة من أعضاء الاتحاد ويمحوز أن يضم إلى عضويتها من يرى الاستعانة بهم من الخبراء المهتمين بالشئون الاجتماعية .

وتختار كل لجنة مقررًا لها من بين أعضائها على أن يكون عضواً بمجلس إدارة الاتحاد ويتولى أعمال السكرتارية الفنية موظف فني من موظفي الاتحاد .

وتشكل كل لجنة من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على خمسة عشر عضواً إلا في الأحوال الاستثنائية التي يصدر بها قرار خاص من مجلس إدارة الاتحاد .

وتجتمع اللجان بدعوة من المقرر وتسجل اجتماعاتها وقراراتها في محاضر تعرض على مجلس الإدارة وتستعين اللجان في عملها بالمهيات والخبراء والمتطوعين كلما اقتضى الأمر ذلك .

اختصاصات اللجان :

لجنة التخطيط والتنسيق :

ويراعى في تشكيل هذه اللجنة أن تمثل فيها أحياء المحافظات وميادين الخدمة المختلفة وتختص بوضع الخطة العامة للعمل الاجتماعي الشعبي في نطاق السياسة العامة وفي ضوء الاحتياجات والدراسات وما تسفر عنه مع تنسيق الجهود بين الجمعيات التي تكفل ضمان عدم التكرار .

ويتحقق ذلك بالآتي :

القيام بحصر شامل لكل الجمعيات بالمحافظة وتدوين ذلك في سجلات بوطاقات ورسوم بيانية .

وتحديد احتياجات الأحياء والأقسام من خدمات الرعاية وذلك بحسب ما هو قائم وما يجب استكمال له لوضع خطة للتنفيذ تراعى فيها الأولويات .
واقترح لإنشاء جمعيات جديدة أو إدماج جمعيات أو توحيد إدارتها أو تعديل أغراضها تبعاً لاحتياجات البيئة .

وتقوم اللجنة بدراسة ما يرد إلى الاتحاد من مديريات الشؤون الاجتماعية بشأن استطلاع أو شهر الجمعيات الجديدة أو حل الجمعيات القائمة أو العمل فى أكثر من ميدان وإبداء رأى فى ذلك وعرض توصياتها على مجلس إدارة الاتحاد الذى يتولى البت فيها وإبلاغ رأى للجنة الإدارية فى المواعيد القانونية .

لجنة البحوث والدراسات :

تقوم اللجنة بوضع خطة المسح الاجتماعى الشامل للأحياء والأقسام المختلفة ودراسة ماتم منها لمعرفة ما تحتاج إليه من خدمات اجتماعية وللمعاونة فى وضع الخطة العامة للعمل الاجتماعى الشملى .

وتقوم بالدراسات والبحوث المختلفة التى تساعد الاتحاد على أداء رسالته سواء كان ذلك بتكليف من مجلس الإدارة أو بناء على اقتراح اللجنة .
كما تجرى البحوث الميدانية للموضوعات والمشاكل الاجتماعية المختلفة بالقاهرة .

وتستعين اللجنة فى عملها بالهيئات والخبراء والمتطوعين كلما اقتضى الأمر ذلك ، وذلك كله بقصد رفع مستوى الخدمة وأسلوب أدائها .

لجنة التمويل :

تقوم اللجنة بدراسة وسائل ومشاكل تمويل الجمعيات والعمل على حلها .
كما تضع النظم والقواعد والإجراءات الخاصة بتنظيم اختصاص الاتحاد بشأن
الإطلاع على الحساب الختامي والميزانية الخاصة بالجمعيات وإبداء الرأى فيها
وإعداد الملاحظات عنها لإبلاغها إلى الجهة الإدارية المختصة بعد العرض على
مجلس الإدارة .

لجنة التدريب :

تقوم اللجنة بتنظيم برامج التدريب المختلفة لأعضاء الجمعيات وموظفيها
وكذا المتطوعين والإشراف على تنفيذها .
وتشارك مع الجهات الإدارية المختصة فى تنفيذ برامج التدريب المتخصص
للعاملين فى ميادين الخدمة المختلفة .

لجنة العلاقات العامة والتوعية :

تقوم بالاتصال بالجمعيات المشهرة بدائرة المحافظة وترتيبها برسالة الاتحاد .
وتعد النشرات والكتيبات التى يصدرها الاتحاد .
كما تنظم الاتصال بالصحف ووسائل الإعلام العامة ومدها بأخبار الاتحاد
ونشاطه وما يراد نشره من بيانات .
وتقيم المواسم الثقافية وتنظم المحاضرات والندوات والاجتماعات العامة التى
يقومها الاتحاد .

وتتصل بالجمعيات الثقافية التى تصدر مجلات دورية لتنسيق العمل معها
والاستفادة من إمكانياتها لخدمة أهداف الاتحاد .

وتشارك مع لجنة التدريب ولجنة الدراسات والبحوث في إعداد حلقات الدراسة وتنظيم المؤتمر السنوى .

لجنة التقييم والمتابعة :

وتتكون من مقررى اللجان الدائمة ، ومختص بما يلى :
تقييم الخدمات التى تؤديها الجمعيات .
ومتابعة تنفيذ قرارات اللجان المختلفة وقرارات المؤتمر العام مع وضع خطة تنفيذية لهذه القرارات ومتابعة هذا التنفيذ .
وتقوم بإعداد التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد وجهود الجمعيات الأعضاء .

المادة ١٠ — الاتحادات النوعية :

نص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية على حق الجهة الإدارية المختصة (وزير الشئون الاجتماعية) فى إنشاء اتحادات نوعية وقد حددت وزارة الشئون أحد عشر ميدانا نوعيا لقيام هذه الاتحادات النوعية وهى^(١) :

- ١ — اتحاد الأسرة .
- ٢ — اتحاد الطفولة (هناك فكرة لضم اتحاد الأسرة واتحاد الطفولة ليصبح ميداناً واحداً) .
- ٣ — اتحاد جمعيات المساعدات الاجتماعية .
- ٤ — اتحاد جمعيات رعاية الشيوخ .

(١) بديء فعلا فى إنشاء هذه الاتحادات النوعية فى أغسطس ١٩٦٩ .

- ٥ — اتحاد جمعيات الفئات الخاصة والمعوقين .
- ٦ — اتحاد الخدمات الثقافية والدينية والعلمية .
- ٧ — اتحاد جمعيات رعاية المسجونين وأسرىهم .
- ٨ — اتحاد جمعيات تنظيم الأسرة .
- ٩ — اتحاد جمعيات التنظيم والإدارة .
- ١٠ — اتحاد جمعيات التنمية .
- ١١ — اتحاد جمعيات الصداقة بين الشعوب .

وقد سبق أن كانت هناك اتعادات نوعية ومجالس متخصصة تعمل في عدة ميادين وقد توقف نشاطها اختصاراً للتطور الشامل بصور القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ومن هذه الاتعادات :

- (أ) الاتحاد العام لرعاية الأحداث .
- (ب) الجمعية العامة لمرضى الدرن .
- (ج) الاتحاد العام لذوى المعاقات .

ويمكن أن نعرف الاتحاد النوعى بأنه جهاز ينشأ لتنظيم الخدمات الاجتماعية والتنسيق بين الهيئات المشتغلة بها في ميدان معين من ميادين الرعاية الاجتماعية كـ رعاية الطفولة أو الأسرة مثلاً . فالاتحاد النوعى جهاز تنظيم للمجتمع وطنى .

عضوية الاتعادات النوعية :

تتقسم عضوية الاتعادات إلى :

* عضوية الهيئات الحكومية مثل الوزارات والمصالح الحكومية التي لها صلة بالخدمات التي يقوم الاتحاد بتنظيمها وتنسيق خدماتها فمثلا الاتحاد رعاية الطفولة يجب أن ينضم إلى عضويته ممثلون عن وزارات الشؤون الاجتماعية والعدل والداخلية والترية والتعليم وغيرها .

* عضوية الهيئات الاجتماعية وهي الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية المشهورة طبقاً للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ التي تعمل في ميدان معين .

* عضوية الهيئات الفنية وهي الهيئات التي قد لا يكون لها صلة مباشرة بأداء الخدمات الاجتماعية التي يعرض الاتحاد على تنظيمها وتنسيقها ولكن نشاطها الفني له صلة وثيقة بها فمثلا المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجفائية يمكن أن يكون ممثلاً في عضوية اتحاد الأسرة والعنفوة .

* عضوية فردية ، عندما يرى الاتحاد في بعض الأفراد من المهتمين بالمسائل الاجتماعية والذين يكون في انضمامهم فوائد تعود على الاتحاد قد تكون مادية أو معنوية أو فنية مما يساعد على تحقيق أهداف الاتحاد .

برنامج عمل الاتحاد أى أغراضه أو اختصاصاته :

يمكن تلخيص ذلك على الوجه الآتى :

١ — تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية في ميدان العمل المتصل بأغراض الاتحاد وذلك في حدود سياسة الدولة .

٢ — إجراء البحوث المتصلة بميدان العمل ونشرها على الجمعيات والمؤسسات الأعضاء

- ٣ — تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها في نطاق السياسة العامة .
- ٤ — تنظيم البرامج وتنسيق الجهود التي تقوم بها الجمعيات الأعضاء .
- ٥ — وضع برامج الاعداد الفنى والإدارى لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات وموظفيها على أن تعتمد هذه البرامج من الجهة الإدارية المختصة .
- ٦ — تقييم جهود الأعضاء ونشاط الاتحاد على ضوء السياسة العامة وتقديم تقارير عن تلك الجهود إلى الجهة الإدارية المختصة .
- ٧ — تقديم المعونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الأعضاء .
- ٨ — وضع طريقة تنفيذ برامج المشروعات المشتركة .

البناء التنظيمى للاتحادات النوعية :

تتكون الاتحادات النوعية من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجنة التنفيذية واللجان الفنية مثل الاتحاد الإقليمى مع ملاحظة أن الجمعية العمومية فى الاتحاد الإقليمى تتكون من ممثلى الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة حالياً أو التى تنشأ مستقبلاً بدائرة المحافظة أما فى الاتحاد النوعى فإن الجمعية العمومية تتكون من ممثلى الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة حالياً أو التى تنشأ مستقبلاً وتعمل فى الميدان المعين فى جميع أنحاء الجمهورية . وسنحاول شرح ذلك فى الصفحات المقبلة .

مستويات الاتحاد النوعى :

نص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن الاتحادات النوعية تعمل على مستوى الجمهورية ، ولا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعى فى ميدان الخدمة والرعاية

الواحدة وفي الوقت نفسه يجوز إنشاء فروع للاتحاد النوعى على مستويات أقل من مستوى الجمهورية مثل المحافظات .

أغراض واختصاصات الاتحادات النوعية :

تحدد هذه الأغراض فيما يأتى :

١ — تخطيط برامج الرعاية لكل اتحاد التى تقوم بتنفيذها الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة فى الميدان فى إطار خطة العمل الاجتماعى العام التى يضعها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة فى حدود سياسة الدولة .

٢ — إجراء البحوث والدراسات المتصلة بميدان عمل الاتحاد النوعى ونشرها بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء .

٣ — تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها فى نطاق السياسة العامة للدولة ووفقاً للأسس العامة التى تحددها وزارة الشؤون الاجتماعية .

٤ — وضع برامج الإعداد الفنى والإدارى لأعضاء الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، الأعضاء بالاتحاد وأعضاء مجلس إدارتها والعاملين بها للارتقاء بمستوى الأداء والكفاية الفنية للخدمات على أن تعتمد هذه البرامج من الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشؤون الاجتماعية .

٥ — تقييم جهود الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء ونشاط الاتحاد على ضوء السياسة العامة ، وتقديم تقارير عن ذلك إلى الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشؤون الاجتماعية .

- ٦ — تقديم المعونة للجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد .
- ٧ — القيام بالتجارب الرائدة عن طريق وضع برامج خدمة نموذجية وموالاتها بالدراسة والمتابعة وتعميم نتائجها على الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة في الميدان وتنسيق جهود هذه الهيئات في البرامج والمشروعات المشتركة وتقرير وسائل التعاون وتبادل الخبرات فيما بينها .

- ٨ — تنسيق الجهود وتنظيم البرامج بين الجمعيات الأعضاء .

موارد الاتحادات النوعية المالية :

تشكون للوارد المالية للاتحادات النوعية من :

- اشتراكات الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد والتي يحددها مجلس إدارة الاتحاد .
- الإعانات الحكومية وإعانات المؤسسات والهيئات العامة والمحلس المحلية .
- الهبات والتبرعات والوصايا .
- الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة .

وتبدأ السنة المالية للاتحاد النوعى من أول يناير ، وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام وتودع الأموال باسم الاتحاد لدى مصرف ويقوم الاتحاد بإخطار وزارة للشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) عند تغيير جهة الإيداع خلال أسبوع من تاريخ حصوله .

ولا يجوز للاتحاد أن يحتفظ برصيد نقدي يزيد على ثلاثة أضعاف المصروفات السنوية للاتحاد إلا بإذن من وزارة الشؤون الاجتماعية كما لا يجوز للاتحاد أن يحتفظ برصيد نقدي خارج المصرف يزيد على مصروفات شهر واحد .

ويشترط لصرف أى مبلغ من أموال الاتحاد أن يوقع على إذن الصرف كل من أمين الصندوق ورئيس الاتحاد أو من ينوب عنه .

وأموال الاتحاد مخصصة للصرف منها على تحقيق أغراضه ولا يجوز إنفاقها في غير ذلك قبل موافقة الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات كما يجب أن يستغل فائض إيراداته لضمان مورد ثابت في أعمال محقة الكسب وهي السندات الحكومية وشهادات الاستثمار وصناديق الادخار والتوفير وغير ذلك من أوجه الاستغلال التي يوافق عليها وزير الشؤون الاجتماعية .

وبراعى في جميع الأحوال أن لا يؤثر هذا الاستغلال على نشاط الاتحاد . هذا وتكون للاتحادات ميزانية سنوية وإذا جاوزت مصروفاته ألف جنيه وجب عرض الحساب الختامى على محاسب أو أكثر من المقيدين بالجدول مشفوعاً بالسندات المؤيدة على قيامه بنقص الحساب الختامى وتقديم تقرير عنه قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر على الأقل .

التكوين الانشائي للاتحادات النوعية :

تناولنا البناء التنظيمى للاتحادات فيما سبق ونعود الآن لمناقشة هذا التكوين بشيء أكثر من التفصيل .

تتكون عضوية الاتحاد من جميع الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة حالياً أو التي تنشأ مستقبلاً وتعمل في ميدان تخصص الاتحاد بشرط أن تكون مشهورة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

وعلى كل جمعية أو مؤسسة خاصة تنطبق عليها شروط العضوية أن تقدم بطلب الانضمام إلى الاتحاد وعلى مجلس إدارة الاتحاد المختص أن يصدر قراره بخصوص عضويتها بالاتحاد في خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

ويجوز أو تنسب إلى عضوية الاتحاد ، الجمعيات العامة في ميدان تخصصه بالدول العربية بعد موافقة مجلس إدارة الاتحاد وبشرط موافقة وزير الشؤون الاجتماعية أيضاً .

وتزول صفة العضوية عن الجمعية أو المؤسسة الخاصة إذا حلت أو أدمجت في غيرها أو إذا غيرت ميدان عملها .

ويجب لإخطار وزارة الشؤون الاجتماعية عن كل جمعية أو مؤسسة خاصة زالت عنها عضويتها بقرار مجلس إدارة الاتحاد الذي يصدر مسبباً بزوال صفة العضوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار بكتاب موصى عليه وفي حالة زوال صفة العضوية عن الجمعية والمؤسسة الخاصة يستطع حقها بالنسبة لكل ما قدمته للاتحاد أثناء عضويتها من اشتراكات وتبرعات وغيرها .

وتتكون الجمعية العمومية للاتحاد النوعي من ممثلي الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد ويتم هذا التمثيل على النحو التالي :

على مستوى المحافظة :

تمثل كل جمعية أو مؤسسة خاصة بمضو واحد يصدر به قرار من مجلس إدارة الجمعية ، أو مجلس إدارة أو مدير المؤسسة الخاصة .

على مستوى الجمهورية :

يجتمع ممثلوا الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد في كل محافظة لانتخاب من يمثلهم في الجمعية العمومية بنسبة عضو واحد عن كل عشر جمعيات أو كسورها .

ويضم للجمعية العمومية للاتحاد على مستوى الجمهورية عضو عن كل جمعية مركزية تعمل في ميدان الاتحاد ، ويصدر بتعيينه قرار من مجلس إدارة الجمعية .

ويعقد ممثلوا الجمعيات والمؤسسات الخاصة في كل محافظة الأعضاء بالاتحاد النوعي اجتماعاً سنوياً قبل الموعد المحدد لعقد الجمعية العمومية للاتحاد على مستوى الجمهورية بشهر على الأقل في مقر الاتحاد الإقليمي بالمحافظة لانتخاب ممثلهم في الجمعية العمومية للاتحاد النوعي للمساعدات الاجتماعية ، وإذا كان بمجلس إدارة الاتحاد النوعي عضواً أو أكثر من المحافظة يعتبر منتخبا ، ويجرى فقط انتخاب العدد المسهل للعدد المقرر انتخابه طبقاً لما جاء في اللائحة .

وبشروط لحضور ممثل الجمعية أو المؤسسة الخاصة هذا الاجتماع أن تكون الجمعية أو المؤسسة الخاصة وقد قامت بالالتزامات المفروضة عليها ومضى على عضويتها بالاتحاد ستة أشهر على الأقل .

ويستثنى من هذه الشروط الاجتماع الأول للممثلين على مستوى المحافظات،
والذى يلى صدور القرار الوزارى بإنشاء الاتحاد ، فلكل جمعية أو مؤسسة
خاصة تنطبق عليها شروط المضيوية بالاتحاد الحق فى اختيار ممثليها وحضور
الاجتماع الأول ، ويجب أن توجه لها الدعوة لحضوره .

وبوجه الاتحاد النوعى الدعوة لعقد الاجتماع السنوى لممثلى جمعيات المحافظة
الأعضاءه عن طريق اللجنة المحلية للاتحاد بالمحافظة على أن يتم توجيه هذه الدعوة
قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوماً على الأقل ويكون الاجتماع صحيحاً
بمضور الأغلبية المطلقة لممثلى الجمعيات فإذا لم يتكامل هذا العدد أجل الاجتماع
ساعة يكون صحيحاً بعد هذا التأجيل إذا حضره :

٢٠٪ على الأقل إذا بلغ الأعضاء الممثلين مائة عضو فأكثر .

٣٠٪ على الأقل إذا بلغ عدد الأعضاء الممثلين ثلاثين عضواً لأقل من .

مائة عضو .

الأغلبية المطلقة إذا كان عدد الأعضاء أقل من ثلاثين عضواً .

ويرأس هذا الاجتماع رئيس اللجنة المشكلة وفقاً لللائحة ، وفى حالة غيابه .

يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء سناً .

وتنعقد الجمعية العمومية للاتحاد بناء على دعوة من مجلس إدارة الاتحاد .

أو طلب يتقدم به كتابة لمجلس إدارة الاتحاد ربيع أعضاء الجمعية العمومية على .

مستوى الجمهورية مع بيان الغرض من ذلك ، أو دعوة من وزارة الشؤون .

الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) عند وجود الأسباب .

الداعية لذلك ، كما يجوز لها توجيه الدعوة إذا لم يستجب المجلس إلى الطلب .

المشار إليه .

ويدعى لحضور الجمعية العمومية للاتحاد الأشخاص المدينون بمجلس إدارة الاتحاد بحكم وظائفهم أو من بين المهتمين والخبراء بالمسائل الاجتماعية ، وممثل الاتحاد الاشتراكي العربي كمشائرين دون أن يكون لهم حق التصويت فيما تتخذه الجمعية العمومية من قرارات .

وتجب دعوة الجمعية العمومية للاتحاد على مستوى الجمهورية للانعقاد العادى مرة كل سنة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاؤ السنة المالية للاتحاد للنظر فيما يلى :

١ — مشروع الميزانية والحساب الختامى والتقرير السنوى لمجلس الإدارة عن أعمال ونشاط الاتحاد ، وتقرير مراقب الحسابات .

٢ — انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بدلا من الذين زالت أو انتهت مدة عضويتهم .

٣ — تعيين مراقب الحسابات من غير أعضاء مجلس الإدارة وتحديد أتعابه .

٤ — غير ذلك من المسائل التى يرى مجلس الإدارة إدراجها فى جدول الأعمال .

كما يجوز دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماعات غير عادية للنظر فى المسائل والموضوعات التى تتطلب ذلك .

وتتم الدعوة للجمعية العمومية بإخطار يوجه إلى جميع ممثلى الجمعيات العمومية الفرعية للاتحاد النوعى بالمحافظات الذين لهم حق الحضور قبل الاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويجب أن يحدد في الإخطار موعد ومكان الاجتماع ، وأن يرفق به جدول الأعمال ، وصورة من الحساب الختامي ، ومشروع الميزانية ويكون الإخطار إما بخطاب موصى عليه أو بتوقيع الأعضاء بتسلم الإخطار .

ولا يجوز للجمعية العمومية النظر في غير المسائل الواردة بجدول الأعمال إلا بموافقة الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء الجمعية العمومية .

ولا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع ساعة واحدة ، ويكون الاجتماع بعد هذا التأجيل صحيحاً إذا حضره عدد لا يقل عن ٣٥ ٪ من الأعضاء أو مثلاً عضواً أيهما أقل وفي جميع الأحوال يجب ألا يقل العدد عن عشرين عضواً .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

وتنقذ الجمعية العمومية في مقر الاتحاد ، ويجوز انعقادها في مكان آخر يحدد في خطاب الدعوة .

ويجب إخطار كل من وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل موعد انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل ، مع صورة من خطاب الدعوة وجدول الأعمال والأوراق المرفقة به .

وكما ذكرنا قبل ذلك يجب إبلاغ كل منهما بصورة معتمدة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الانعقاد .

ويرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة فإذا غاب يرأسها نائب الرئيس ، فإذا غاب يرأسها أكبر الأعضاء الحاضرين سناً .

مجلس الإدارة :

- يتكون مجلس إدارة الاتحاد النوعى من ٢٥ عضواً على الوجه التالى :
- * خمسة أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون الوزارات والهيئات الفنية بميدان عمل الاتحاد وتختار الوزارات والهيئات ممثلها ويشترط ألا تقل درجاتهم عن الفئة الثالثة .
- * خمسة أعضاء من بين المهتمين والخبراء بميدان عمل الاتحاد يرشحهم وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية ، ويصدر بتعيينهم قرار من وزير الشؤون الاجتماعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
- * ممثل للاتحاد الاشتراكي العربي تعينه الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي .
- * أربعة عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية للاتحاد من بين أعضائها .
- وينتخب مجلس إدارة الاتحاد من بين أعضائه في أول اجتماع له الرئيس ونائب الرئيس ، وأمين الصندوق ، والسكرتير العام .
- ومدة العضوية بالنسبة للأعضاء المنتخبين ثلاث سنوات ماعدا مجلس الإدارة الأول فيسقط ثلث الأعضاء بالقرعة في السنة الأولى ونصف الباقى في السنة الثانية .
- ويجوز إعادة انتخاب من سقطت عنه العضوية بالقرعة أو انتهت عضويته بمضى المدة ، ولا يجوز في جميع الأحوال أن تزيد مدة عضوية العضو المنتخب على خمس سنوات متتالية . ولا يجوز انتخاب من انتهت عضويته بمضى هذه المدة أو بالاستقالة قبل مرور سنة من تاريخ انتهاء العضوية .

وإذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس الإدارة لأى سبب من الأسباب يتم اختيار من يحل محله بذات الطريقة التى اختير بها سلفه .

وبالنسبة للأعضاء المنتخبين يختار العضو الحاصل على أكثر الأصوات فى الانتخابات الأخيرة للجمعية العمومية للاتحاد . فإذا ما تعذر ذلك جاز لمجلس إدارة الاتحاد بأغلبية ثلثى أعضائه التعيين من بين أعضاء الجمعية العمومية فى الأماكن الخالية بالمجلس إلى حين انعقاد الجمعية العمومية حيث يتم شغل هذه الأماكن الخالية بالانتخاب .

يقوم مجلس إدارة الاتحاد بإدارة شئون الاتحاد ، بتنفيذ اختصاصاته وأغراضه المقررة فى القانون واللائحة وعلى الأخص ما يأتى :

* إعداد التقرير السنوى عن نشاط الاتحاد وجهود الهيئات المنضمة إليه .

* وضع خطة العمل ومشروع للميزانية السنوية للاتحاد والحساب الختامى

للسنة المنتهية ومراجعة تقرير مراقب الحسابات ويجب على المجلس موافاة

وزارة الشئون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات)

بصورة من كل منها قبل عرضها على الجمعية العمومية بشهر على الأقل .

* إعداد اللوائح المالية والإدارية ، التى يسير عليها العمل بالاتحاد .

* تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للاتحاد .

* تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة لمعاونته فى تحقيق أغراض الاتحاد وعلى

الأخص اللجان الدائمة التالية :

— لجنة التخطيط والتنسيق .

— لجنة البحوث والدراسات .

— لجنة المتابعة والتقييم .

— لجنة الإعداد الفني والتدريب .

ويمثل مجلس الإدارة في كل لجنة يكونها بعضو واحد على الأقل وتسكون قرارات هذه اللجان نافذة في حدود ما يخول لها من اختصاصات من مجلس الإدارة ، على أن تعرض أعمالها في أول اجتماع تال للمجلس .

ويجب أن ينعقد مجلس إدارة الاتحاد مرة كل شهرين وكما دعت الضرورة إلى ذلك . وذلك بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه في حالة غياب الرئيس . ولوزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والانحدادات) والانحد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة طلب عقد المجلس إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

وتسكون اجتماعاته محيعة بحضور أغلبية الأعضاء فإذا لم يحضر هذا العدد يؤجل الاجتماع لمدة ساعة يكون بعدها الانحداد محيعا بحضور ثلث الأعضاء وفي جميع الأحوال لا يعتبر الاجتماع محيعا إلا إذا حضره ثلث الأعضاء المنتخبين على الأقل .

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رأى رئيس المجلس .

وكل عضو منتخب يتخلف عن حضور أكثر من نصف عدد اجتماعات المجلس خلال العام يعتبر مستقيلا من المجلس .

• والمجلس الإدارة أن يشكل من أعضائه لجنة تنفيذية يفوضها التصرف في كل أو بعض اختصاصاته على أن يعتمد هذا التفويض من وزارة الشؤون

الاجتماعية) (وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية) ويكون من بين أعضاء هذه اللجنة رئيس المجلس، أو نائبه، والسكرتير العام، وأمين الصندوق .

وللمجلس الإدارة بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية (وكيل الوزارة، للرعاية الاجتماعية) أن يعين من بين أعضائه أو من غير أعضائه مديراً يفوضه التصرف في أى شأن من الشؤون الداخلة في اختصاصاته ، وفي حالة التعيين من بين أعضاء المجلس لا يجوز أن يتقاضى مرتباً أو مكافأة مقابل عمله كمدير للاتحاد .

ويجب إبلاغ كل من وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بصورة ممتدة من محاضر اجتماعات مجلس إدارة الاتحاد وما اتخذ فيها من قرارات خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الاجتماع .

احكام تنظيمية وعامة :

يجب تدوين محاضر وقرارات واجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية واجتماعات مجلس الإدارة في سجلات خاصة ويوقع على كل محضر كل من رئيس المجلس والسكرتير العام للاتحاد النوعى .

ويجب أن يحتفظ الاتحاد في مقره (مركز إدارته) بجميع السجلات والملفات المنظمة لأعماله .

ويشترط في العضو المنتخب لمجلس إدارة الاتحاد بالإضافة إلى الشرط العام — (وهو وجوب أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية) أن يكون قد أمضى ثلاث سنوات عضواً في الجمعيات العاملة في ميدان التخصص .

(م ٢٠ — تنظيم المجتمع)

ويتولى مراقب الحسابات عمله عن سنة مالية من تاريخ تعيينه حتى اجتماع الجمعية العمومية التالية للجمعية التي عين فيها ويقوم بما يلي :

١ — فحص ومراجعة النواحي الحسابية للاتحاد وله حق الاطلاع على دفاتر الاتحاد وسجلاته ومستنداته فيما يتعلق بهذه النواحي ، وله حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته ، وله كذلك أن يحقق موجودات الاتحاد والتزاماته . وهو المسئول الأول عن جرد الخزنة وحسابات المهد في نهاية السنة المالية للاتحاد وتقديم تقرير بالنتيجة ، وعلى مجلس إدارة الاتحاد أن يمكنه من كل ما تقدم .

٢ — إعداد تقرير عن الحساب الختامي والميزانية العمومية للاتحاد ، والذي يجب أن يقدمه لمجلس الإدارة للعرض على الجمعية العمومية ، وذلك قبل الموعد المحدد لانقضاء الجمعية العمومية بشهر ونصف على الأقل مشفوعاً بما يراه من ملاحظات ومقترحات .

ولمراقب الحسابات (إذا لم يكن عضواً بالجمعية العمومية للاتحاد) أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية وله أن يتلو عليها تقريره السابق لتقديمه لمجلس إدارة الاتحاد .

وله كذلك إخطار وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والائتمادات) بطلب عقد الجمعية العمومية للاتحاد بصفة غير عادية إذا تمذر عليه القيام بمهمته ، لمرض الأمر عليها وذلك في حالة عدم قيام مجلس إدارة الاتحاد بذلك .

ولوزارة الشؤون الاجتماعية (وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية) حق وقف

تنفيذ أى قرار يصدر من الأجهزة القائمة على شئون الاتحاد يسكون مخالفاً للقانون أو للنظام الأساسى للاتحاد أو للنظام العام أو للآداب .
وللإتحاد ولكل ذى شأن أن يعطى فى قرار وقف التنفيذ أمام محكمة القضاء الإدارى .

وتشكل فى كل محافظة لجنة من ممثلى جمعيات المحافظة فى الجمعية العمومية للإتحاد النوعى ويشترط أن لا يزيد عدد أعضاء هذه اللجنة على عشرة فإذا زادوا انتخبوا من بينهم عشرة أعضاء فقط ، وتختص هذه اللجنة بشئون الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة فى ميدان العمل الاجتماعى الخاص بأعضاء الاتحاد النوعى فى المحافظة .

وتكون هذه اللجنة حلقة الاتصال بين الاتحاد النوعى والاتحاد الإقليمى ، وميثاقية لجنة استشارية للاتحاد الإقليمى فى ميدان التخصص .

ويراعى تمثيل مجلس إدارة الإتحاد الإقليمى بالمحافظة فى هذه اللجنة بعضو أو عضوين على الأكثر يعينهما مجلس الإدارة من بين أعضائه بقرار منه . وتنتخب اللجنة فى أول اجتماع لها رئيسها وسكرتيرها ، وتجتمع مرة كل شهرين وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على دعوة من رئيسها أو من الاتحاد النوعى وتبلغ كلاً من الاتحاد النوعى والاتحاد الإقليمى ومديرية الشئون الاجتماعية المختصة بقراراتها فى خلال أسبوع على الأكثر من إصدار هذه القرارات وتحدد اختصاصات هذه اللجنة بقرار من مجلس إدارة الاتحاد النوعى .

ولا يجوز للاتحاد أن ينتسب أو يشترك أو ينضم إلى اتحاد أو هيئة خارج الجمهورية إلا بإذن من وزير الشئون الاجتماعية ، كما لا يجوز له أن يحصل

على أموال من شخص أجنبي أو هيئة أو جهة أجنبية ، ولأن يرسل من أمواله شيئاً إلى أشخاص أو هيئات أو جهات أجنبية إلا بإذن من وزير الشؤون الاجتماعية فيما عدا المبالغ الخاصة بتمن الكتب والنشرات والمجلات العلمية والفنية .

ولا يجوز لمضو الجمعية العمومية أو عضو مجلس إدارة الاتحاد الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض ابرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو إنهاء الدعوة بينة وبين الاتحاد ، وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية في القرارات المطروحة فيما عدا انتخاب أجهزة الاتحاد .

وللإتحاد أن يعقد مؤتمراً سنوياً للجمعيات وللمؤسسات الخاصة ، الأعضاء به ، لمناقشة الموضوعات المتعلقة باختصاصاته ، وفي هذه الحالة يجب إخطار كل من وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بجدول أعمال المؤتمر ، وموعد ومكان انعقاده قبل الموعد المحدد للانعقاد بشهر على الأقل كما يجب إبلاغ كل من هاتين الجهتين بقرارات وتوصيات المؤتمر خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ انعقاده .

ويلزم الاتحاد بتنفيذ قرارات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة: الواجبة التنفيذ ، وله أن يعترض على هذه القرارات لدى مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة خلال خمسة عشر يوماً من إبلاغه بالقرار فإذا لم يستجب المجلس في خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالاعتراض جاز للاتحاد عرض المشروع على وزير الشؤون الاجتماعية .

وينخضع الاتحاد لإشراف ورقابة وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) التي تتولى متابعة جهود ونشاطه وخص أعماله والتحقق من مطابقتها للقوانين والقرارات المعمول بها ، والنظام الأساسي للاتحاد واللوائح الداخلية وقرارات الجمعية العمومية وتوجيهات وزارة الشؤون الاجتماعية..

وعلى الاتحاد أن يقدم إلى كل من وزارة الشؤون الاجتماعية (الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات) والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة تقريراً سنوياً عن نشاطه وجهود وخدمات الجمعيات الخاصة المنضمة إليه في موعد لا يتجاوز النصف الأول من شهر مارس من كل عام .

مستويات العمل في الاتحادات النوعية :

يكون عمل الاتحادات النوعية على مستوى الجمهورية غير أنه تقرر أن تكون هناك لجنة في كل محافظة من ممثلي جمعيات المحافظة في الجمعية العمومية للاتحاد النوعي ويشترط أن لا يزيد عدد أعضاء هذه اللجنة على عشرة فإذا زادوا ، انتخبوا من بينهم عشرة أعضاء فقط وتختص هذه اللجنة بشؤون الجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة في ميدان تخصص الاتحاد وتسكون اللجنة حلقة الاتصال بين الاتحاد النوعي المختص والاتحاد الإقليمي بالمحافظة ومثابة لجنة استشارية للاتحاد الإقليمي في ميدان تخصص الاتحاد النوعي .

ويراعى أن يمثل مجلس إدارة الاتحاد الإقليمي بالمحافظة في هذه اللجنة بعضو أو عضوين على الأكثر يمينهما مجلس الإدارة من بين أعضائه بقرار حنه وتنتخب اللجنة في أول اجتماع لها رئيسها وسكرتيرها وتجتمع مرة كل

شهرين وكما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على دعوة من رئيسها أو من الاتحاد النوعي ، ويبين كلا من الاتحاد النوعي والاتحاد الإقليمي ومديرية الشؤون الاجتماعية المختصة بقراراتها في خلال أسبوع على الأكثر من إصدار هذه القرارات وتحدد اختصاصات هذه اللجنة بقرار من مجلس إدارة الاتحاد النوعي .

مقارنة بين الاتحادات النوعية والاتحادات الإقليمية

أولاً : من ناحية التكوين والإنشاء :

الاتحادات الإقليمية

الاتحادات النوعية

- | | |
|---|---|
| ١ — جهاز تنظيم لمجتمع جغرافي الوظيفية | ١ — جهاز من أجهزة تنظيم المجتمع الوظيفية |
| ٢ — ينشأ الاتحاد الإقليمي بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية | ٢ — ينشأ الاتحاد النوعي بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية |
| ٣ — مستواه إقليمي (محافظة) | ٣ — ينشأ على مستوى قسوى (الجمهورية كلها) |
| ٤ — يجب ألا يزيد عدد الاتحادات الإقليمية في المحافظة عن اتحاد واحد لكل محافظة | ٤ — يجب ألا يزيد عدد الاتحادات النوعية التي تعمل في ميدان واحد عن اتحاد واحد لكل نوع |
| ٥ — يجوز إنشاء فروع له على مستويات أقل من مستوى المحافظة كالمراكز والأقسام | ٥ — يجوز إنشاء فروع للاتحادات النوعية (لجنة) على مستويات جغرافية أقل من مستوى الجمهورية مثل المحافظات |

٦ — يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة في كل من الاتحادات النوعية والاتحادات الإقليمية عن ٣٠ عضواً ولا يقل عن ١٥ ، منهم أعضاء يمثلون الوزارات المعنية يختارهم وزير الشؤون الاجتماعية ، والباقيون ينتخبون من بين أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد ، ويمثل للاتحاد الاشتراكي العربي ، كما يجوز ضم بعض الخبراء المتخصصين في الشؤون الاجتماعية إلى الاتحاد .

٧ — يمثل في الاتحاد العام أعضاء مجالس الإدارة للاتحادات النوعية والإقليمية وكذلك في مؤتمر الاتحاد العام القوي ولجانه كما تقوم الاتحادات النوعية والإقليمية بتزويد الاتحاد العام بملاحظات ومقترحاتها في المسائل التي تبحث في المؤتمر القوي .

٨ — يجتمع مجلس الإدارة بإعداد التقرير السنوي ووضع مشروعات الميزانية والحساب الختامي وإعداد المواضع المالية والإدارية وتشكيل اللجان وتنفيذ قرارات الجمعية وينعقد مجلس الإدارة مرة كل شهرين على الأقل ، وتشكون أمواله من الاشتراكات التي يحددها المجلس والإعانات الحكومية والهبات والتبرعات والوصايا وغيرها من الموارد التي يقرها مجلس الإدارة وذلك في كل من الاتحادات النوعية والإقليمية .

ثانياً : الوظائف والاختصاصات والأغراض :

الاتحادات النوعية

الاتحادات الإقليمية

- | | |
|-----------------------------|-------------------------------------|
| ١ — يقوم بتخطيط عام لبرامج | ١ — يقوم بتطبيق السياسة العامة التي |
| الرعاية الاجتماعية في ميدان | وضعهما الاتحاد العام الذي يشرف |
| تخصيصه وذلك في حدود السياسة | على تنفيذ القرارات التي يصدرها |
| العامة للدولة | المؤتمر السنوي للاتحاد العام |

- ٣ — يقوم بالبحوث المتصلة بميدان تخصصه ثم ينشرها ويبلغها للجمعيات والمؤسسات والأعضاء
- ٢ — يقوم بعمل البحوث العامة اللازمة للمحافظة التي يعمل بها كإشتراك في البحوث التي ينظمها الاتحاد العام أو غيره من الهيئات القومية والمحلية
- ٣ — يقوم بتحديد مستويات الخدمة والرعاية في نطاق السياسة العامة (ومستوى الخدمة هو نوع وكفاءة الخدمات التي تقدم في المؤسسات التي من نوع واحد)
- ٤ — يقوم بتنسيق وتنظيم البرامج والجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء
- ٤ — له نفس هذا الاختصاص بالنسبة للجمعيات والمؤسسات في دائرة المحافظة
- — يقوم بإعداد البرامج التدريبية وبرامج الإعداد لأعضاء مجالس الإدارة في الجمعيات والمؤسسات الأعضاء أو موظفيها ويعتمدها من وزارة الشؤون الاجتماعية
- — يقوم بإعداد البرامج التدريبية على مستوى المحافظة لموظفي الجمعيات وأعضائها في حدود اختصاصات الاتحاد الإقليمي

- ٦ - يقوم بتقييم جهود الأعضاء (المؤسسات والجمعيات) من ناحية قيامها بأعمالها كما يقوم بتقييم نشاط الاتحاد نفسه في ضوء للسياسة العامة . ويقدم تقريراً سنوياً إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات الإدارية المعنية
- ٦ - يقوم بتقييم الجهود التي تحثها الجمعيات والمؤسسات الأعضاء في الموضوعات التي تدخل في اختصاصاتها لاسيما في مشكلات التكرار أو التداخل في الخدمات أو تحديد النقص الموجود فيها أو معرفة الحاجات الأساسية بالإقليم ويقدم بذلك تقريراً لوزارة الشؤون الاجتماعية

- ٧ - يضع طريقة تنفيذ برامج المشروعات المشتركة بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء مثل شئون التدريب والتطوع
- ٧ - يقوم بسد الثغرات وتلافى التكرار في الجهود والخدمات عن طريق برامج نابعة من بحوث ودراسات يقوم بها الاتحاد عن احتياجات البيئة

- ٨ - يقدم المعونة الفنية للمؤسسات والجمعيات الأعضاء
- ٨ - يقوم بدراسة مشاكل الجمعيات الأعضاء لاسيما المتعلقة بالتمويل حتى يكفل دعم الجمعيات وعلاج النقص فيها .

اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية :

اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية بالقرى هي لجان تضم كل القيادات بالقرية، تنبثق عن الاتحاد الاشتراكي العربي بها ، تعمل على خدمة القرية في كافة المجالات مستعينة في ذلك بطاقات وإمكانيات القرية البشرية والمادية وتعمل على أن يخدم الناس بالقرية أنفسهم بأنفسهم نحو تنمية مجتمعهم وبالتالي رفاهيته وسعادته .

مفهوم اللجان الشعبية :

إن طابع هذه اللجان كما يتضح من تشكيلها ووسائلها وغاياتها أعطاها هذه التسمية عن جذارة فأعضاؤها المؤسسون هم أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي بالقرية ويمثلوا الطليعة بها ، ووسيلتها أساساً هي جهود أبناء الشعب سكان القرية ، وغايتها رعاية وتنمية المجتمع المحلي للمثل في القرية وهي الإطار الشعبي لجهودها . . ومن ثم فهذه اللجان من الشعب تنبع وبه تسيير ورفاهيته تسمى . . فهي لذلك لجان شعبية .

الغرض من انشاء اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية :

١ — التعرف على احتياجات القرية ووضع الخطة المحلية التي تتضمن مواجهة هذه الاحتياجات .

٢ — العمل على النهوض بمستوى الحياة في القرية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والصحية والترويحية ووضع البرامج المحلية الكفيلة بإحداث النهوض المطلوب وتنفيذ هذه البرامج .

٣ — تنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات وما يوفر احتياجاتها من الخدمات .

٤ — الاستفادة من الخدمات المحلية وتصنيعها .

٥ — تبني مشروعات الأسر المنتجة وتدعيمها ونشرها في القرية .

٦ — مكافحة الأمية .

٧ — تحقيق التكافل الاجتماعي بين المقيمين بالقرية وخارجها ومساعدة المحتاجين من أبناءها على استعادة قدرتهم على التكسب .

والواقع أن مشروع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية يترجم بصدق وفعالية العمل الاجتماعي الحقيقي Social action في المجتمعات الريفية حيث أنه يشرك الأهالي في تحمل مسئولية النهوض بمجتمعاتهم على أساس أنهم اصحاب المصلحة الحقيقية وذلك بالتعاون مع الأجهزة الحكومية التي توازر وتساند هذا العمل بالفكر والإيجابية المطلوبة . . كذلك فإن هذا المشروع قد حقق التقاءً خصباً بين العمل الاجتماعي والعمل السياسي ممثلاً في الاتحاد الاشتراكي العربي حيث انصهر العمالان في بوتقة واحدة تؤدي إلى خلق طاقة جبارة تدفع بالمجتمع المحلي في مدارج التقدم .

ومن ناحية أخرى ستقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء ١٠٤ لجنة تنمية في ١٠٤ قرية تمهيداً لتقييم هذه اللجان في نهاية خطة التنمية الثانية وسيكون نصب كل محافظة ٤ لجان في البداية وعلى سبيل التجربة للاستفادة من الخبرات.

عند تعميم اللجان . وقد راعت الوزارة بعض الأسس في اختيار هذه القرى ،
ومن هذه الأسس :

١ — أن تختار القرى في الجهات الأكثر حرماناً من الخدمات وعلى
الأخص خدمات الرعاية الاجتماعية .

٢ — أن يكون لدى أهل القرية وعلى الأخص القادرين منهم الاستعداد
للإشتراك في تمويل مشروعاتهم بنسبة لا ترهقهم .

٣ — أن يكون في القرى الأبنية المناسبة التي يمكن تأجيرها لممارسة ما تقرر
فيها من نشاط ولسكن العاملين الذين تعيهم الوزارة لمعاونة
هذه اللجان .

٤ — تؤلف في كل قرية تتوفر فيها هذه الشروط جمعية تأسيسية للجنة
شعبية للتنمية الاجتماعية من أعضاء لجان الاتحاد الاشتراكي والقيادات
السياسية والمتطوعين والمتطوعات الذين تذكهم لجان الاتحاد
الاشتراكي (المكاتب التنفيذية بعد انشائها في المحافظات المختلفة) —
وتنتخب اللجنة التأسيسية مجلس إدارة اللجنة ثم تشهر هذه الجمعية
وتبدأ في ممارسة عملها في تنمية مجتمع القرية .

٥ — ترتيب المشروعات طبقاً لأولوياتها في وجهة نظر أهل القرية أنفسهم
ورسم طريقة التنفيذ في برنامج زمني محدد .

٦ — تحسب ميزانية كل مشروع ويحدد نصيب الفلاحين فيه بحيث
لا يقل عن ٢٥ ٪ من التكاليف الكلية .

٧ - تكون لجنة فرعية لإدارة كل مشروع بشرط أن يكون الاعتماد في التنفيذ على المتبرعين من أهل القرية .

٨ - المشروعات التي يعضز أهل القرية عن تنفيذها مثل إقامة كوبرى . فعلى اللجنة أن تبلغ المسئولين بكافة الطرق لتدخل هذه المشروعات في الخطة العامة للدولة .

٩ - تصرف مديريات الشئون الاجتماعية الإعانات المادية بحسب نشاط كل لجنة وتكاليف مشروعاتها .

١٠ - العمل على أن تقف جميع الأجهزة الشعبية والحكومية بجانب هذه اللجان مثل تنظيقات الاتحاد الاشتراكي واللجان النقابية للعمال الزراعيين والجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات الإصلاح الريفية .

١١ - يعين إخصائى اجتماعى مستشاراً لكل لجنة لمدها بالخبرات الفنية والحسابية وبشترك في اجتماعاتها دون أن يكون له صوت ويجب أن يكون مقر هذا الإخصائى القرية وأن يختار من أحسن العناصر الموجودة .. ويمكن تخصيص دور هذا الإخصائى فيما يلى :

دور الإخصائى في اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية :

١ - اكتشاف القادة المحليين وتدريبهم وتنظيم جهودهم في التطوع للخدمة العامة في كافة مجالات النشاط الحلى .

٢ - استخدام الحلول الذاتية والخدمات الملائمة على أساس أن تعاون الدولة والفلاحين يؤدي إلى تعتيق ديموقراطية الخدمات .

٣ - الاستفادة بالتعلمين من أبناء القرية المقيمين فيها أو خارجها وخلق الخوافز أمامهم ليكون لهم دور فعال في حياة قريتهم .

٤ - زيادة دخل المواطنين لاسيما الفلاح والفلاحة بالتدريب على الصناعات البيئية والمنزلية من الخدمات المحلية .

٥ - تبني الأسر المنتجة وإعانتها مادياً وفنياً وتسويق منتجاتها طبقاً لأفضل الطرق .

٦ - تنظيم التكافل الاجتماعي بين الفلاحين بجمع الزكاة وصرف حصيلاتها في وجوهها الحقة وفي مقدمتها كل مشروع يرفع من دخل الأسرة .

٧ - الرعاية الاجتماعية للمعوقين من ذوي الماهات وتوجيههم إلى مراكز التأهيل للمهن وسائر الخدمات الحكومية والشعبية في القرية أو بجوارها .

٨ - إنشاء مركز لتنظيم الأسرة في كل قرية وفي كل حي بحيث لا تقتصر مهمته على ضبط النسل ولكن يشمل علاج العقم وتنشئة الأطفال وتبصير الأسرة بقواعد الاقتصاد المنزلي ووسائل زيادة الدخل .

٩ - العمل على إقامة واستكمال المشروعات العمرانية التي تحتاج إليها القرية مثل الإضاءة وشق الطرق وتحسين المباني وإنشاء دورات صحیحة وحمامات شعبية .

١٠ - إنشاء مراكز علاجية بالتعاقد مع بعض الأطباء في القرى والأحياء الشعبية المحرومة من الخدمات الطبية .

١١ — تجنيد الشباب والفتيات في محو الأمية والاهتمام بالتحقيق العام للفلاحة والامارات والسيدات لتشارك المرأة بدورها في إعادة الحياة في القرى والأحياء الشعبية .

هذا ولا بد من تنظيم دورات تدريبية لهؤلاء الإخصائيين الاجتماعيين لإعدادهم لممارسة العمل مع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية في القرى .
وفيما يلي بيان باللائحة الأساسية للجان الشعبية للتنمية الاجتماعية :

الباب الأول :

اسم الجمعية ، نوع وميدان نشاطها ، نطاق عملها الجغرافي ، مركز إدارتها :
بند ١ — أنه في يوم . . . تأسست فيما بين الموقعين على هذا ومن ينضم إليهم باسم اللجنة الشعبية للتنمية الاجتماعية .

بند ٢ — الغرض من اللجنة (العمل في ميدان تنمية المجتمعات المحلية)
وذلك على الوجه الآتي :

١ — التعرف على احتياجات القرية ووضع الخطة المحلية التي تتضمن مواجهة هذه الاحتياجات .

٢ — العمل على النهوض بمستوى الحياة في القرية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والصحية والترويحية ووضع البرامج المحلية الكفيلة بإحداث النهوض المطلوب وتنفيذ هذه البرامج .

٣ — تنظيم الجهود الشعبية وإيجاد الحلول الذاتية لما يصادف القرية من مشكلات وما يوفر احتياجاتها من الخدمات .

- ٤ — الاستفادة من الخدمات المعالية وتصنيعها .
- ٥ — تبنى مشروعات الأسر المنتجة وتدعيمها ونشرها فى القرية .
- ٦ — مكافحة الأمية .
- ٧ — تحقيق التكافل الاجتماعى بين المقيمين بالقرية وخارجها ومساعدة المحتاجين من أبنائها على استعادة قدرتهم على التكسب .

الباب الثانى :

موارد اللجنة ، كيفية استغلالها ، والمتصرف فيها :

بند ٣ — تتكون إيرادات اللجنة من :

(أ) اشتراكات الأعضاء .

(ب) التبرعات والهبات والوصايا .

(ج) الإعانات الحكومية .

بند ٤ — تبدأ السنة المالية فى يناير وتنتهى فى ديسمبر .

بند ٥ — تودع أموال اللجنة باسمها الذى أشهرت به فى بنك الادخار بالقرية فإن لم يوجد فتودع فى أقرب صندوق للتوفير أو مصرف ولا يبقى من هذه الأموال طرف أمين الصندوق سوى المبلغ الذى يقرره مجلس الإدارة .

بند ٦ — يشترط لصرف أى مبلغ من أموال اللجنة أن يوقع على إذنه الصرف كل من أمين الصندوق ورئيس اللجنة أو من يفوب عنه .

بند ٧ — أموال اللجنة مخصصة للصرف منها على تحقيق أغراضها ولا يجوز إنفاقها في غير ذلك .

بند ٨ — تحتفظ اللجنة في مقرها بدفاتر الحسابات يبين فيها الإيرادات والمصروفات وكذلك الدفاتر الأخرى للتسجيل نشاطها .

الباب الثالث :

بند ٩ — يشترط في عضو اللجنة ما يأتي :

١ — أن يكون من أهالي القرية ممن يقيمون فيها ولهم بقم خارجها حق الاشتراك والمساهمة في تأدية خدمات اللجنة .

٢ — أن يكون عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكي العربي .

بند ١٠ — يحدد قيمة الاشتراك السنوي بمبلغ ٢٤ قرشاً على الأقل يؤدي سنوياً أو على أقساط شهرية أو موسمية بناء على طلب العضو نفسه .

بند ١١ — لا يجوز للعضو ولا لمن زالت عضويته لأي سبب من الأسباب ولا لورثة العضو المتوفى الحق في استرداد ما سبق أن قدمه اللجنة .

الباب الرابع :

بند ١٢ — تتكون الجمعية من جميع الأعضاء الذين وفوا بالالتزامات المفروضة عليهم وفقاً لنظام اللجنة ومضى على عضويتهم مدة ستة أشهر على الأقل .

بند ١٣ — تعقد الجمعية العمومية بناء على دعوة من مجلس الإدارة أو طلب (٢١ م — تنظيم المجتمع)

كتأني يتقدم به إلى مجلس الإدارة ربع عدد من الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية .

بند — ١٤ لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتسكامل العدد أجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تمقد بعد ساعة ويكون الانقضاء صحيحاً إذا حضره عشرة في المائة من الأعضاء على الأقل .

بند ١٥ — تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية العمومية فيما يختص بتعديل النظام وبأغلبية ثلثي أعضائها فيما يختص بتقرير حل اللجنة وإدخال تعديل في أغراضها .

بند ١٦ — مجلس الإدارة :

يدير اللجنة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ٩ ولا يزيد عن ١٥ عضواً يكون ثلثهم على الأقل من أعضاء اللجنة الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي بالقرية الأعضاء في اللجنة ويكون أمين السر بالاتحاد الاشتراكي رئيساً لمجلس إدارة اللجنة ويمثلها أمام القضاء وفي علاقاتها بالجمهور والحكومة .

بند ١٧ — مدة العضوية بالمجلس ثلاث سنوات وتجدد إنتخابات ثلث الأعضاء كل سنة بطريقة القرعة ولا يجوز في جميع الأحوال أن تزيد مدة العضوية عن خمس سنوات متتالية .

بند ١٨ — ينتخب مجلس الإدارة في أول اجتماع له بعد إنقضاء الجمعية العمومية نائباً للرئيس ينوب عنه في حالة غيابه وسكرتيراً وأميناً للصندوق .

بند ١٩ — يتولى مجلس الإدارة شئون الجمعية ويكون إنعقاده مرة كل شهر على الأقل وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس وتعد قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين وإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

بند ٢٠ — يجوز لمجلس الإدارة أن يكون لجاناً نوعية من أعضاء الجمعية العمومية لتحقيق أغراض اللجنة بحيث لا يقل عدد أعضاء كل لجنة عن ثلاثة يختارهم المجلس ممن يتوافر فيهم الاستعداد لمعاونتها فى أعمالها . وتنتخب اللجنة النوعية رئيساً من بين أعضائها بشرط أن يكون عضواً من أعضاء مجلس الإدارة ، وعلى اللجان أن تدون ما تصدره من قرارات فى سجل خاص وترفع صورته لمجلس الإدارة للاعتماد .

بند ٢١ — لمجلس الإدارة الحق فى تشكيل اللجان الفرعية التى يراها لازمة للإشراف على الأنشطة المختلفة التى تضطلع بها اللجنة وعلى الأخص :

١ — لجنة التوعية والثقافة والإعلام والإدخار .

٢ — لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية .

٣ — لجنة الشئون العمرانية والصحية .

٤ — لجنة النشاط النسائى وتنظيم شئون المرأة .

٥ — لجنة البر والزكاة .

بند ٢٢ — تطبق أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية فيما لم يرد بهذه اللائحة من أحكام .

بند ٢٣ - حل اللجنة :

لماذا اتضح لمجلس الإدارة أن اللجنة أصبحت عاجزة عن تحقيق أغراضها: فله أن يطلب عقد الجمعية العمومية للنظر في الأمر فإذا رأى حل اللجنة وجب أن يصدر بذلك قرار من ثلث أعضاء اللجنة على الأقل وتعيين مصنيا لها .

بند ٢٤ - تؤول أموال اللجنة بعد الحل إلى الجهة التي تحددها وزارة الشؤون الاجتماعية .

مراجع مختارة « أجنبية »

- 1 — Amos M. Hawilly : Human Ecology, a theory of Community Structure, The Ronald press Co., New York, 1950
- 2 — Gordon T. Group Centered Leadership Boston, Houghton Mifflin Company, 1955
- 3 — Hunter R. : Community Power Structure, University of North Carolina Press, 1953.
- 4 — Lippit Ronald and others : The Dynamics of Planned Change, New York, Maccourt, Brace and Company 1958.
- 5 — MacIver R. & Chrales H. Page : Society, an Introductory Analysis, London, Macmillan & Co. ltd., 1962
- 6 — Morris, R. and Randall O. A. : Planning and Organization of Community Services for the Elderly, Social Work Journal Vol. 10. No 1. January 1965.
- 7 — Newstetter W. and Meyer Schwartz, Basic Course in Community Organization for Social Welfare; for All Students in Harry L. Lurie ed., The Community Organization Method in Social Work Education (New York, Council on Social Work Education 1959-).
- 8 — Ogburn W. F. Social Change with Respest to Culture and Original Nature, Vicking Press, New York, 1952.
- 9 — Ogburn W. F. Encyclopaedia of Social Sciences Vol 11,, Macmillan Co., New York, 1950
- 10 — Ogburn, W. F. & Mayer F. Nimkoff. : Technology and the Changing Family, Boston : Houghtxen Mifflin Company, 1955.
- 11 — pensieen J. A : The Analysis of Social Change Reconsi-dered a Sociological, Study, IV, Mouton & co., 1962

- 12 — Rein M. R. Morris : Goals Structures, and Strategies for Community Change. Social Welfare Forum, Columbia University press, 1962.
- 13 — Ross, Murray G : Community Organization, Theory and Principles, New York, Harper & Brothers, 1954.
- 14 — Schwartz, Meyer, Community Organization in Encyclopedia Social Work, Harry L. Lurie ed, New York National Association of Social Workers 1965
- 15 — Talcott parsons : The Social System, The Free Press of Glencoe, Collier - Macmillan, London, 1964.
- 16 — Talcott Parsons : Structure and Process in Modern Societies, New York, The Free Press, a division of Macmillan Company, 1960.
- 17 — Tylor E. B. : primitive Culture, Vol. I, Holt, New York 1889
- 18 — United Nations, Social progress Community Development, New York, 1955.

مراجع عربية

- ١ - الدكتور أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع -
الدار القومية للطباعة والنشر - الجزء الأول ١٩٦٥ .
- ٢ - الدكتور أحمد الخشاب وآخرون : طريق التنمية - مكتبة الوعى،
العربي - القاهرة ١٩٦٦ .
- ٣ - الدكتور أحمد كمال : التخطيط الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي -
القاهرة - مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٧ .
- ٤ - الدكتور أحمد كمال : تنظيم المجتمع في المجتمع الاشتراكي في قراءات.
في الخدمة الاجتماعية - مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٤ .
- ٥ - الدكتور أحمد كمال : تنظيم المجتمع مبادئ وأسس ونظريات -
مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٩ .
- ٦ - الدكتور أحمد كمال : تنظيم المجتمع مجالات وأجهزة وحالات -
مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٩ .
- ٧ - الدكتور أحمد كمال وعدلى سليمان : الخدمة الاجتماعية والمجتمع -
مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٣ .
- ٨ - للدكتور أحمد كمال وآخرون : الخدمة الاجتماعية في المجالات
التعليمية - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٥ .

- ٩ - الدكتور حسن حسين : مذكرات عن الاحصاء في التخطيط -
القاهرة ١٩٦٢ .
- ١٠ - الدكتور سيد أبو بكر : دراسات في تنظيم المجتمع - القاهرة -
مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩ .
- ١١ - الدكتور عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعى -
القاهرة - مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٦ .
- ١٢ - الدكتور عبد للنعم شوقى : تنمية المجتمع وتنظيمه - القاهرة -
مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦١ .
- ١٣ - الدكتور محمد طلعت عيسى : تنسيق الخدمات الاجتماعية وإدارة
المؤسسات - القاهرة - مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٢ .
- ١٤ - محمد كامل البطريق وآخر : تنمية المجتمع المحلى - القاهرة - مكتبة
الأنجلو المصرية ١٩٦٩ .
- ١٥ - الدكتور مصطفى الخشاب : دعائم علم الاجتماع وحقائقه - مطبعة
لجنة البيان العربى - الطبعة الثانية ١٩٦٥ .
- ١٦ - الدكتور مصطفى الخشاب : تاريخ التفكير الاجتماعى وتطوره -
مطبعة لجنة البيان العربى - الطبعة الأولى ١٩٥٤ .
- ١٧ - منصور حسين وآخر : التخطيط للتنمية - مكتبة الوعى
العربى ١٩٧٠ .
- ١٨ - منصور حسين وآخر : التعليم وخطة التنمية - مكتبة الوعى
العربى ١٩٧٠ .

١٩. — الدكتور هدى بدران : تنظيم المجتمع - مطبعة المليجي بالجيزة ١٩٦٩ .
٢٠. — سجلات ومطبوعات وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن الاتحادات بأنواعها .
٢١. — سجلات الاتحاد الإقليمي لمحافظة القاهرة .
٢٢. — سجلات الاتحاد النوعي للجمعيات العلمية والثقافية والدينية .
٢٣. — قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .
٢٤. — اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

فهرس الكتاب

الصفحة

٣

مقدمة

الباب الاول

التعريف بتنظيم المجتمع

٧ — ٣٥

الفصل الأول : مدخل إلى المجتمع والتنظيم

٩

• مكونات المجتمع

١٨

• المجتمع المحلي :

١٨

أولا : مجتمع الأجهزة

١٨

١ — المجتمع الجغرافي

٢٠

٢ — المجتمع الوظيفي

٢٠

ثانيا : المجتمع المحلي

٢١

ثالثا : المجتمع القومي

٢٥

• مفهوم المجتمع المحلي :

٢٦ — رأى أوجيرن ونيمكوف Ogburn & Nimkoff

٢٧ Arnold Green

٢ — رأى أرنولد جرين

٢٨ Maciver & page

٣ — رأى ماك أيفر ويبيج

الصفحة

٢٩ ٤ — رأى هنط Hunt

٣٠ ٥ — رأى لندبرج Lundberg

٣١ ٦ — آراء تنظيم المجتمع في المجتمع المحلي

٣٦ — ٥٥ الفصل الثاني : ماهية التنوير الاجتماعي

٣٧ * التنوير والتقدم

٣٧ * التنوير والتطور

٤٠ * عوامل التنوير الاجتماعي

٤٩ * آراء ونظريات للتنوير الاجتماعي

٥٦ — ٩٨ الفصل الثالث : فلسفة تنظيم المجتمع وأهدافه في مجتمعاتنا الاشتراكية

٥٨ * أهداف تنظيم المجتمع

٦٢ * التطور التاريخي لمفهوم تنظيم المجتمع

٧٤ * تعريف تنظيم المجتمع :

٧٥ — تعريف الدكتور عبد المنعم شوقي.

٧٥ — تعريف الدكتور هدى بدراند

٧٥ — تعريف الدكتور سيد أبو بكر

٧٨ — تعريف الدكتور أحمد كمال وعبدل سلیمان

٨١ — تعريف الدكتور أحمد كمال (المعدل)

المنحة

— تعاريف لبعض المفكرين الأجانب :

٨٥ J. Dahir ١ — تعريف جيمس داهير

٨٥ H. Stroup ٢ — تعريف ستروب

٨٦ ٣ — تعريف فنك وولسون وكونوفر

A. Fink, E. Wilson, M. Cenever

٨٦ M. A. Ross ٤ — تعريف روس

٨٨ * أسس ومبادئ وقيم تنظيم المجتمع

٩٣ * علاقة تنظيم المجتمع بطرق الخدمة الاجتماعية الأخرى :

٩٦ — تنظيم المجتمع وخدمة الفرد

٩٨ — تنظيم المجتمع وخدمة الجماعة

الباب الثاني

مراحل وخطوات وأهم الوسائل

المستخدمة والقيادة في تنظيم المجتمع

١١٤-١٠١ الفصل الأول : مراحل وخطوات تنظيم المجتمع

* المبادئ التي يجب مراعاتها عند تطبيق خطوات تنظيم

١٠١ المجتمع

١٠٥ * نموذجي مراحل وخطوات تنظيم المجتمع :

١٠٥ — النموذج الأول

١١٠ — النموذج الثاني

المنحة

الفصل الثاني : أهم الوسائل المستخدمة في عمليات تنظيم المجتمع ١١٥-١٣٦

- ١١٥ * المقابلة والتحويل في تنظيم المجتمع
- ١١٧ * الاجتماعات
- ١١٩ * اللجان
- ١٢٣ * المؤتمرات
- * أدوات الإثارة والتوعية ووسائل الإيضاح
- ١٢٧ * والاتصالات والعلاقات العامة
- * المبادئ التي يجب مراعاتها عند وضع برامج
- ١٢٨ لتنشيط الكبار
- ١٣١ * العلاقات العامة
- ١٣٣ * التدريب
- ١٣٥ * إعداد التقارير وعمليات التسجيل

١٣٧-١٥٢ الفصل الثالث : القيادة في تنظيم المجتمع

- ١٣٧ * حاجة المجتمعات إلى القادة
- ١٤٣ * نظريات القيادة
- ١٤٣ * طرق القيادة
- ١٤٥ * الصفات اللازمة توفرها في القائد
- ١٤٩ * اكتشاف القادة
- ١٥٠ * تدريب القادة

الصفحة

الباب الثالث

التخطيط الاجتماعي

والبحوث والمسوح الاجتماعية والعمل الجماهيري
في تنظيم المجتمع

الفصل الأول : تخطيط الخدمات ١٥٥-١٧٦

١٥٥ * ترابط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

* مستهدفات التنمية الاجتماعية من ناحية :

١٥٦ ١ - الكم

١٥٧ ٢ - الكيف

١٥٨ * النهوض بالمجتمعات المحلية

١٦٣ * قواعد تخطيط الخدمات

١٦٥ * التنمية الاجتماعية في المجتمع العربي

١٦٨ * أجهزة التخطيط الاجتماعي

الفصل الثاني : البحوث والمسوح الاجتماعية ١٧٧-١٨٦

١٧٨ * طريقة العينة في البحوث المسوح الاجتماعية

١٧٩ * أسس الدراسة الميدانية

١٨١ * المسح الاجتماعي : Social Survey

١٨٢ * خطوات المسح الاجتماعي

الصفحة

١٨٧—١٩٨

الفصل الثالث : العمل الاجتماعى (الجماهيرى)

١٨٧

* مفهوم العمل الاجتماعى

١٨٨

* أهمية العمل الاجتماعى

١٨٨

* خطوات العمل الاجتماعى

١٩١

* أدوات العمل الاجتماعى

١٩١

* معوقات العمل الاجتماعى

١٩٢

* دور الإخصائى الاجتماعى فى العمل الاجتماعى

١٩٣

* مكاتب أو مراكز التطوع

١٩٣

* أعمال مكاتب التطوع

١٩٤

* وسائل مكاتب التطوع

١٩٧

* طرق تشجيع التطوع

الباب الرابع

دور المنظم الاجتماعى

ودراسة تحليلية لحالات تطبيقية

وبعض أجهزة تنظيم المجتمع

٢٠١—٢٢٦

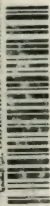
الفصل الأول : دور المنظم الاجتماعى

٢٠١

* مقدمة فى دور المنظم الاجتماعى

٢٠٥	* نظرية « روس » لدور المنظم الاجتماعي : M. Ross
٢٠٦	أولا — دور المرشد
٢١١	ثانياً — دور الممكن
٢١٥	ثالثاً — دور الخبير
٢١٨	رابعاً — دور المعالج
	* رأى « نيوزتتر » W. L. Newstetter عن دور
٢١٩	المنظم الاجتماعي
	* نظرية « روبرت موريس » « وأولى راندال » لدور
٢٢٢	المنظم الاجتماعي R. Morris & O. Randall
٢٢٧—٢٥٨	الفصل الثاني : دراسة تحليلية لحالات تطبيقية
٢٢٨	* نموذج لمحضر اجتماع مجلس لإدارة الاتحاد الإقليمي
	* نموذج لمحضر اجتماع الجمعية العادية الأولى
٢٣٣	للإتحاد الإقليمي
٢٤٣	* نموذج لتقرير عن أعمال اللجان الفنية للاتحاد الإقليمي
٢٥٢	* تنظيم المجتمع في خدمة المسنين
٢٥٩—٣٢٤	الفصل الثالث : بعض أجهزة تنظيم المجتمع
٢٦٠	* دراسة أجهزة تنظيم المجتمع
٢٦٧	* مقومات أجهزة تنظيم المجتمع
٢٦٩	* أغراض أجهزة تنظيم المجتمع
٢٧١	* دراسة تفصيلية لبعض أجهزة تنظيم المجتمع
٣٢٥	المراجع الأجنبية
٣٢٧	المراجع العربية

Bibliotheca Alexandrina



0940254

دار الجبل للطباعة : قصر اللؤلؤة - البحالة
تليفون - ٩٠٥٢٩٦